جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

دور الزكاة في الحد من ظاهرة البطالة

– دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية قالمة للفترة (2003–2019) –

من إعداد الطالبتين:

–أصالة بوشحدان

–عايدة سعيدي

تحت إشراف الدكتورة:

–آمال مرزوق

السنة الجامعية: 2019/2018

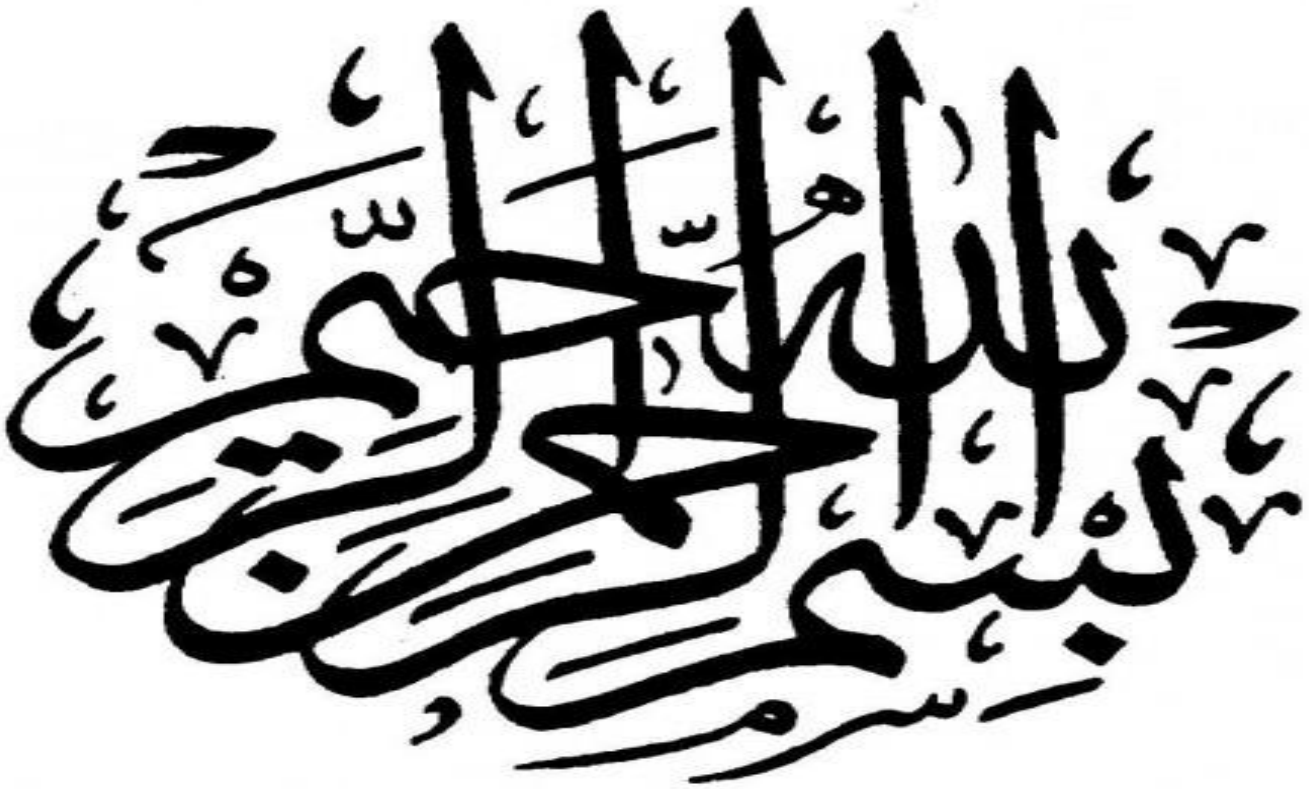

الشكر والتقدير

رب أوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي بإتمام هذا البحث، وعلى ما مننت به علي من توفيق وسداد، وعلى ما منحتني إياه من صحة وقدرة على تخطي الصعاب وتذليل العقبات.

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" يسعدني أن

أتقدم بجزيل شكري وخالص عرفاني إلى كل من تحلى بالصبر الجميل وساهم من قريب

أو من بعيد في إتمام هذا العمل، واخص بالذكر

المشرفة الدكتورة مرزوق آمال التي نكن لها كل التقدير والاحترام التي لم تبخل علينا بأي شيء وتفضلت بالإشراف على هذا البحث وتابعته طيلة مراحل إعداده حتى رأى النور ،

كما أتقدم بالشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة،

كما لا يفوتني أن أشكر كل الأساتذة الكرام الذين لم يبخلوا علينا بأي معلومة

فبارك الله فيهم وجزاهم خير جزاء من فضله الواسع،

كما نتوجه بالشكر الجزيل الى كل من مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد في سبيل إنجاز هذا البحث وخاصة المكلف بالزكاة عبى مستوى مديرية الشؤون الدينية عبد الغني العافري.

الإهداء

أهدي هذا المشروع المتواضع إلى :

أمي التي أحيا لها وأعيش من أجلها

أبي الذي ضحى من أجلي

اخوتي أعز الناس إلي

رفيق الدرب

وكل من يحمل في قلبه مثقال ذرة من الإيمان.

أصالة

الاهداء

الى من قال فيهم عز وجل: بعد بسم الله الرحمن الرحيم

" وقضى ربك الا تعبدوا الا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر إحداهما اوكلاهما
فلا تقل لهما اف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما" .

صدق الله العظيم

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى الوالدين الكريمين
اطال الله في عمرهما.

الى أخواتي وبناتهم، إخوتي الغالين مالك، فوزي وكيكيم، الى جميع الأصدقاء.

الى كل من يحمل في قلبه مثقال.

الى كل من احبه ويحبني في الله.

عايدة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات.....	**I**
فهرس الجداول.....	**VI**
فهرس الأشكال.....	**VIII**
فهرس الآيات القرآنية.....	**X**
فهرس الملاحق.....	**XIII**
المقدمة العامة.....	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للزكاة	
تمهيد.....	**8**
المبحث الاول: ماهية الزكاة.....	**9**
المطلب الاول: مفهوم الزكاة.....	**9**
أولا. تعريف الزكاة لغة.....	**9**
ثانيا. تعريف الزكاة اصطلاحا (شرعا).....	**9**
ثالثا. تعريف الزكاة اقتصاديا.....	**10**
رابعا. خصائص الزكاة	**10**
المطلب الثاني: حكم الزكاة في الاسلام.....	**12**
أولا. طريق الترغيب.....	**12**
ثانيا. طريق الترهيب.....	**12**
المطلب الثالث: أهمية الزكاة.....	**13**
المبحث الثاني: أساسيات حول الزكاة	**14**
المطلب الأول: مقومات الزكاة.....	**14**
أولاً. وجود المجتمع الإسلامى الذى يلتزم بتطبيق أحكام ومبادئ الزكاة.....	**14**
ثانيا. وجود الحكومة التى تطبق أحكام ومبادئ الزكاة.....	**14**
ثالثاً. وجود الأجهزة التنفيذية التى تتولى مهام الزكاة	**15**
المطلب الثاني: عناصر الزكاة	**16**
أولا. الزكاة فريضة مالية إلهية.....	**16**
ثانيا. الزكاة فريضة إلزامية.....	**16**

ثالثا. الزكاة فريضة مالية وبدون مقابل.....	16
رابعا. الزكاة تحقق أهداف اقتصادية ومالية وسياسية.....	16
المطلب الثالث: شروط الزكاة.....	16
أولا. الملك التام.....	16
ثانيا. أن يكون المال ناميا بالفعل أو قابلا للنماء.....	17
ثالثا. أن يكون المال بالغا للنصاب.....	17
رابعا.أن يكون المال فاضلا عن الحوائج الأصلية.....	17
خامسا.أن يكون المال سالما من الدين.....	18
سادسا.أن يكون المال قد حال عليه الحول.....	18
المبحث الثالث: مصادر، مصارف الزكاة وآثارها.....	19
المطلب الأول: مصادر الزكاة ونصابها.....	19
أولا. زكاة الثروة النقدية.....	19
ثانيا. زكاة الثروة الحيوانية.....	20
ثالثا. زكاة الزروع والثمار.....	24
رابعا. زكاة الثروة المعدنية والبحرية.....	24
خامسا. زكاة المستغلات.....	25
المطلب الثاني: مصارف الزكاة وضوابط استثمارها.....	25
أولا. مصارف الزكاة.....	25
ثانيا. ضوابط استثمار أموال الزكاة.....	28
المطلب الثالث: آثار الزكاة.....	29
أولا. الآثار الاجتماعية للزكاة.....	29
ثانيا. الآثار الاقتصادية للزكاة.....	30
خلاصة الفصل الأول.....	32
الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي للبطالة	33
تمهيد.....	34
المبحث الأول :ماهية البطالة	35
المطلب الأول : مفهوم البطالة	35
أولا. تعريف البطالة لغة.....	35

ثانيا. تعريف البطالة اصطلاحا	35
المطلب الثاني : أنواع البطالة.....	36
المطلب الثالث : أسباب البطالة.....	39
أولا. الأسباب الاقتصادية للبطالة.....	39
ثانيا. الاسباب الاجتماعية للبطالة.....	40
ثالثا. الاسباب السياسية للبطالة.....	40
المبحث الثاني : النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة ونظرة الإسلام لها	41
المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية المفسرة للبطالة	41
أولا. النظرية الكلاسيكية المفسرة للبطالة.....	41
ثانيا. النظرية النيوكلاسيكية المفسرة للبطالة.....	42
المطلب الثاني : النظرية الكينزية والنظريات الحديثة المفسرة للبطالة.....	43
أولا. النظرية الكينزية المفسرة للبطالة	43
ثانيا. النظريات الحديثة المفسرة للبطالة.....	44
المطلب الثالث: نظرة الاسلام للبطالة.....	49
اولا. الزكاة والبطالة المقنعة.....	49
ثانيا. الزكاة والبطالة الهيكلية.....	50
ثالثا. الزكاة والبطالة الدورية.....	50
رابعا. الزكاة ومعالجة البطالة من خلال المصارف الثمانية.....	50
المبحث الثالث : الاثار الناتجة عن البطالة	52
المطلب الأول :الاثار الاقتصادية الناتجة عن البطالة	52
المطلب الثاني :الاثار الاجتماعية الناتجة عن البطالة	53
المطلب الثالث :الاثار السياسية الناتجة عن البطالة.....	54
خلاصة الفصل الثاني.....	56
الفصل الثالث: دور صندوق الزكاة لولاية قالمة في الحد من ظاهرة البطالة	57
المبحث الأول: ماهية صندوق الزكاة وطريقة عمله.....	58
المطلب الأول: نبذة عن صندوق الزكاة وتنظيمه الإداري	59
أولا. صندوق الزكاة الجزائري.....	59

ثانيا. صندوق الزكاة لولاية قالمة	62
المطلب الثاني: طرق تحصيل أموال الزكاة	64
المطلب الثالث: طرق توزيع أموال الزكاة	65
أولا. بالنسبة للفقراء والمساكين	65
ثانيا. بالنسبة لميزانية صندوق الزكاة	66
ثالثا.بالنسبة لاستثمار أموال الزكاة.....	66
المبحث الثاني: دراسة إحصائية لصندوق الزكاة في ولاية قالمة خلال الفترة 2003-2019	66
المطلب الأول: موارد صندوق الزكاة في ولاية قالمة خلال الفترة 2003-2019.....	66
أولا. مداخيل زكاة الفطر.....	67
ثانيا. مداخيل زكاة المال.....	69
ثالثا. مداخيل زكاة الزروع والثمار.....	70
المطلب الثاني: مصارف صندوق زكاة ولاية قالمة.....	72
أولا. المستفيدين من أنواع الزكاة الثلاثة على مستوى ولاية قالمة للفترة 2003-2019.....	72
ثانيا. المستفيدون من القروض الحسنة من 2007 إلى 2014.....	74
المطلب الثالث: القروض الحسنة ودورها في تقليل البطالة.....	81
أولا: الأثر المباشر للزكاة على تقليل البطالة.....	81
ثانيا: الأثر الغير مباشر للزكاة على تقليل البطالة	81
المبحث الثالث: تقييم النتائج المحققة من طرف صندوق الزكاة وسبل تفعيل دوره في الحد من البطالة.....	82
المطلب الأول: النتائج الإيجابية المحققة من طرف الصندوق.....	82
المطلب الثاني: العراقيل التي يواجهها الصندوق.....	83
المطلب الثالث: سبل تفعيل دور صندوق الزكاة في الحد من ظاهرة البطالة	83
أولا. الاطار القانوني لصندوق الزكاة	83
ثانيا.تنظيم جمع الزكاة وصرفها.....	84
خلاصة الفصل الثالث.....	86
الخاتمة.....	88
قائمة المراجع.....	92
الملاحق.....	99

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	وعاء ومقدار زكاة الإبل	21
02	وعاء ومقدار زكاة البقر	22
03	وعاء ومقدار زكاة الغنم	23
04	حصيلة زكاة الفطر لولاية قالمة (2003-2019)	67
05	حصيلة زكاة المال لولاية قالمة (2013-2019)	69
06	حصيلة زكاة الزروع والثمار لولاية قالمة (2003-2019)	71
07	المستفيدين من مختلف أموال الزكاة من 2003-2019	73
08	إحصائيات المستفيدين من القروض الحسنة في ولاية قالمة للفترة 2007-2014	76
09	المشاريع الممولة خلال الفترة 2007-2014	79

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	سوق العمل في النموذج الكينزي	**44**
02	حصيلة زكاة الفطر لولاية قالمة للفترة من 2003 إلى 2019	**68**
03	حصيلة زكاة المال لولاية قالمة للفترة من2003 إلى2019	**70**
04	حصيلة زكاة الزروع والثمار لولاية قالمة للفترة من2003 إلى2019	**72**
05	المستفيدين من مختلف أموال الزكاة للفترة من 2003 إلى 2019	**74**
06	عدد المستفيدين من القرض الحسن لولاية قالمة	**77**
07	قيمة المبالغ المخصصة للاستثمار لولاية قالمة	**78**
08	المشاريع الممولة خلال الفترة 2007-2013	**80**

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	السورة	الآية	الصفحة
1	سورة الكهف	﴿ فأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً ﴾الآية 81	09
2	سورة النور	﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾ سورة النور الآية 21	09
3	سورة الذاريات	﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾الآية 19	10
4	سورة الليل	﴿ فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى * لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى * الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى * وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى * وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى * إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى * وَلَسَوْفَ يَرْضَى *﴾الآيات 14-21	10
5	سورة سبأ	﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾الآية 39	10
6	سورة التوبة	﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾الآية 103	11
7	سورة المعارج	﴿ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴾الآية 24	11
8	سورة التوبة	﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾الآية 60	11
9	سورة التوبة	﴿ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾الآية 05	11
10	سورة الانعام	﴿ وَآتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾الآية 04	11
11	سورة البقرة	﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾الآية 110.	12
12	سورة البقرة	﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾الآية 261	12
13	سورة التوبة	﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّه وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾الآية 71	14
14	سورة الحج	﴿ الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاَةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ المنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ ﴾الآية 41	14
15	سورة المعارج	﴿ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ * لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾الآيتين 24 و25	15

16	سورة القصص	﴿ يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾الآية 26	15
17	سورة يوسف	﴿ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾الآية 55	15
18	سورة الأنعام	﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾الآية 141	18
19	سورة الأنعام	﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾الآية 141	24
20	سورة البقرة	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الأرض﴾الآية 267	24
21	سورة النحل	﴿ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾الآية 14	25
22	سورة التوبة	﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾الآية 60	25
23	سورة البلد	﴿ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴾الآية 16	26
24	سورة التوبة	﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾الآية 60	26
25	سورة البقرة	﴿ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ " الآية 273	26
26	سورة التوبة	﴿ وَفِي الرِّقَابِ ﴾الآية 60	27
27	سورة الأعراف	﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾الآية 56	30
28	سورة الأعراف	﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾الآية 156	30
29	سورة التوبة	﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾الآية 103	31
30	سورة التوبة	﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾الآية 60	31
31	سورة التوبة	﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ سورة التوبة الآية 60	81

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان
01	منشور يتضمن صرف حصيلة صندوق الزكاة لعام 2019م
02	مقرر يتضمن تجديد اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة لولاية قالمة
03	مقرر يتضمن تجديد اللجنة الولائية لصندوق الزكاة لولاية قالمة
04	الحساب الجاري البريدي الخاص بصندوق زكاة ولاية قالمة
05	محضر اجتماع اللجنة القاعدية
06	منشور يتضمن صرف حصيلة صندوق الزكاة لعام 2012م
07	استمارة طلب الزكاة
08	مداخيل صندوق الزكاة من سنة 2003 إلى غاية 2019
09	بلاغ عن زكاة الفطر
10	منشور يتضمن تحصيل وتوزيع زكاة الفطر لعام 2019م
11	استمارة طلب القرض الحسن
12	نموذج لفاتورة قرض حسن
13	شهادة استفادة من مال الزكاة المخصص للقرض الحسن
14	طلب إجراء دراسة ميدانية بمديرية الشؤون الدينية لولاية قالمة

المقدمة العامة

تعد الزكاة أول نظام عرفته البشرية لتحقيق الرعاية للمحتاجين، وإشاعة العدالة بين أفراد المجتمع؛ حيث يتم عبرها إعادة توزيع جزء من ثروات الأغنياء على الطبقات المحتاجة، وتأتي أهميتها كونها تجمع بين العبادة الروحية وكونها أداة اقتصادية هامة وركيزة من ركائز النظام الاقتصادي الإسلامي، لأنها تحرك الأموال وتحول دون اكتنازها، وتدفع بها إلى مجالات التنمية والاستثمار. فهي المنقذ الأول من الفقر والبطالة، وبما أن الفقراء والبطالين تختلف أحوالهم وحاجاتهم، ويتميز كل فرد منهم عن الآخر بميزة مختلفة، فنجد الفقير المحتاج للسلع الاستهلاكية، وآخر بطال بحاجة إلى سلع إنتاجية. على هذا الأساس يمكن لمؤسسة الزكاة أن تخصص جزءاً من مواردها الزكوية لصالح الفقراء أصحاب المهن والحرف، والذين بإمكانهم إضافة قيمة جديدة للدخل الوطني إن هم حصلوا على وسائل الإنتاج اللازمة لممارسة نشاطهم الإنتاجي.

ويعد موضوع البطالة من المواضيع الهامة والحساسة التي تحظى باهتمام العديد من الخبراء وصانعي السياسات العامة في العديد من الدول لما لها من آثار كبيرة على تطور المجتمعات وتقدمها، فظاهرة البطالة تعد مشكلة عالمية تمس جميع الدول سواء متقدمة أو نامية ولا نجد أفضل من الاسلام في الاعتناء بالعاطلين عن العمل من الفقراء .

فمؤسسات الزكاة التي تتولى جمع الأموال الزكوية وتوزيعها في مصارفها الشرعية، أصبحت أداة هامة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث صارت تستخدمها معظم الدول الإسلامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة كأداة فعالة للتخفيف من مشاكل البطالة، وذلك عن طريق دعم المشروعات المصغرة التي تعمل على خلق مناصب شغل.

أولا. أهمية البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها واحدًا من أبرز الموضوعات التي تعاني منها الكثير من الدول ألا وهي موضوع البطالة والتي تفشت كثيرا في العديد من الدول الإسلامية ومنها الجزائر، حيث تكمن أهمية هذا البحث في محاولة تقديم بعض الحلول لمشكل البطالة من خلال تطبيق فريضة الزكاة. وهو ما يؤدي الى إحياء هذا الركن الإسلامي من جهة وتجميع الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمار وخلق مناصب شغل من جهة أخرى.

ثانيا. أهداف البحث

نسعى من وراء هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف تتمثل في :

-التعرف على مفهوم الزكاة ومدى نجاعتها في حل المشاكل الاجتماعية بصفة عامة ومشكلة البطالة بصفة خاصة.

-التعرف على مدى الالتزام بتطبيق الزكاة في المجتمع الجزائري.

- البحث عن السبل والآليات المعتمدة لتفعيل دور صندوق الزكاة الجزائري في سبيل القضاء أو التخفيف من مشكل البطالة.

ثالثا. دوافع اختيار الموضوع

فيما يتعلق بالدوافع الذاتية:

- الميل الشخصي للمواضيع المتعلقة بالتمويل الإسلامي.
- الرغبة في الإستزادة من العلم الشرعي بصفة عامة والتعمق في موضوع الزكاة بصفة خاصة

فيما يخص الدوافع الموضوعية:

- كونه موضوع مناسب لتخصص "إقتصاد نقدي وبنكي".

-الزكاة هي من الموارد المالية التي تمس كل فرد من المجتمع.

-تزايد حدة البطالة في العالم وفي الجزائر خاصةْ، ومحاولة ابراز دور الزكاة في محاربتها.

-التعريف بصندوق الزكاة في ظل تراكم أموال الزكاة بين فئة محدودة من الفقراء، والمساهمة في توضيح نجاعة الشريعة الإسلامية في محاربة معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

رابعا. إشكالية البحث

وبناء على ما سبق تقديمه يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: " **كيف يمكن للزكاة أن تساهم في توجيه الموارد المالية المجمعة نحو خلق فرص عمل والتقليل من البطالة ؟ وما مدى فعالية صندوق الزكاة في الجزائر على تحقيق ذلك؟"**

- وتنبثق من الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:
- ما هو دور الزكاة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؟
- ما مدى ارتباط فريضة الزكاة بمشكل البطالة؟
- ماهي السبل الحديثة لتنظيم جمع الزكاة وتوزيعها؟
- كيف يمكن توجه الموارد الزكوية بفعالية نحو خلق مناصب شغل؟
- هل وفق صندوق الزكاة لولاية قالمة في التخفيف من ظاهرة البطالة؟

خامسا. فرضيات البحث

- من شأن الزكاة ان تخفف من معاناة الفقراء في بلاد المسلمين وتقلص من ظاهرة البطالة المتفشية فيها؛
- الزكاة تهتم بالعنصر البشري، وتوزيع الثروة توزيعا عادلا ومحاولة القضاء على كل الأسباب التي تؤدي إلى البطالة.
- يعد صندوق الزكاة الجزائري تجربة رائدة في مجال التخفيف من البطالة ومد يد العون للشباب البطال في تجسيد مشاريعهم المختلفة من خلال صيغ التمويل التي يتيحها الصندوق.

سادسا. حدود البحث

تتطلب منهجية البحث العلمي بهدف الاقتراب من الموضوعية وتيسير الوصول الى استنتاجات منطقية لذلك قمنا بإنجاز هذا البحث ضمن الحدود التالية:

-الحدود المكانية: تم التركيز خلال دراستنا هذه والمثلة في محاولة البحث عن دور صندوق الزكاة لولاية قالمة في الحد من ظاهرة البطالة ومدى دعمه للمشاريع الصغيرة وذلك على مستوى ولاية قالمة للوقوف على الدور الحقيق والمساهمة الفعلية في التمويل.

أما فيما يتعلق بالإطار الزماني للدراسة وفي حدود الاحصائيات المتوفرة حاولنا التنسيق مع مديرية الشؤون الدينية التي قدمت لنا الإحصائيات التي تسمح لنا بدراسة تطور حصيلة الزكاة بولاية/لولاية قالمة ومعرفة مدى مساهمة صندوق الزكاة في خلق مناصب شغل لذلك فقد تم تحديد الفترة من سنة 2003 إلى غاية 2019 كإطار زمني للدراسة.

سابعا. منهجية البحث

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على:

المنهج الوصفي التحليلي وذلك فيما يخص البطالين من وصف معاناتهم، وبالتعريف بصندوق الزكاة الجزائري، وتحليل مختلف الاحصائيات وتفسيرها من اجل الوصول الى مختلف النتائج والاهداف المرجوة.

المنهج الاحصائي من اجل الوصول الى نتائج دقيقة تعكس الواقع المعاش ، وتحليل الظاهره المدروسة بعد جمع الاحصائيات المتعلقة بموارد ومصارف صندوق الزكاة لولاية قالمة. وعرضها وتقسيرها

ثامنا. الدراسات السابقة

تناولت عدة دراسات موضوع الزكاة ودورها في التقليل من مشكلة البطالة ولعل من أبرزها ما يلي:

1. - يوسف القرضاوي ، "دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية"،دار الشروق، ط1، القاهرة، 2001، تناول فيه الكاتب بعض المفاهيم الخاصة بالبطالة، واهم الحلول الإسلامية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية.

2. - لهواري عامر ،"دور صندوق الزكاة في الحد من البطالة" ،

3. (http://www.univ-soukahras.dz/ar/publication/article/266) تاريخ التصفح: 2019/06/20. حيث تناول فيه الباحث بعض الحلول المقترحة لتفعيل دور صندوق الزكاة وتحقيق أهدافه.

4. -رقية خياري، "السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية –الفقر والبطالة-"، أطروحة دكتوراه تخصص علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، تناولت هذه الدراسة دور الزكاة في التقليل من مشكلة الفقر والبطالة وكذلك صندوق الزكاة الوطني.

5. -حوحو حسينة، "الدور التمويلي للزكاة في مجتمع معاصر نموذج صندوق الزكاة الجزائري". أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010/2009، جاءت هذه الدراسة لبيان دور صندوق الزكاة في التقليل من مشكلة البطالة من خلال الاستثمار والقرض الحسن.

تاسعا. صعوبات البحث

- قلة المراجع المتعلقة بصندوق الزكاة الجزائري .
- جل المراجع التي تتحدث حول الزكاة هي مراجع فقهية وليست اقتصادية.

عاشرا. تقسيم البحث

لقد قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول:

فالفصل الأول كان بعنوان الإطار النظري للزكاة، حيث نجد به ثلاث مباحث فالمبحث الأول حول ماهية الزكاة والمبحث الثاني أساسيات حول الزكاة، أما المبحث الثالث فيشمل مصادر، مصارف الزكاة وآثارها .

والفصل الثاني فكان بعنوان الإطار المفاهيمي للبطالة، وتطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث فالمبحث الأول بعنوان ماهية البطالة ، أما المبحث الثاني النظريات المفسرة البطالة ونظرة الإسلام لها، أما المبحث الثالث فيضم الآثار الناتجة عن البطالة.

والفصل الثالث جاء بعنوان دور صندوق الزكاة لولاية قالمة في الحد من ظاهرة البطالة، وتطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية صندوق الزكاة وطريقة عمله، والمبحث الثاني بعنوان دراسة إحصائية لصندوق الزكاة في ولاية قالمة للفترة 2003-2019، والمبحث الثالث بعنوان تقييم النتائج المحققة من طرف صندوق الزكاة وسبل تفعيل دوره في الحد من البطالة.

الفصل الأول: الإطار النظري للزكاة

تمهيد

تعد الزكاة أحد الأركان الخمسة التي بني عليها الإسلام، حيث تعتبر فريضة مالية إلزامية على كل مسلم، يخرجها وفق نصيب محدد شرعا من كل مال تحققت فيه الشروط الفقهية بغض النظر عن ماهية هذا المال، فهي تمثل موردا ماليا هاما خاصة في ظل اتساع وعائها وسهولة تحصيلها. وهو ما يجعلها أحد أهم الأسباب الدافعة لتوفير فرص تمويلية موجهة للاستثمار الحقيقي الذي من شأنه الرفع من المستوى المعيشي للأفراد .

ومع اتساع الفجوة بين أصحاب الثراء الفاحش والفقر المدقع، عاد الحديث إلى أهمية هذه الأداة في تحقيق جزء من العدالة الاجتماعية وضمان العيش الكريم لكل أفراد المجتمع.

و من خلال هذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تناولنا في:

المبحث الأول: ماهية الزكاة

المبحث الثاني: أساسيات حول الزكاة

المبحث الثالث: مصادر، مصارف الزكاة وآثارها

المبحث الأول: ماهية الزكاة

اهتم العديد من الباحثين والاقتصاديين بالزكاة لما لها من أهمية في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفرد والمجتمع ككل فهي الإيراد الرئيسي الذي اعتمدت عليه الامة الاسلامية في رعاية المحتاجين بتوزيع جزء من ثروات الأغنياء على المحتاجين كما انها فريضة من الله سبحانه وتعالى وركن من أركان الاسلام.

المطلب الأول: مفهوم الزكاة

اختلف الفقهاء في تقديم مفهوم شامل للزكاة رغم أن مضمونها واحد، فهناك تعريف لغوي وآخر اصطلاحي، إلا أن الاقتصاديون والباحثون قاموا بإيجاد تعريف اقتصادي، لما لها من دور إيجابي في الاقتصاد، وهو ما سنوضحه في النقاط التالية:

أولا. تعريف الزكاة لغة

هي مصدر زكا الشيء إذا نما وزاد، وزكا فلان إذا صلح. فالزكاة هي النماء والطهارة وحصانة المال والشكر لله والبركة كلها، وفي القاموس زكى ماله (تزكية) أدى عنه زكاته وزكى نفسه أيضا مدحها[1] وقوله تعالى:﴿فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً ﴾ سورة الكهف الآية 81.

وتختلف كلمة زكا في القواميس العربية باختلاف معانيها، فهذه الكلمة مفسرة تفسيرات عديدة في القواميس اللغوية منها: زكا المال إذا زاد، زكا الزرع إذا نما، زكا الإنسان إذا صلح قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾ سورة النور الآية 21، أي ما صلح منكم من أحد أبدا.

وزكى الإنسان نفسه إذا مدحها وطهرها من الأدناس لقول علي رضي الله عنه " العلم يزكو بالإنفاق".

كما أن الزكاة تعني الطاعة والإخلاص لأن صاحبها لا يخرجها إلا من إخلاصه وإيمانه، فكأنما تخلصه مما جبلت عليه النفوس من حب المال، ولهذا منع أكثر العرب الزكاة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، وتميز بأدائها الخبيث من الطيب، فكانت برهانا على صحة العقيدة، وعلى الإخلاص لله تعالى ممن أداها كاملة غير منقوصة ولا يجب على المسلم في ماله حق سواها[2]، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :"ليس في المال حق سوى الزكاة[3]".

ثانيا. تعريف الزكاة اصطلاحا (شرعا)

والزكاة في الشرع تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين. وسميت هذه الحصة المخرجة من المال زكاة لأنها تزيد في المال الذي أخرجت منه وتوفره (تجعله أكثر وفرة) وتَقِيه الآفات وقال ابن تيمية: "نفس المتصدق تزكو، وماله يزكو"، أي يطهر ويزيد، وقال صلى الله عليه وسلم:" إن الله فرض على

[1]- صالح بن عبد الله اللاحم، "أثر الدين في الزكاة"، دار ابن الجوزي، ط1، بريدة، 2008، ص39.
[2]المرجع نفسه، ص40.
[3] سنن ابن ماجة، "كتاب الزكاة"، باب ما أدى زكاته فليس بكنز، حديث رقم 1798، ص570 .

الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم، إذا جاعوا وعروا وجهدوا فبمنع الأغنياء، وحق على الله أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم عليه "[1].

والنماء والطهارة ليسا مقصورين على المال بل يتجاوز إلى نفس معطي الزكاة، فإذا أديت زكاة مالك فقد أذهبت عنك شره وعاد عليك ذلك براحة النفس، وقال الأزهري: إنما تنمي الفقير، فالزكاة تحقق نموا ماديا ونفسيا للفقير أيضا بجانب تحقيقها لنماء الغني: نفسه وماله.

والزكاة لها غايتان: الغاية الأولى هي أن الزكاة تأدية حق، فهي واجبة، وليست منحة، وليست تفضلا، فالمسلم يجب أن يؤديها على أنها حق. ويصف الله تعالى المتقين بقوله: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ سورة الذاريات الآية19 . أما الغاية الثانية فهي أن الزكاة هي الرضا الالهي، يقول الله تعالى: ﴿ فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى * لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى * الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى * وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى * وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى * إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى * وَلَسَوْفَ يَرْضَى *﴾ سورة الليل الآيات 14-21.

عموما الزكاة في أوسع معانيها، إنما هي بذل وتضحية، فمعاونة الضعيف زكاة، وزيارة المريض زكاة، وكظم الغيض زكاة، والعفو عند المقدرة زكاة، والصدقة ولو بشق تمرة زكاة، والكلمة الطيبة زكاة وكل انفاق من القوة أو العقل أو المال في سبيل الله تعالى إنما هو زكاة، وقد وعد الله بأن يخلفه، لقوله عز وجل: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ سورة سبأ الآية 39.

أي يخلفه في الدنيا، ويجزي العطاء عليه في الآخرة.

ثالثا. تعريف الزكاة اقتصاديا

يعرف الفكر الاقتصادي الاسلامي الزكاة بأنها:" فريضة مالية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من الأشخاص العامة أو الأفراد، قصرا وبصفة نهائية ودون أن يقابلها نفع معين تفرضها الدولة طبقا للمقدرة التكليفية للممول، وتستخدمها في تغطية نفقات المصارف الثمانية المحددة في القرآن الكريم فبتوزيع الزكاة على هذه الأصناف تتوزع الثروات بين الأغنياء والمحتاجين، عندها لا يحصل لا تضخم ولا فقر ولا آفات اجتماعية" [2].

رابعا. خصائص الزكاة

تتسم الزكاة باعتبارها مصدر تمويلي بعدة خصائص، لعل من أهم هذه الخصائص ما يلي[3]:

-طهارة وعاء الزكاة: ويقصد به أن وعاء الزكاة من مال حلال تم جمعه بطرق شرعية، ابتغاء مرضاة الله وتنفيذا لأحكامه وأوامره ونواهيه، ولكي يتأكد المجتمع من طهارة وعاء الزكاة يتم تطبيق قاعدة "مِن أين لكَ هذا" بحيث يمتد نِطاقها ليشمل كافة أفراد المجتمع.

[1] احمد يوسف، "أحكام الزكاة وأثرها المالي والاقتصادي"، دار الثقافة، 1990، ص11.
[2] وهبة الزحلي،" الفقه الاسلامي وأدلته"، دار الفكر المعاصر، بيروت، ج3، ط4، 1977، ص180.
[3] السيد محمد أحمد السريتي،"دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل القومي في ظل الأنظمة الاقتصادية العالمية- دراسة اقتصادية إسلامية-"،دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2014، ص ص 230-240.

– شمولية وعمومية وعاء الزكاة: ويقصد بشمول وعاء الزكاة أي سعة الوعاء، حيث يرتبط أساسا بالمال النامي، أيًّا كانت صورته. وذلك مسايرة لما يفرزه التقدم الاقتصادي من الأموال ذات النماء أي أموال الزكاة، وكذلك فإن ربط الزكاة بالأموال النامية فعلا أو تقديرا، يؤدي إلى انتظام حصيلتها ولو لم يحقق الاقتصاد أرباحا تذكر. أما عمومية وعاء الزكاة فيقصد به أن الزكاة تسري على عموم المسلمين دون تمييز بينهم، ويؤكد عمومية الزكاة قوله تعالى:﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ سورة التوبة الآية 103.

– الزكاة حق معلوم: أي أن فريضة الزكاة خاضعة لقاعدة اليقين، حيث أنها معلومة علم اليقين منذ أربعة عشر قرنا من الزمان، بعد أن فرضت بالقرآن الكريم مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ﴾ سورة المعارج الآية 24. لا يعتريها أي تغير فسعرها ثابت ووعاؤها محدد وموعد جبايتها معلوم.

– الزكاة محددة المصارف وذلك لقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾سورة التوبة الآية 60.

– حق الدولة في جمع وتوزيع الزكاة: يقع على ولي أمر المسلمين مسؤولية تجميع وتوزيع الزكاة، ولذلك يعطي ولي الأمر حق السيادة في إجبار من يمتنع عنها طبقا لقوله تعالى: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة التوبة الآية 5.

– لا ثَنيَ في الزكاة أي لا ازدواج: تتسم الزكاة بأنه لا ازدواج في أدائها بخلاف الضرائب المعاصرة، ويؤكد ذلك قول الرسول صلى الله عليه سلم " لاثني في الصدقة[1]" فلا يجوز أخذ الزكاة في العام مرتين، كما لايجب فرض زكاتين على نفس المال في سنة واحدة.

– جمع الزكاة في الأوقات الأكثر ملاءمة: حيث أولى الإسلام عناية فائقة لهذا الأمر فتدفع الزكاة في الأوقات الأكثر ملاءمة نذكر منها على سبيل المثال، أنه يتم دفع زكاة الزروع والثمار عندما يتم حصد المحصول وذلك مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَآتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الأنعام الآية 4، كما أقر الخلفاء الراشدون جواز تأخير الزكاة عن موعدها إذا ما اقتضت الضرورة فلقد أوقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه الزكاة في عام المجاعة.

– الاقتصاد في نفقات جباية الزكاة: يقصد بالاقتصاد هنا أن تكون نفقات جباية الزكاة في أقل الحدود الممكنة دون إسراف أو تبذير، وأن لا تزيد نفقات الجباية عن ثمن الزكاة استنادا إلى أن لهم سهما من ثمانية، كما حددها القرآن الكريم استنادا إلى مبدأ التسوية في الأسهم.

[1] حميد بن زنجويه، "كتاب الأموال"، حديث رقم1437، مركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1986، ص 831.

المطلب الثاني: حكم الزكاة في الاسلام

الزكاة ركن من أركان الاسلام، وفرض على كل من توفرت فيه شروطها، تم فرضها في السنة الثانية من الهجرة، وقد اقترنت بالصلاة في اثنين وثمانين موضعا في القرآن، وقد نصت على وجوبها آيات كثيرة منها قوله تعالى:﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ سورة البقرة الآية 110.

وفي الحديث الشريف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجُّ البَيْتِ لِمَنِ اسْتَطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيلَا "[1]، إلا إذا كان حديث عهد بالإسلام جاهلا وجوبها، ومن امتنع عن أدائها وهو يعتقد وجوبها لا يخرج عن الإسلام وتؤخذ منه قهرا وجبرا .

وحكمة الزكاة تتلخص في تطهير النفس والقضاء على حاجة الفقير والأحقاد بين الناس ورمز لوحدة شعوب المسلمين، وتحرم الزكاة على الكافر والملحد ماعدا المؤلفة قلوبهم وهذا بعكس الصدقات فيجوز اعطاؤها للمسلم وغيره وإن كان المسلم أفضل، كذلك تحرم على آل البيت من بني هاشم وبني عبد المطلب وأبنائهم، وكذلك تحرم على الغني لاستغنائه وعلى العبد لأن سيده ملتزم بالنفقة عليه[2].

كما أن الإسلام قد سلك مسلكين في إقرار هذه الفريضة في نفوس المسلمين ويتمثلان فيما يلي[3]:

أولا. طريق الترغيب

أي الترغيب في ثواب الله، بمضاعفة الحسنات ووفقا لقوله تعالى: ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ سورة البقرة الآية 261.

ثانيا. طريق الترهيب

أي التخويف من سخط الله وعذابه لمن شح بحق الله وحق العباد فيما بين يديه من فضل الله، عن أبي ذر قال: "انتهيت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جالس في ظل الكعبة فلما رآني مقبلا قال: هم الأخسرون ورب الكعبة، فقلت من هم؟ فقال الأكثرون أموالا والذي نفسي بيده، لا يموت احد منكم فيدع إبلا، أو غنما أو بقرا لم يؤد زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم مما كانت وأسمنه"[4].

---

[1] صحيح البخاري، "كتاب الإيمان"، -باب دعاؤكم ايمانكم-، حديث رقم 8، ص52.

[2] عبد الله بن منصور الغفيلي، نوازل الزكاة دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة "، دار الميمان، بنك البلاد، ط1، الرياض، 2008،ص45.

[3] رحمة نابتي،" النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي –دراسة مقارنة-"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014/2013، ص66.

[4] صحيح مسلم، "كتاب الزكاة"، -باب تغليظ عقوبة من لا يؤدي الزكاة، حديث رقم 990، ص686.

المطلب الثالث: أهمية الزكاة

تعتبر الزكاة من الأدوات المحركة للنشاط الاقتصادي سواء من حيث توفير موارد التمويل، أو من خلال التأثير على الإنتاج، الاستهلاك، الدخول والثروات كما أنها ركيزة من ركائز النظام المالي والاقتصادي في الإسلام ومنه تتجلى أهميتها فيما يأتي[1]:

– تظهر أهمية الزكاة، باعتبارها أداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية، في أنها تستقطب جزءا هاما من الموارد المالية بشكل دائم ومتجدد، يصل إلى 7 في المئة من الدخل الوطني في الدول التي لا تمتلك موارد كبيرة وتتراوح تلك النسبة من 14 في المئة في الدول الإسلامية التي تحتوي على ثروات معدنية وطاقية كبيرة، الأمر الذي يجعلها مصدرا مهما للتمويل، فزيادة الإيرادات الزكوية يزيد من الطاقات التمويلية للاستثمارات المختلفة ما يضمن سيولة عالية ويقلل من درجة المخاطر والاضطرابات الاقتصادية والمالية.

– في ظل الأوضاع الاقتصادية المضطربة مثل حالات التضخم، حالات الانكماش، والركود يمكن الاستفادة من الأدوات النقدية والمالية الزكوية في تحقيق الاستقرار المطلوب.

– تعتبر الزكاة إحدى السياسات المالية العامة في تحفيز الميدان التنموي، فهي بمثابة دافع للأموال نحو الاستثمار ، حيث أن الإسلام حرم كنز المال وعدم دفعه للنشاط الاقتصادي، فصاحب المال المكتنز يعرض ماله للهلاك في الدنيا ويعرض نفسه للحساب يوم القيامة.

الزكاة تعتبر أداة فعالة لتحفيز الأموال والثروات المعطلة والصالحة للنماء للمشاركة في الإنتاج، هذا ما يجعل المستثمر المسلم يرضى بمعدل ربح أقل نسبيا من نظيره في اقتصاد غير إسلامي.

– تتبين كذلك أهمية الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي في تدفق الأموال الزكوية على شكل دخول من الفئات الغنية إلى الفئات الفقيرة ما يجنب الفئة الغنية الاكتناز والإسراف والتبذير، ويزيد من القدرة الشرائية للفئة الفقيرة وهذا يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع العرض وبالتالي زيادة أرباح وعوائد المؤسسات الاقتصادية فتتوسع مما يتطلب عمالة أكثر وأكبر ويخفض من أعباء الحكومة الموجهة للتكفل بالفقراء والبطالين وغيرها.

[1] عبد الله بن منصور الغفيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-56.

المبحث الثاني: أساسيات حول الزكاة

للزكاة أهميةً كبيرةً في حياة الفرد والمجتمع، تقوم على مجموعة من العناصر المختلفة التي تميزها عن غيرها من الموارد المالية الأخرى، حيث وضّح رسول الله الكريم شروطها التي لا بُدّ من أن تتحقّق لتأديتها، ومن خلال هذا المبحث سيتم التعرف على الأركان التي تقوم عليها الزكاة، مقوماتها واهم الشروط الواجبة لتأديتها.

المطلب الأول: مقومات الزكاة

يقوم تطبيق نظام الزكاة على مستوي الدولة على ثلاثة أركان أساسية والتي يجب أن تتوافر معاً ليحقق غايته وتتمثل في الآتي[1]:

أولاً. وجود المجتمع الإسلامى الذى يلتزم بتطبيق أحكام ومبادئ الزكاة

يتطلب تطبيق نظام الزكاة وجود مجتمع إسلامي طاهر يتخذ من القرآن دستوراً شاملاً للحياة ومن هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم منهجاً ودليلاً، يمتثل لأوامر الله ومنها إيتاء الزكاة ويستشعر آثارها الإيمانية والخلقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما أنه لا يفرق بين الصلاة والزكاة ولا بين الواجبات الأخرى، وهذا نجده في قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّه وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ سورة التوبة الآية 71.

هذا المجتمع الذى وصفه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه كالبنيان المرصوص حيث قال:"المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً [2]"، اهتم بتكوينه لأنه يعتبر القاعدة الأساسية لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومنها أحكام الزكاة .

ثانيا. وجود الحكومة التى تطبق أحكام ومبادئ الزكاة

يتطلب تطبيق نظام زكاة على مستوي الدولة وجود حكومة لها من السلطات والسيادة ما يُمكنها من القيام بتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية فى مجال جباية الزكاة وتوزيع حصيلتها على مستحقيها بالحق وهذا يعتبر من أهم مسؤوليات الحكومة الإسلامية، ولقد أشار الله سبحانه وتعالى فى قوله: ﴿ الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ المنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ﴾ سورة الحج الآية 41.

وتتمثل الحكمة الشرعية من مسئولية ولى الأمر عن تطبيق الزكاة على مستوي الدولة في الآتي :

[1] حسين حسين شحاتة ، " التطبيق المعاصر لنظام زكاة المال: المعوقات والصعوبات وسبل تذليلها"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 23 – 24 ، جويلية 1983، ص3.

[2] صحيح البخاري، "كتاب الأدب"، - باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضا-، حديث رقم6026، ص 1511.

– إن قيام الحكومة بتحصيل الزكاة وتوزيعها على مستحقيها بالحق فيه حفظ لكرامتهم وفي هذا تكريم للعنصر البشرى بأعتبارها حقهم مصداقاً لقول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ * لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ سورة المعارج الآيتين 24 و25.

– هناك مصارف من مصارف الزكاة لا يمكن لأحد القيام بها إلاّ الدولة منها : مصرف المؤلفة قلوبهم ، ومصرف فى سبيل الله، كما أن الدولة لديها من الأجهزة الاجتماعية التى تعرف الفقراء والمساكين وغيرهم من مستحقي الزكاة .

– لدى الدولة هيئات ومجامع الفتوى القادرة على الإجابة على تساؤلات المسلمين فى أمور الزكاة وغيرها وكذلك إصدار الفتاوى فى المسائل المعاصرة للزكاة .

– إن قيام الحكومة بهذا الواجب تجسيد حقيقى لشمولية الإسلام وأنه دين ودولة، وحكومة وسياسة، وعبادات ومعاملات، ومما لاشك فيه أن لزكاة المال جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية .

ثالثاً. وجود الأجهزة التنفيذية التى تتولى مهام الزكاة

لا يمكن تطبيق نظام زكاة المال بدون وجود العنصر البشرى الذى يتولى المهام التنفيذية وهم الذين سماهم القرآن:" العاملين عليها" فهم بمثابة القلب إذا صلح، صلح الجسد كله وإذا فسد، فسد الجسد كله, وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركز على اختيار الجُبَاة الذين يقومون بجباية الزكاة وتوزيع حصيلتها بعد أن يتأكد من فقههم وأمانتهم وحسن خلقهم، ولقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال :" العامل على الزكاة (الصدقة) بالحق كالغازى فى سبيل الله حتى يرجع إلى بيته[1]" بالإضافة إلى أنه كان يحاسبهم على أخطائهم .

ومن أهم الصفات الواجب توافرها فى العامل على الزكاة : القوة والأمانة، وإلى هاتين الصفتين أشار القرآن الكريم، فقال الله تبارك وتعالى : ﴿ يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾ سورة القصص الآية 26، ولقد قال يوسف عليه السلام للملك :﴿ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ سورة يوسف الآية 55، ويقصد بالقوة: الكفاءة والثقافة والخبرة، أى يكون لدى العامل على الزكاة معرفة بقواعد وأحكام زكاة المال وكفاءة وخبرة فى مجال الحساب والجباية والتوزيع، ويقصد بالأمانة: التحلى بالقيم والخلق والمثل الإسلامية، والأمانة في العمل والعفة في السلوك فلا تمتد يده ولا تطلع عينه على مال الزكاة أو مال المسلمين. ولقد حدد عمر بن الخطاب المواصفات التى يجب أن تكون فى جامع الزكاة بقوله :"وإنى لا أجد المال يصلحه إلا ثلاث : أن يؤخذ بالحق ويعطى فى الحق ويمنع من الباطل".

[1] أبي عبد الله النيسابوري، "المستدرك على الصحيحين"، -كتاب الزكاة-، حديث رقم 1474، ص564.

المطلب الثاني: عناصر الزكاة

تتميز الزكاة بمجموعة من العناصر تميزها عن غيرها من الموارد المالية الأخرى تتمثل في[1]:

أولا. الزكاة فريضة مالية إلهية

الزكاة يدفعها المكلف المسلم نقدا أو عينا، فالفكر الاقتصادي الإسلامي يأخذ بمفهوم الفرضية المالية للزكاة، وبشكلها العيني والنقدي .

ثانيا. الزكاة فريضة إلزامية

الزكاة حق مالي من حيث عنصر الجبر والإلزام، ومن ثم يخضع لها الفرد في ماله بغض النظر عن تحقق شرط العقل والبلوغ، وجبايتها تكون عن طريق الدولة الإسلامية الممثلة في الأئمة والولاة.

ثالثا. الزكاة فريضة مالية وبدون مقابل

تتسم الزكاة بأنها تدفع بصفة نهائية، ومعنى ذلك أن مانح الزكاة ليس له الحق في استرداد المبالغ التي دفعها ولو صادف تحصيلها جور أو ظلم.

رابعا. الزكاة تحقق أهداف اقتصادية ومالية وسياسية

إذا كان الفكر الاقتصادي الوضعي قد حصر أهداف الضريبة في تغطية النفقات العامة، فإن الفكر الاقتصادي الإسلامي ذهب إلى أبعد من ذلك حيث حدد مصارف إنفاق الزكاة في ثمانية أصناف، تحقق أهداف اقتصادية ومالية واجتماعية وسياسية.

المطلب الثالث: شروط الزكاة

يجب أن تتوفر شروط معينة لفرض الزكاة، لكن على العموم أجمع الفقهاء على أن الزكاة تجب على المسلم البالغ العاقل الحر المالك لنصابها، وذهبوا إلى وجوب الزكاة في سائر أموال الصبي والمجنون، فالرسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "اتجروا في أموال اليتامى لكي لا تأكلها الزكاة[2]".

أما شروط المال الموجب للزكاة فهو كما يلي[3]:

أولا. الملك التام

بمعنى أن يكون المال مملوكا للمسلم وبيده، ولم يتعلق به حق غيره، وأن يكون المالك له قادرا على التصرف فيه باختياره، وأن تكون فوائده حاصلة له.

أو المراد به الحيازة والتصرف، ويكون ذلك بإحدى وسائل التملك المشروعة من عقد وميراث وغيرها.

---

[1] حفصي بونبعو، "مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص ص 115-116.

[2] سنن الترمذي،" كتاب الزكاة"، -باب ما جاء في زكاة مال اليتيم-، رقم الحديث 641، ص ص 23-24.

[3] عبد الله ناصح علوان،" أحكام الزكاة على ضوء المذاهب الأربعة"، دار السلام، القاهرة، 2007، ص ص 8-11.

ثانيا. أن يكون المال ناميا بالفعل أو قابلا للنماء

ومعنى النماء بلغة العصر أن يكون من شأنه أن يدر على صاحبه ربحا أو فائدة، أو يكون المال نفسه نامي، وعلى هذا قسم الفقهاء المال النامي إلى قسمين:

- **نماء حقيقي:** كزيادة المال ونمائه بالتجارة أو التوالد، كتوالد الغنم والإبل وغير ذلك
- **نماء تقديري:** كقابلية المال للزيادة فيما لو وضع في مشاريع تجارية. كرجل معه نقد مقداره ثلاثون الف دينار جزائري وهو محفوظ لديه غير عامل على استثماره فهذا المبلغ عليه زكاة بنسبة 2،5 في المئة إذ حال عليه الحول، لكونه قابلا للزيادة فيما لو وضع هذا المال في أعمال تجارية، ومشارع استثمارية منتجة.

ثالثا. أن يكون المال بالغا للنصاب

اشترطت الشريعة الإسلامية أن يبلغ المال الذي يستحق الزكاة مقدارا معينا محددا يسمى (النصاب) في لغة الفقه. فقد جاءت الأحاديث الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بإعفاء:

- ما دون الخمس من الإبل.
- ما دون الأربعين من الغنم.
- وما دون الثلاثين من البقر.
- وما دون مائتي درهم من الفضة التي تساوي بالتقريب من الغرامات اليوم 59 غرام
- وما دون عشرين مِثْقالا من الذهب، وهذه المثاقيل تساوي من الغرامات اليوم 85 غرام.
- ما دون خمسة أوسق* من الحبوب والثمار والحاصلات الزراعية، وهي مقدرة اليوم بالكيلو غرامات كما دلت عليه الاحصائيات ب 652،8 كيلو غرام.

رابعا. أن يكون المال فاضلا عن الحوائج الأصلية

لأن هذا المال الفاضل عن الحوائج الأصلية يتحقق به الغنى ومعنى النعمة، إذ المحتاج إليه حاجة أصلية لا يكون صاحبه غنيا عنه، ولا يكون أداؤه إذا أوجبه الإسلام عليه عن طيب نفس لشكر النعمة، وقد قال عليه الصلاة والسلام : "أدوا زكاة أموالكم طيبة بها نفوسكم[1]".

فالحاجة الأصلية هي ما يدفع الهلاك عن الإنسان تحقيقا: كالنفقة، والسكن، وآلات الحرب، والثياب المحتاج إليها لدفع الحر والبرد.

* اوسق: جمع وسق لغة هو حمل البعير مِكْيَلةٌ معلومة ، وهي ستُّون صَاعًا بصاع النبي ، والصاعُ خمسةُ أَرطال وثلث، تقريبا 647 كيلو غرام.

[1] سنن الترمذي، "أبواب السفر"، باب منه، حديث رقم 616، ص516.

خامسا. أن يكون المال سالما من الدين

فإذا كان المالك للمال مدينا بدين يستغرق نصاب الزكاة أو ينقصه فإن الزكاة لا تجب عليه فيه، لما روى البيهقي عن السائب أنه سمع عثمان بن عفان رضي الله عنه خطيبا على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " هذا شهر زكاتكم، فمن كان عليه دين فليقض دينه وليزك بقية ماله[1]". وقال هذا بمحضر من الصحابة ولم ينكروه، فدل على اتفاقهم عليه بالإجماع.

ومن ناحية أخرى فإن المدين ممن يحل له أخذ الزكاة لأنه من الفقراء ومن الغارمين.

سادسا. أن يكون المال قد حال عليه الحول

ومعناه: أن يمر على المال الذي في ملك المالك اثنا عشر شهرا عربيا، وهذا الشرط إنما هو بالنسبة للأنعام، والنقود، والسلع التجارية.. لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول[2]" ، وهذا مجمع عليه عند فقهاء الأمصار.

أما الزروع والثمار فلا يشترط لها حولان الحول، لقوله تعالى:﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الأنعام الآية 141.

وأما العسل فروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "أَدُّوا العُشْرَ فِي العَسَل[3]" ، ومن المعلوم أن العشر لا يؤدى إلا في الموسم، وقد يكون موسم العسل في العام مرة أو مرتين أو أكثر.

وأما المعادن والكنوز فروى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "في الرِّكَازِ*الخُمُس[4]".

والذي نخلص إليه بعدما تقدم أن المال الذي يستوجب الزكاة يشترط فيه أن يكون مملوكا ملكا تاما، ناميا، بالغا للنصاب، فاضلا عن الحوائج الأصلية، سالما من الدين، حائلا عليه الحول، فإذا اختل شرط من هذه الشروط فالزكاة لا تجب.

[1] موطأ مالك، "كتاب الزكاة"، باب الزكاة في الدين، حديث رقم الحديث 17، ج3، ص260.
[2] سنن ابي داوود، "كتاب الزكاة"، -باب في زكاة السائمة-، رقم الحديث 1573، ص 271.
[3] سنن ابي داوود، "كتاب الزكاة"، -باب زكاة العسل-، رقم الحديث 1600، ص 277.
* الركاز :كل ما هو مدفون في الأرض.
[4] صحيح البخاري،" كتاب الزكاة"، -باب في الركاز الخمس-، رقم الحديث 1499، ص366.

المبحث الثالث: مصادر، مصارف الزكاة وآثارها

لكي تفرض الزكاة لابد من تحديد مصادر لجلب أموالها، كما يجب تحديد الفئات التي تفرض عليها ونظرا لوجوب وأهمية وصولها إلى مستحقيها حددت الشريعة الإسلامية ثمانية مصارف توجه إليها الزكاة وفي هذا المبحث سيتم التعرف على أهم المصادر التي يتم جباية الزكاة منها وإلى أين يتم توزيع تلك الأموال.

المطلب الأول: مصادر الزكاة ونصابها

لم يحدد القرآن الكريم الأموال التي تجب فيها الزكاة، كما لم يفصل المقادير الواجبة في كل منها، وترك ذلك للسنة النبوية، فلا تخضع الأملاك والأموال للزكاة إلا إذا فاقت قيمتها النصاب وهو الحد الأدنى لوجوبها، أو المدخول الأدنى الضروري لتغطية الحاجات الأساسية لفرد أو رب العائلة لمدة سنة واحدة وحدد الرسول صلى الله عليه وسلم نصاب ثروات عصره في أحاديث عدة رواها البخاري في صحيحه، "فلا زكاة إذا لم يبلغ النصاب خمسة إبل أو أربعين شاة، أو خمسة أوساق من الحبوب أو التمر أو مائتي درهم (نقودا من الفضة)، أو عشرين دينارا (نقودا من الذهب). وفي ما يلي أهم مصادر الزكاة وأنصبتها:

أولا. زكاة الثروة النقدية

يقصد بالثروة النقدية الذهب والفضة وما جرى مجراهما من النقود المختلفة المنتشرة اليوم من أنواع العملات الدولار والدينار وغيرها. وبيان ذلك كما يلي[1]:

1- الذهب والفضة

فيما يتعلق بالذهب والفضة كنقد، يلاحظ أن قدماء الفقهاء كانوا دائما يعتبرون الذهب والفضة لا كمعادن ثمينة، ولكن كعملة نقدية، لأن العملة المستعملة في ذلك العهد في الجزيرة العربية كانت تسك من الذهب والفضة فقط. وقد حددت زكاة الذهب والفضة كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " فإذا كانت لك مائتا درهم (من الفضة) وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء (يعني في الذهب) حتى يكون لك عشرون دينارا وحال عليها الحول ففيها نصف دينار فما زاد فبحساب ذلك[2]". ونصاب الفضة هو مائتا درهم أي 624 غرام، وقيل بأنه 595 غرام.

أما نصاب الذهب فهو عشرون دينارا، ويرى البعض أنه يعادل 89 غرام من الذهب، وقيل 85، وقيل 70، وفي كلا المعدنين فإن نسبتها 2،5 في المئة. من جملة وزن كل واحد منهما مادام بلغ النصاب أو زاد ومضى على بلوغه النصاب عام هجري ولا توجد عليه ديون، فإن وجدت تخصم قيمتها أولا ثم يحسب الباقي للتعرف على وجود النصاب من عدمه.

[1] عمار مجيد كاظم، " الزكاة ودورها الإنمائي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، بغداد، العدد 33، 2012، ص ص 106-107.

[2] سنن ابي داوود،" كتاب الزكاة"، باب في زكاة السائمة، رقم الحديث 1572، ص271.

2- أوراق النقد

لم تعرف النقود الورقية إلا في العصر الحاضر وقد انتشرت حتى عم استعمالها في جميع الدول الحديثة والذي دعاها إلى هذا الانتشار هو اتساع نطاق المعاملات وعدم كفاية النقود المعدنية وحدها لتلبية ما تتطلبه الحركة الاقتصادية.

وهذه النقود الورقية تجب فيها الزكاة إذا بلغت النصاب ونصابها هو نفس نصاب الذهب والفضة فإذا بلغ المال مع الشخص ما يساوي 85 غراما من الذهب أو أكثر وجبت عليه الزكاة فيها بنسبة 2،5 في المئة.

3-زكاة الأوراق المالية (الأسهم)

يمكن أن نتحدث عن نوعين في هذا الإطار:

الأول: وهو ما يستثمره المسلم من ماله في شراء الأسهم العادية للشركات المساهمة ويقصد بذلك المتاجرة بها (عروض التجارة) والحصول على توزيعات الأرباح في نهاية العام.

ففي هذه الحالة يقوم الشخص صاحب الأسهم بضم قيمة الأسهم إلى قيمة ما يملكه من ذهب وفضة ونقود وإدخالها في معادلة قياس زكاة الثروة بنسبة 2،5 في المئة.

❖ وهنا يجب ملاحظة مايلي:

1- إذا قامت الشركة المصدرة للأسهم بخصم الزكاة وتوزيعها فإنه لا يجب دفع الزكاة عن قيمة هذه الأسهم من قبل الشخص مالك الأسهم.

2- يراعى في قياس قيمة هذه الأسهم قياسها بالقيمة السوقية الصافية (القيمة في سوق الأوراق المالية مخصوما منها عمولة السماسرة) وقت قياس الزكاة وإخراجها.

3- يجب مراعاة أن الزكاة تجب في الأوراق المالية الصادرة عن شركات لا تزاول تجارة محرمة أو نشاط محرم.

الثاني: الأسهم المملوكة بهدف الاحتفاظ بها لأجل بعيد والاكتفاء بالحصول على توزيعات أرباحها فقط (دون المتاجرة بها)، فهي تعد عروض القنية* ولا تخضع للزكاة سوى أرباحها المستلمة بنسبة 2،5 في المئة.

ثانيا. زكاة الثروة الحيوانية

الثروة الحيوانية من أهم وأقدم المصادر فهي كثيرة الأصناف حيث تشمل كل من الإبل والبقر والضأن والماعز وغيرها، وفيما يلي نذكر قيمة كل صنف من مصادر الثروة الحيوانية

*عروض القنية هو الاحتفاظ بالشيء للانتفاع بثمراته لا للتجارة.

1-**وعاء زكاة الإبل:** لقد بينت الشريعة الإسلامية نصاب زكاة الإبل فلا زكاة فيها حتى تبلغ خمس ذودٍ* ، وهذا أقل نصاب في الإبل، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: يوضح وعاء ومقدار زكاة الإبل

وعاء الزكاة	مقدار الزكاة
4-1	لا شيء
9-5	شاة
14-10	شاتان
19-15	3 شياه
24-20	4 شياه
35-25	بنت مخاض**
45-36	بنت لبون*** أنثى
60-46	حقة طروقة الجمل****
75-61	جذعة*****
90-76	بنتا لبون 2
120-91	حقتان 2
121 فأكثر	في كل 40 بنت لبون، وفي كل 50 حقة

المصدر: يوسف القرضاوي،" فقه الزكاة"، مكتبة الرحاب، الجزائر، 1988، ص ص185-186.

أما تتمة النصاب فهو كالتالي:" في 130 بنتا لبون وحقة، وفي 140 حقتان وبنت لبون، وفي 150 ثلاث حقاق، وفي 160 أربع بنات لبون، وفي 170 ثلاث بنات لبون وحقة، وفي 180 حقتان وابنتا لبون، وفي

* ذود هو القطيع من الإبل بين الثلاث إلى العَشر.

** بنت مخاض هي التي أمها حامل أو متهيأ للحمل قيل أيضا هي البكرة التي تم لها سنة.
*** بنت لبون البكرة تم لها سنتان.
**** حقة طروقة الجمل :هي بكرة لها ثلاث سنوات سميت كذلك لأنها استحقت أن ترحل ويحمل عليها وأن تتحمل الجمل لو ارادها .
***** الجذعة من الإبل هي التي اكملت السنة الرابعة ودخلت في الخامسة.

190 ثلاث حقاق وبنت لبون، وفي 200 أربع حقاق أو خمس بنات لبون، أي السنين وجدت أخذت، وهكذا في كل خمسين حقة، وفي كل أربعين بنت لبون"[1].

2- **وعاء زكاة البقر**: لقد بينت الشريعة الإسلامية أن نصاب زكاة البقر الواجب فيها هو ثلاثين بقرة، وهو ما يبينه الحديث الآتي: روي مسروق" أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذ رضي الله عنه إلى اليمن وأمره أن يأخذ من كل حالم دينارا ومن البقر كل ثلاثين تبيعا تبيع* "[2] لذا فإن نصاب البقر هو ثلاثين تبيعا.

جدول رقم 2: يوضح وعاء ومقدار زكاة البقر

وعاء الزكاة	مقدار الزكاة
29-01	لا شيء
39-30	1 تبيع
59-40	مسنة**
69-60	2 تبيعتان
79-70	مسنة و1 تبيع
89-80	2 مسنتان
99-90	3 أتبعة
109-100	مسنة و2 تبيعان
119-110	2 مسنتان و1 تبيع
129-120	3 مسنات أو 4 أتبعة
129 فأكثر	في كل 30 تبيع أو تبيعة، وفي كل 40 مسنة

المصدر: يوسف القرضاوي،" فقه الزكاة، مكتبة الرحاب، 1988، ص 204.

[1] سنن ابي داوود، "كتاب الزكاة"، باب في زكاة السائمة، حديث رقم 1567، ص 269.
*التبيع: ولد البقرة له سنة سمي بذلك لأنه يتبع أمه ، وهو جذع البقر الذي استوى قرناه وحاذى قرنه أذنه غالبا.
[2] سنن ابي داوود ، "كتاب الزكاة"، باب في زكاة السائمة، حديث رقم 1576، ص272.
** مسنة: انثى لها سنتان، سميت بذلك لأنها ألقت سنا غالبا .

3- **وعاء زكاة الغنم**: وتشمل الأغنام والماعز، ولا زكاة فيها حتى تبلغ الأربعين وهو نصاب الغنم، وتفصيل ذلك في حديث أنس: أن أبا بكر كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين: "بسم الله الرحمان الرحيم، هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله، فمن سألها من المسلمين على وجها فليعطها، ومن سئل فوقها فلا يعط..." الحديث وذكر فيه زكاة الإبل، ثم قال: "... وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة: شاة، فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين: شاتان، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاث مائة ففيها ثلاث، فإذا زادت على ثلاث مائة ففي كل مائة شاة، فإذا كانت سائمة* الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها..."[1].

وحديث الصدقات الذي كان عند عمر بن الخطاب وفيه: "... فإذا زادت على ثلاث مائة ففي كل مائة شاة شاة، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ أربعمائة..."[2].

جدول رقم :3 يوضح وعاء ومقدار زكاة الغنم

وعاء الزكاة	مقدار الزكاة
39-01	لا شيء
120-40	شاة
200-121	شاتان
399-201	3 شياه
499-400	4 شياه
599-500	5 شياه
599 فأكثر	في كل 100 شاة

المصدر: يوسف القرضاوي، "فقه الزكاة"، مكتبة الرحاب، الجزائر، 1988، ص214.

فالأصناف سابقة الذكر واجبة الزكاة وذلك لحديث أنس في كتاب أبي بكر الصديق في فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين لحديث أبي هريرة وفيه: "... ولا صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة بطح لها بقاع قرقر لا يفقد منها شيئا ليس فيها عقصاء، ولا

* سائمة مأخوذة من السَّوْم وهو الرعي . فالسائمة هي الماشية التي ترسل فترعى بنفسها ولا تعلف في أكثر أيام السنة.
[1] صحيح البخاري، ،" كتاب الزكاة"، باب في زكاة السائمة ،رقم الحديث 1422، ص411.
[2] سنن الترمذي،" كتاب الزكاة"، باب ماجاء في زكاة الإبل والغنم، رقم الحديث 621، ص8.

جلحاء، ولا عضباء، تنطحه بقرونها، وتطأه بأظلافها كلما مرت عليه أولاها رد عليه أخراها، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد، فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار"[1].

ثالثا. زكاة الزروع والثمار

لقد مهد الله تعالى الأرض وجعلها صالحة للزراعة والإثمار، فهي المصدر الأول لرزق الإنسان ومعيشته وقوام بدنه، فقد ثبتت فرضية زكاة الزروع والثمار بدليل خاص من الكتاب والسنة، فقال الله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الأنعام الآية 141، وقال صلى الله عليه وسلم:" ما سقت السماء ففيه العشر، وما سقي غرب دلو أو دالية دولاب ففيه نصف العشر[2]"، وقد أجمع العلماء على أن التمر والعنب من الثمار والقمح والشعير من الزروع التي تجب فيها الزكاة إذا تمت شروطها، وهذا لما ورد في الأحاديث الصحيحة منها حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم:" الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب".

أما مقدار زكاة الزروع والثمار فقد بينت الأحاديث أن ما روي بماء السماء والينابيع التي لا تحتاج إلى تكلفة فمقدارها 10 في المئة، وأما ما تروى عن طريق جهد وآلات الري وإنفاق المال، فمقدارها 5 في المئة، إلا أن على المزكي أن ينزع رأس المال. أما نصاب الزروع والثمار فقد ذهب جمهور العلماء إلى أن نصابها خمسة أوسق كما سبق ذكره.

رابعا. زكاة الثروة المعدنية والبحرية

وفي ما يلي سنتطرق لكل نوع على النحو التالي[3]:

1- **زكاة الثروة المعدنية:** اتفق جمهور العلماء على أن المعادن المستخرجة من الأرض، يجب فيها حق معين لقوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ سورة البقرة الآية 267، وقد ركزت السنة على المعدن والركاز وهما بمعنى واحد، وتنقسم المعادن إلى ثلاثة أقسام : ما ينطبع بالنار ومائع، وما ليس متطبع ولا مائع، فالمتطبع ما كان كالذهب والفضة والنحاس والرصاص والحديد، والمائع ماكان كالزفت والنفط وزيت البترول والغاز، والذي ليس بمتطبع ولا مائع كالجواهر واليواقيت.

مقدار الحق الواجب هو الخمس عند الأحناف لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:" في الرِّكاز الخُمس"[4].

2- **زكاة الثروة البحرية:** وتشمل ما يتم استخراجه من البحر كالحلي، وما يتم صيده من الأسماك والإسفنج وجميع الحيوانات البحرية ذات القيمة، يقول سبحانه وتعالى:﴿ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا

[1] صحيح مسلم،" كتاب الزكاة"، -باب إثم مانع الزكاة-، حديث رقم 987، ص361.
[2] سنن ابي داوود، "كتاب الزكاة"، باب في زكاة السائمة، حديث رقم 1572، ص271.
[3] ماهر حامد الحولي، "الأموال التي تجب فيها الزكاة ومصارفها "، بحث مقدم لليوم الدراسي بعنوان: "الزكاة والضريبة وأثرهما في المجتمع"، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية غزة، 2006/6/5، ص ص 75-76.
[4] صحيح البخاري،" كتاب الزكاة"، -باب في الركاز الخمس-، رقم الحديث 1499، ص366.

وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ سورة النحل الآية 14. وتتم المفاضلة بين المقادير الواجبة تبعا للكلفة والجهد وعلاقتهما بقيمة ما يتم استخراجه ويمكن أن تتراوح ما بين العشر ونصف العشر وفقا للجهد المبذول، قيمة التكاليف وقيمة الاستخراج.

خامسا. زكاة المستغلات

يقصد بالمستغلات الأموال التي لم تعد للبيع ولا للتجارة وإنما أعدت للنماء، وأخذت منافعها ببيع ما يحصل منه من نتائج أو كراء. أما زكاة المستغلات فهي الزكاة المفروضة على ما تنتجه الأصول الثابتة التي يتم تملكها بغرض استخدامها في تحقيق الدخل وليس بهدف المتاجرة بها ومن أمثلة ذلك:

1. الآلات والمعدات وكافة الأصول الثابتة للمنشآت الصناعية.
2. المباني التي تستخدم في توليد الدخل.
3. وسائل النقل العام مثل الباصات والقطارات والطائرات والشاحنات وسيارات الأجرة.
4. مشاريع إنتاج العسل.
5. مشاريع تربية الطيور والحيوانات، لإنتاج اللحم أو الألبان.

أما نصاب زكاة المستغلات فهو ما يعادل 85 غراما من الذهب[1].

المطلب الثاني: مصارف الزكاة وضوابط استثمارها

أولا. مصارف الزكاة

وهي الجهات التي تصرف فيها الأشياء أي المستحقون لها.

فظهر بذلك: أن مصارف الزكاة هم أهل الزكاة ومستحقوها أي الأصناف الذين تصرف لهم الصدقات المذكورة في قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ سورة التوبة الآية 60.

والخلاصة أن مصارف الزكاة : هم أهل الزكاة. ومن العلماء من يعبر عن مصارف الزكاة: بأصناف أهل الزكاة، ومنهم من يقول: الأصناف الذين تدفع إليهم الزكاة، ومنهم من يقول: مصارف الزكاة، وهي كلمات مترادفة معناها واحد..

[1] ماهر حامد الحولي ، مرجع سبق ذكره، ص ص71-74.

1- مصرف الفقراء

هو من لا مال له ولا كسب له أصلا، أو من له مال أو كسب أقل من نصف ما يكفيه لنفسه، ومن تجب عليه نفقته من دون إسراف أو تقتير والفقراء أشد حاجة من المساكين، لأن الله تعالى بدأ بهم والعرب إنما تبدأ بالأهم فالمهم[1].

2- مصرف المساكين

هو الذي حلت به المسكنة والذلة مضافة إلى فقدان المال، وذلك إنما يكون بأن يصل فقره إلى حد يلجئه ذلك إلى المذلة، فلا يجد بُداً من أن يسأل الآخرين من شدّة الفقر[2].

فالمساكين جمع مسكين وهو الذي له مال ولكنه لا يكفيه، فهم الذين لا يجدون في غالب أيامهم ما يقتاتون به، كما قال الله تعالى : ﴿ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ سورة البلد الآية 16، وإذا كان الفقير هو الذي لا يجد حاجته أي دون حد الكفاف، والمسكين أدنى حالا من الفقير هو الذي لا يملك شيئا، قال الله تعالى: :﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ سورة التوبة الآية 60.

يوجد قاعدة لهذه الآية أن الفقراء والمساكين اذا اجتمعا في اية واحدة تفرقا، صار الفقير له تعريف والمسكين له تعريف، فإذا افترقا اجتمعا، إذا ذكرنا أن الصدقة للفقراء والمساكين أما إذا قلنا : إنما الصدقات للمساكين أي للفقراء والمساكين، والمسكين هو الذي لا شيء له وهذا مروي عن أبي حنيفة رحمه الله: وفي بعض الأقوال إنه العكس، الفقير هو الذي لا يمتلك شيئا والمسكين هو الذي يملك بعض الشيء، دون حاجته، وفي الحالتين فالصنفان الفقراء والمساكين يستحقان الزكاة، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمرتان ولا اللقمة واللقمتان إنما المسكين الذي يتعفف، اقرأوا ان شئتم" لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا ۗ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ " سورة البقرة الآية 273 وفي لفظ: ليس المسكين الذي يطوف على الناس ترده اللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان، ولكن المسكين الذي لا يجد غني يغنيه، ولا يفطن له فيتصدق عليه، ولا يقوم فيسال الناس " [3].

[1] عبد العزيز قاسم محارب ، "اقتصاديات الزكاة الشرعية" ، دار الكتب والوثائق القومية. 2015،ط1، ص62.
[2] عبد الله ناصح علوان، "احكام الزكاة على ضوء المذاهب الأربعة" ، دار السلام ، ص23.
[3] عبد العزيز قاسم محارب ، مرجع سبق ذكره، ص ص 62، 63.

3- مصرف العاملون عليها

يقصد بهم كل الذين يعملون في الجهاز الإداري والمالي لشؤون الزكاة من محاسبين وموزعين وما إلى ذلك، وهؤلاء من الأصناف التي أعطيت لهم حرية التصرف فيما يقتضون من مال الزكاة ويعطي العامل ما يكافئ وظيفته من اجر، وهو يعطى ولو كان عيبا لأنه إنما يأخذ مقابل العمل الذي أداه وليس من اجل إعانته لحاجة عنده، وطالما أن العامل لا يعطي في الأصل لسد حاجته وتحقيق الكفاية عنده، وطالما انه قد يكون من الأغنياء ، فإنه لن يصرف كل حصته من الزكاة على الاستهلاك.[1]

4- مصرف المؤلفة قلوبهم

المراد بهم الأشخاص الذين يراد تأليف قلوبهم بالاستمالة إلى الإسلام أو التثبت عليه، أو بكف شرهم عن المسلمين، أو رجاء نفعهم في الدفاع عن المسلمين، أو غير ذلك فيعطي هؤلاء من مال الزكاة.[2]

5- في الرقاب

قال الله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ سورة التوبة الآية 60. أي في فك الرقاب وعتق الرقيق، فانه يعطي المكاتب ليفك رقبته بأداء كتابه، ويشتري العبيد ويعتقهم، وهم المكاتبون* الارقاء الذين يسعون لنيل حريتهم عن طريق بذل مالهم، هؤلاء المكاتبون يعانون من أموال الزكاة والرقاب فسرها العلماء بثلاثة أشياء هي كالاتي[3]:

1- مُكَاتب اشترى نفسه من سيده بدراهم مؤجلة في ذمته، فيعطى ما يوفى له سيده.

2- رقيق ملوك اشتري من الزكاة ليعتق.

3- أَسر مسلم أسره الكفار فيعطى الكفار من الزكاة لفكهم هذا الأسر وأيضا الاختطاف، فلو اختطف كافر او مسلم احد من المسلمين فلا باس أن يفدى هذا المختطف شيء من الزكاة، لان العلة واحدة، وهي فك المسلم من أسره، وهذا إذا لم يمكننا أن نرغم المختطف على فكاكه بدون بذل المال إذا كان المختطف من المسلمين.

---

[1] بثينة محمد على المحتسب، "الزكاة والاعتدال في الانفاق، والاستهلاك الكلي في الاقتصاد الإسلامي"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 32، العدد 02، 2005، ص ص 271، 272.

[2] مصعب عبد الهادي دياب الشيخ خليل،" دور أموال الزكاة في التنمية الاقتصادية "، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجيستير في التنمية الاقتصادية، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة، 2015، ص 21.

* المكاتب هو العبد الذي كتب سيده بينه وبينه اتفاقا على مال يقسطه له فإذا ما دفعه صار حرا

[3] عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سبق ذكره، ص 66.

6- الغارمون

وفقا لمذهب ابي حنيفة، الغارم هو من عليه دين ولا يملك نصابا عن دينه، وعند الشافعي ومالك واحمد ابن حنبل، الغارمون نوعان: غارم لمصلحة نفسه، وغارم لمصلحة المجتمع، ولكل منهما حكمه.

ويعطى الغارمون وإن كانوا أغنياء وفي الحديث النبوي السابق لا تحل صدقة إلا لخمسة، وذكر منهم الغارمون.

ويصرف سهم الغارمون من الزكاة في قضاء ديونهم ، أي يصرف نصيبهم لأرباب ديونهم تخليصا لذممهم ويس لهم، هذا يشير إشارة واضحة إلى أن المستلم النهائي لهذا السهم من الزكاة هم أرباب الديون، وهم على الأغلب من الأغنياء وليسوا من الفقراء الذين يضطرون لإنفاقها كلها في الاستهلاك إشباعا لحاجاتهم الأساسية[1].

7- في سبيل الله

ويقصد به الجهاد في سبيل الله، ويشمل لفظ في سبيل الله في معناه العام كل الأعمال الصالحة التي تستهدف التقرب إلى الله، وإما معناه المطلق فهو الجهاد[2].

8- ابن السبيل

ابن السبيل هو المتقطع من السفر، وهو المسافر المجتاز في بلد ليس معه شيء يستعين به على سفره فيعطى من الصدقات ما يكفيه حتى يعود إلى بلده، فابن السبيل من كان له مال في وطنه وهو في مكان ليس له شيء فيه، وإنما يأخذ ما يكفيه إلى وطنه لا غير، فإن كان ما يوصله إلى بلده من زاد وحمولة لم تجز له ان يأخذ من أموال الزكاة[3].

ثانيا. ضوابط استثمار أموال الزكاة

تحتاج عملية استثمار أموال الزكاة إلى ضوابط لتبقى ضمن دائرة الشرع، وبناء على هذا فإن العلماء وضعوا ضوابط تحكم عملية استثمار أموال الزكاة، وهي كما يأتي[4]:

1- أن يتحقق من استثمار أموال الزكاة مصلحة حقيقية للمستحقين، كتأمين مورد دائم يحقق الحياة الكريمة لهم، وأن تكون تلك المنفعة ضمن الحاجات الأصلية، كالمطعم، والملبس، والمسكن، والعلاج.

2- أن تكون مجالات الاستثمار مشروعة، كالتجارة والصناعة والزراعة، ولذا فلا يجوز استثمار أموال الزكاة في مجال من المجالات المحرمة، كالربا، التجارة بالمحرمات وغير ذلك.

---

[1] بثينة محمد علي المحتسب ، مرجع سبق ذكره ، ص272 .
[2] موسى كاسحي،" دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية" ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة، ص، 268.
[3] عبد العزيز قاسم محارب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 73- 74.
[4] مصعب عبد الهادي دياب الشيخ خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-36 .

3- أن يسند أمر الإشراف وإدارة المشاريع إلى ذوي الكفاءة والخبرة والأمانة.

4- أن تتخذ كافة الإجراءات التي تضمن بقاء تلك الأموال على أصل حكم الزكاة، بحيث لا يصرف ريعها إلا للمستحقين ولو احتيج إلى بيع الأصول الثابتة في المستقبل ترد أثمانها إلى مصارف الزكاة.

5- أن يسبق قرار الاستثمار دراسات دقيقة من أهل الخبرة تتعلق بالجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري، فإذا غلب على الظن تحقق الأرباح من ذلك المشروع باشر في إنشائه.

6- بذل الجهد للتحقق من كون الاستثمارات التي ستوضع فيها أموال الزكاة مجدية، ومأمونة، وقابلة للتسييل عند الحاجة، والمبادرة إلى ذلك إذا اقتضت حاجة مستحقي الزكاة صرفها عليهم.

فالضوابط وضعت لمصلحة تعود على الفقراء على وجه الخصوص من حيث تنمية أموالهم وتوفير مصادر دائمة لتقديم العون لهم، وكذلك لما فيه من مصلحة عامة للمجتمع كله حيث تساهم في الحد من البطالة وتحد من نسبة الفقر وتساهم في إعادة توزيع الدخل وبالتالي تساهم في التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: آثار الزكاة

أولا. الآثار الاجتماعية للزكاة وتتمثل في[1]:

- تطهر نفس الفقير وقلبه من الحقد والحسد لأنه يستشعر اهتمام الغني به وتدفع الفقير إلى تمني زيادة المال عند الغني بدلا من زواله ليبقى حظه في ذلك المال، وهذا بلا شك دافع قوي لزيادة الألفة بين أفراد المجتمع والتآخي بدلا من التدابر والقطيعة والبغضاء.
- تطهر نفس الغني من الشح والبخل لتعتاد نفسه على البذل والعطاء للفقراء وغيرهم.
- تساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال سيادة المحبة والتآلف في المجتمع بدلا من الكراهية والنفور، مما يسهم في القضاء على الجريمة ويحقق الاستقرار الأمني في البلاد فلا يمكن أن يسرق الفقير مال الغني أو يتلفه مادام الأخير يعطي الفقير حقه من الزكاة.

ايضا ينتج عنها مايلي[2]:

- الزكاة تدفع عن الناس الأسقام، وفيها دواء من الأمراض، وذلك لحديث: "داووا مرضاكم بالصدقة" وحديث "باكروا بالصدقة فإن البلاء لا يتخطاها"، ذلك لأن الزكاة لو وزعت على مصارفها جميعا، وروعي فيها الفقراء من حيث المطعم والملبس والمأوى والصحة، فستعم العافية جميع أفراد المجتمع لانتفاء أسباب تفشي الأوبئة

[1] هايل طشطوش،" الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة"، صحيفة الرأي، عن الرابط http://alrai.com/article/987 تاريخ الاطلاع 2019/6/1 .

[2] حفصي بونبعو، "مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 133-138.

والإقلال من عدوى السقيم للسليم. ذلك فضلا عن أن الله تبارك وتعالى يرعى عباده الذين يلتزمون بشريعته، فيبعد عنهم الضر ويشملهم برحمته، مصداقا لقوله عز وجل: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ سورة الأعراف الآية 56، وقوله: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ سورة الأعراف الآية 156.

– تؤدي الزكاة إلى إشاعة الأخلاق الفاضلة في المجتمع، فمعطيها إنما يفعل ذلك عن طيب نفس، ويحس بأنه يؤدي حق الله في ماله، وأعطى الفقير حقه، وبهذا لا يحس مؤتي الزكاة بالكبر والفخر، لأنه أعطى جزءا من ماله إلى غيره، كذلك فإن الصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار، وبهذا إذا عمت الأخلاق الفاضلة المجتمع، ارتفع شأنه على أسس ثابتة الأركان، واشتد عوده، ورجع إلى ما كان عليه مجتمع المسلمين الأول الذي كان لا يغلب من قلة.

– الزكاة تعمل على محاربة الجهل وتعزيز التعليم وتنمية الموارد البشرية واستثمارها. كما تعمل على محاربة العزوبة والعنوسة والزكاة تامين عملي من العزوبة وتامين أنفس للشباب وتدعيم للنسيج السكاني للمجتمع المسلم، وهي هبة أخلاقية لأبنائه.

ثانيا. الآثار الاقتصادية للزكاة وتتمثل في [1]:

– دافع قوي لاستثمار المال بدلا من كنزه وذلك حتى لا يدفع صاحب المال الزكاة من أصل المال.

– تساهم في تحريك الطلب الكلي لأن الفقراء لما تعطى لهم الزكاة يسارعون إلى قضاء حوائجهم وبالتالي يتحرك الطلب الاستهلاكي والذي يتسبب بالطلب الاستثماري وبالتالي يتحرك الطلب الكلي في السوق.

– سمح الإسلام بإعطاء أموال الزكاة على شكل أدوات مهمة لكل عاطل عن العمل غير واجد لأدوات مهنته، وهذا يشجع على الاستثمار ويقضي على البطالة ويسهم في حل المشكلة الاقتصادية، وقد نص الفقهاء: "إن من كان خياطا أو نجارا أو قصابا أو غيرهم من أهل الصنائع أعطي ما يشتري به الآلات التي تصلح لمثله، وإن كان من أهل الضياع يعطى ما يشترى به ضيعة أو حصة في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام".

– الزكاة تكون في كل الأموال بعد استوفاء الشروط العامة، ولها أثار اقتصادية عظيمة لارتباطها بالأموال، حيث يؤخذ جزء من المال مخصوص يجمع ثم يعاد توزيعه علي المصارف الثمانية، وهي التي تعود علي السوق في شراء المتطلبات الحياتية للناس، وذلك له اثر واضح علي الطلب وزيادته، والعاملون عليها لهم اثر على سوق العمل حيث تستوعب الزكاة عدد من الموظفين والعمال، والأثر الاقتصادي واضح للزكاة وكبير في المجتمع الذي يطبق هذه الشعيرة العظيمة، وهنالك مشروعات تقوم بها الزكاة في المجتمع لإخراج الناس من دائرة الفقر، ولها

[1] حفصي بونبعو، مرجع سبق ذكره، ص ص 139-148.

عائد اقتصادي واجتماعي علي حياة الناس، والنصيب الذي يؤخذ من الأموال في الغالب يكون 2.5% أو5% أو10% وهي نسبة بسيطة ولا تؤثر في المال وتصل النسبة 20% في الركاز وهو نادر جدا، ووعد الله بالخلف والنماء والبركة للمال المزكي والإسلام أعطي حق التملك والاختصاص الفردي بإعطاء الزكاة، هو السبب الوحيد المنشئ لحق الاختصاص والتملك الاقتصادي.

– الزكاة تعمل على تحسين الوضع الإنساني بالعمل وتوظيف الأموال من غير ربا، بل محاربة الفقر ودعم العمل ومحاربة البطالة في المجتمع واستثمار وإنتاج. تعمل الزكاة على تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتخصيص موارد المجتمع، وتعمل على تعظيم الرفاهية لأنها تعظم المنفعة الكلية للمجتمع، ويلاحظ أن الرفاهية الاجتماعية تكون بوضع أفضل عند قيام الزكاة بدورها بفاعلية. تعمل الزكاة على تقوية الروابط الاجتماعية وتخفيض تكاليف محاربة الجريمة بما توفره من فرص عمل وتوظيف ومن كفاية افراد المجتمع كما تعمل على تحقيق التجانس في الترتيب الاجتماعي وتقليل الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع.

– الدولة المسلمة مسؤولة عن إدارة إعادة التوزيع للزكاة حيث أمر الله تعالى المكلفين بدفع الزكاة وأمر الدولة بأمرين هما التوزيع والتحصيل. وقال تعالى: :﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ سورة التوبة الآية 103. والتوزيع والصرف قال تعالى:﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ سورة التوبة الآية 60.إن شمول الزكاة لكل الأموال يحقق لها أكبر حصيلة مالية، ويعطيها القدرة على الصرف والتوزيع الذي يؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الطلب.

خلاصة الفصل الأول

الزكاة فريضة إسلامية مقدسة وثالث أركان الإسلام الخمسة أوجبها الله عز وجل على عباده وفقا لشروط حددها الشرع الإسلامي، فقد بينت الشريعة الإسلامية في الكتاب والسنة الأموال التي تجب فيها الزكاة وبينت الأوجه التي تصرف فيها.

فالزكاة أحد الأدوات الهامة في المنهج التنموي الإسلامي ودعامة من دعائم الدولة من أجل التكافل الاقتصادي والاجتماعي، إذ تجد أن تنامي الأموال الزكوية يساهم بشكل فعال في ترشيد توزيع الثروات والدخول وعوائد عوامل الإنتاج ومنافعها على الجهات المستحقة وهذا يؤثر إيجابا على حركية النشاط الاقتصادي.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للبطالة

تمهيد:

تشكل مشكلة البطالة في الوقت الحالي إحدى ابرز وأهم المشكلات التي تواجهها الكثير من الدول في العالم باختلاف مستويات تقدمها وباختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهي تعبر بوضوح عن عجز البنى الاقتصادية ، وعن خلل في عماد الاقتصاد الوطني ، وتعد من أهم مظاهر عدم الاستعمال الفعال للموارد البشرية وهدر لطاقات جزء من ذوي النشاط الاقتصادي القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون جدوى. وهي تعبر في الوقت نفسه عن خلل اجتماعي على الصعيد الدولي يضعف مبادئ التضامن الوطني والمسؤولية الجماعية . كما يعتبر هذا الموضوع من بين المواضيع التي استحوذت على جزء كبير من الدراسات والاهتمامات من طرف الباحثين والاقتصاديين حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات التي حاولت تفسير هذه الظاهرة سعيا منها إلى تخفيض معدلات البطالة.

ومن اجل معالجة مشكلة البطالة يتعين علينا أن نقدم في هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري للبطالة وذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة البطالة

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة

المبحث الثالث: الآثار الناتجة عن البطالة

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي لظاهرة البطالة :

إن الهدف من هذا المبحث هو إعطاء مفاهيم شاملة وملمة بهذا المصطلح وذلك باعتبار ان البطالة ظاهرة اقتصادية يصعب تحديد مفهومها تحديدا شاملا ودقيقا ، ثم التطرق لمختلف أنواعها وضرورة التمييز بينها قصد معرفة النوع الأكثر انتشارا في بلادنا ، وأخيرا محاولة معرفة أسباب البطالة .

المطلب الأول: مفهوم ظاهرة البطالة

البطالة ظاهرة اقتصادية يصعب تحديد مفهومها تحديدا شاملا ودقيقا، ولذلك تعددت مفاهيمها ويمكن ايجاز البعض منها كما يلي:

أولا. تعريف البطالة لغة

تعني البطالة التعطل والضياع والهدر والخسارة، فقد جاء في لسان العرب بطل الشيء يبطل بطلا وبطلانا أي ذهب ضياعا وخسرا[1]، وبطل يبطل بطالة أي تعطل فهو بطال وفي المعاجم الحديثة عرفت البطالة بأنها:" التعطل والتفرغ من العمل"[2].

ثانيا. تعريف البطالة اصطلاحا

حيث تطلق البطالة على ثلاثة معاني[3]:

1. عدم تناسب فرص العمل من قوى البشر أو قلة فرص العمل المعروضة مع كثرة الطلب عليها؛
2. عدم إسناد عمل أيا كان نوعه إلى الشخص؛
3. عدم قيام الشخص بعمل ما بناء على رغبته في عدم العمل.
4. وتوجد عدة تعريفات للبطالة منها:
5. هي عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان عملا ذهنيا، أو عضليا أو غير ذلك من الأعمال، وسواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية أو ارادية[4].
6. كما تعرف البطالة على انها وجود اشخاص في مجتمعات قادرين على العمل ومؤهلين له بالنوع والمستوى المطلوبين وراغبين فيه، وباحثين عنه وموافقين باللجوء فيه في ظل الظروف السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة[5].

[1] جميل أحمد محمود خضر وآخرون،" البطالة الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات –دراسة حالة المملكة العربية السعودية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2013، ص16.
[2] لؤي أديب العيسى، " الفساد الإداري والبطالة"، دار ومكتبة الكندي، ط1، 2014، ص155.
[3] أسامة السيد عبد السميع، "مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 9
[4] المرجع نفسه، ص9.
[5] مصطفى يوسف كافي، " السياحة المستدامة السياحة الخضراء ودورها في معالجة البطالة "، الناشر الفا للوثائق، قسنطينة، ط1، 2017، ص132.

7. وتعرف عند الاقتصاديين انها مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل، وذلك خلال فترة زمنية معينة[1]، أي أن حجم البطالة يعكس حجم الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.

– أما من جهة الفقهاء فتعرف البطالة على أنها العجز عن الكسب في أية صورة من صور العجز، ذاتيا: كالصغر والأنوثة والشيخوخة والمرض. أو غير ذاتي: كالاشتغال بتحصيل علم. وليس من العجز غير الذاتي التفرغ للعبادة مع القدرة على العمل وحاجته إلى الكسب لقوته وقوت من يعول، حيث يرى الفقهاء أن مثل هذا التفرغ حرام أو مكروه[2].

ومن خلال جميع ما سبق من التعاريف يمكن اقتراح ووضع تعريفا إجرائيا لمصطلح البطالة وهو:" ظاهرة اقتصادية واجتماعية ذات صفة عالمية موجودة في كل المجتمعات سواء متقدمة أو نامية لكن بنسب متفاوتة، وتتمثل في عدم تغطية فرص العمل التي يُتيحها المجتمع لمجموع الأفراد الباحثين عن العمل والراغبين فيه والقادرين عليه والذين تتراوح أعمارهم ما بين 18و 60 سنة.

المطلب الثاني: أنواع البطالة

تصنف البطالة حسب أنواعها إلى البطالة الظاهرة، البطالة المقنعة، البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية والبطالة الدورية، ونوضح كل نوع على حدى كما يلي:

– البطالة الظاهرة (السافرة): تمثل البطالة الظاهرة أكثر أشكال البطالة انتشارا لأنها صورة واضحة للبطالة الإجبارية، ويقصد بها وجود فائض في الأشخاص الراغبين والقادرين على العمل، لكنهم لا يجدون وظائف يعملون بها. يعود ذلك لعدة أسباب منها النمو السكاني السريع، عدم توسع في الأنشطة الاقتصادية القائمة، إحلال المكننة مكان العامل. وتسمى أيضا البطالة الناتجة عن نقص الطلب الكلي[3].

– البطالة الموسمية: تحدث هذه البطالة بين عمال بعض المهن التي يتصف العمل فيها بالموسمية، وبعبارة أخرى هي الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة انكماش الطلب على سلعة معينة خلال فترات معينة غير مواسم ازدهارها ونمائها، ومثال على ذلك موسم معاصر الزيتون أو موسم المنتجات الصيفية والشتوية، ففي الموسم المخصص لهذه المنتجات يزداد الطلب عليها ويزدهر، الأمر الذي يزيد من حجم الطلب على القوة العاملة المستخدمة، بيد أن هذا الطلب ينحصر أو يختفي أحيانا عند انتهاء موسم الإنتاج، وهنا يظهر ما يسمى بالبطالة الموسمية[4].

[1] جميل أحمد محمود خضر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص17.
[2] المرجع نفسه، ص19.
[3] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص135.
[4] جميل أحمد محمود خضر وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص21.

– البطالة الهيكلية: هي البطالة التي تصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحصل في الاقتصاد الوطني، وتؤدي إلى ايجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التشغيل المتاحة من جهة وبين مؤهلات المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه من جهة أخرى، وتتصف هذه التغيرات الهيكلية بأنها إما تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات، أو تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة، وفي هذه الحالة يصعب على المتعطلين إيجاد فرصة عمل بسهولة لأن مستويات الخبرة والمهارة المطلوبة للوظائف الشاغرة المتاحة غير متوافرة لديهم، وفي نفس الوقت يصعب على أصحاب الأعمال أن يحصلوا على متطلباتهم من العمالة المطلوبة بسبب نقص عرض هذا النوع من العمالة أي حالة فائض عرض في سوق العمل، وفائض طلب في سوق أخرى ويظل هذا الاختلال قائما إلى أن تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب، وكذلك فإن ارتفاع المستوى التكنولوجي للإنتاج أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمالة التي كانت تعمل ، كما ان العولمة وهجرة نشاط الشركات متعددة الجنسيات من البلدان مرتفعة الأجور إلى البلدان النامية ذات العمالة الرخيصة أدى إلى بطالة هيكلية بين الناس الذين كانوا يعملون في حالة البلدان الأولى[1].

– البطالة المقنعة: وتعرف البطالة المقنعة بأنها مقدار قوة العمل التي لا تعمل بشكل فعلي في النشاط المنتج، كما تتمثل في حالة من يؤدي عملا ثانويا لا يوفر له كفايته من سبل العيش، او ان بضعة افراد يعملون سوية في عمل يمكن ان يؤديه فرد واحد، وهي تنشأ عادة في ميدان الزراعة بسبب ضغط السكان الزراعيين على الموارد الزراعية، حيث يكون هناك فائض من العمال على الأرض الزراعية عاطلين تعطلا مستترا وإذا سحب هذا الفائض فلا يتأثر الإنتاج الزراعي، أي بمعنى آخر هناك تكديس في عدد العمال يفوق الحاجة الفعلية.

– وعلى ذلك فإن البطالة المقنعة هي زيادة في قوة العمل لا يقابلها زيادة في الإنتاج، مع قصور فرص التوظيف في القطاعات المنتجة معا، مما يؤدي الى اشتغال فائض العمل في مجالات محدودة الإنتاجية، وهو ما يترتب عليه تدني مستويات الإنتاجية، خاصة في القطاع الزراعي وقطاع الخدمات الحكومية نتيجة لتشغيل اعداد من الايدي العاملة تفوق الاحتياجات الحقيقية[2].

– البطالة الاحتكاكية: وهي البطالة التي تحدث عندما يترك شخص ما عمله، ليبحث عن عمل أفضل بسبب الرغبة في زيادة أجره أو الحصول على وضع وظيفي أفضل أو رغبة الانتقال من مكان لأخر داخل الدولة، وينتشر هذا النوع في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية، ويتوقف معدل زيادة او نقصان هذا النوع من البطالة على شفافية الحصول على المعلومات حول الوظائف المختلفة في سوق العمل، وكلما زادت المعلومات قلت

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، " البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد -من خلال حالة الجزائر –"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 52 ،53.

[2] أسامة السيد عبد السميع، مرجع سبق ذكره، ص16.

هذه البطالة[1]. وبصيغة أخرى تعبر عن الفاصل الزمني بين التوقف عن العمل ومباشرة عمل جديد، أي ان العامل عندها يغير وظيفته فإنه يبقى بدون عمل لمدة معينة قبل ان ينتقل الى وظيفة أخرى، فالبطالة الاحتكاكية تنشأ من تغيير العامل لوظيفته ولكن طالما ان المؤسسات تقدم عروض عمل فإنه من المحتمل ظهور فرص عمل جديدة في زمن قصير[2].

– البطالة الدورية: المعروف أن اقتصاد أي دولة يمر بمرحلة رخاء وانتعاش (الرواج الاقتصادي) حيث تنشط عمليات الانتاج– البيع– التبادل، ويزيد حجم كل من الدخل، الناتج والتوظيف إلى ان يصل الى حد معين يعرف بقمة الرواج، عنده تنخفض معدلات البطالة حتى تقترب من مرحلة التوظيف الكامل أما في اوقات الكساد والازمات الاقتصادية فينخفض حجم النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض حجم الانفاق الاستثماري مما يؤدي الى انخفاض في العمالة في شكل تقليص مدة العمل، تسريح العمال وبالتالي ترتفع معدلات البطالة، وعلى هذا الاساس فإن: البطالة الناشئة عن التقلبات الاقتصادية تسمى بالبطالة الدورية وهي بطالة اجبارية لا ارادية. ويعمل الاقتصاديون على عدم تدني مستويات الانتاج والاحتفاظ بمستوى نشاط ملائم يسمح بالتقليل من حجم هذا النوع من البطالة أو عدم ظهورها[3].

– البطالة الاجبارية: يتضمن هذا النوع من البطالة السافرة في الأفراد القادرين على العمل، والراغبين فيه، ويبحثون عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الاجور السائدة. وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة ذلك لا يمكن للعين أن تخطئه، أي أنه يتمثل في فائض العرض في سوق العمل من الأفراد الراغبين في العمل والقادرين عليه وتعتبر البطالة الاجبارية مظهر من مظاهر الاختلال في البناء الاقتصادي، وهي مؤشر لانخفاض قدرته على استيعاب عنصر العمل، كما تعني أيضا ان هناك فائض في العمالة داخل البناء الاقتصادي للمجتمع، وانه لا يوجد توازن بين قوة العمل المتاحة وبين فرص العمل التي تتاح في المجتمع[4].

– البطالة الاختيارية: تنشأ حين يختار العامل الفراغ ويرفض بإرادته ومعرفته وسائل الحصول على العمل، والحقيقة ان هذا النوع من البطالة لا يعتبر بطالة بالمعنى الصحيح لان الانسان يمتنع عن العمل باختياره فانه يتحمل نتائج هذا الاختيار وحده خلافا للبطالة الاجبارية، ويرجع بعض الاقتصاديين البطالة الاختيارية لعوامل أهمها:

– الرغبة في الحصول على اجر اعلى مما هو مدفوع فعلا لفرص العمل المتاحة؛

– البحث عن ظروف عمل افضل تتناسب مع مؤهلات ورغبات الافراد المعنيين؛

[1] علي عبد الوهاب نجا، "مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها-دراسة تحليلية تطبيقية-"، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط2، 2015، ص70.
[2] علي عبد الوهاب نجا، "مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها-دراسة تحليلية تطبيقية-"، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط2، 2015، ص70.
[3] خالد الزواوي، "البطالة في الوطن العربي المشكلة ...والحل"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2004، ص19.
[4] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص23.

- الانتقال الى عمل في مكان آخر مناسب؛
- النظرة الاجتماعية المتدنية لبعض أنواع المهن والاعمال المتاحة.
- وتعد البطالة الاحتكاكية الأقرب الى البطالة الاختيارية [1] .

المطلب الثالث: أسباب البطالة

تختلف أسباب البطالة من مجتمع إلى آخر بل إنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى وتتراوح وتتنوع بين الأسباب الاقتصادية وأخرى اجتماعية وأخرى سياسية ولكن كلا منها يؤثر على المجتمع ويزيد من تفاقم مشكلة البطالة. ويمكننا تقسيمها على النحو التالي[2]:

أولا. الأسباب الاقتصادية

ا-في الدول المتقدمة:

- تشير الدراسات المتعلقة بالبطالة انها بدأت تنشا مع نشؤ ونمو الصناعة والتقدم الصناعي ولوحظ ايضا ان ازدياد التطور الصناعي يرافقه زيادة في معدلات البطالة وذلك ناجم عن احلال الالة محل الانسان، وقد ازدادت نسب البطالة مع ظهور الثورة العلمية والتكنولوجية حيث حلت الفنون الانتاجية المكثفة لراس المال محل عمل الانسان في كثير من قطاعات الاقتصاد الوطني ومن ثم انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري.
- البحث عن العمالة الرخيصة ذات الانتاجية العالية وهذا تم من قبل الشركات متعددة الجنسيات التي اتسع نطاق نشاطها حتى عم ارجاء العالم كله بحثا عن عمالة رخيصة تؤدي ذات الغرض التي تؤديه العمالة في البلدان الام لهذه الصناعات، مما ادى الى تعطل الملايين من العمال في تلك البلدان وارتفاع نسب البطالة فيها.
- بنية الاقتصاد الرأسمالي ذاته الباحث عن الربح الكثير باقل عمالة ممكنة مما دفع الكثير من الحكومات الرأسمالية الى انتهاج سياسات انكماشية فكان طبيعيا ان يتم تحجيم الانفاق العام الجاري الاستثماري في مختلف المجالات. وكان من نتيجة هذه السياسات انخفاض الطلب على العمالة.

ب-في الدول النامية:

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الناجمة عن فشل السياسات الاقتصادية. حيث اوجد احد الخبراء الاقتصاديين علاقة عكسية بين الناتج الوطني ومعدل البطالة فتدني الناتج بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة معدل البطالة بنفس تلك النسبة.

[1] أسامة السيد عبد السميع، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.
[2] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص ص 140-142.

– ارتفاع معدل نمو العمالة لكثير من الدول ومنها الدول العربية، مقابل انخفاض نمو الناتج الوطني؛ حيث إن نمو الناتج الوطني الاجمالي لا يسير بالتوازي مع معدل نمو العمالة في كثير من الاقتصادات وخاصة النامية منها.

– إحلال العمالة الوافدة محل العمالة المحلية في كثير من البلدان نتيجة عزوف العمالة المحلية عن الالتحاق بكثير من المهن والوظائف في إطار ما يسمى بثقافة "العيب".

– فشل نظم التعليم في إخراج أجيال متعلمة قادرة على تولي الوظائف التي يحتاجها السوق وبمعنى آخر ضعف مواءمة مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل.

– ازدياد الاعتماد على اسلوب كثافة راس المال على حساب الايدي العاملة بمعنى اعتماد اسلوب إحلال الآلة محل اليد العاملة.

– تفاقم المديونيات الخارجية للدول النامية والتي دفعتها إلى سياسات التقشف مما نجم عنها ضعف مرونة التوظيف.

– عدم نجاح القوانين المحفزة للاستثمار في توليد فرص العمل بالقدر الكافي.

– تراجع دور الدولة في الكثير من الدول في إيجاد فرص العمل بالحكومة، والمرافق العامة وانسحابها تدريجيا من ميدان الانتاج.

– الاستغناء عن خدمات الكثير من العاملين في ظل برامج الخصخصة والاصلاح الاقتصادي التي تستجيب لمتطلبات صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص والتي تعتبر استحقاقا لمتطلبات العولمة الاقتصادية.

ثانيا. الاسباب الاجتماعية

– ارتفاع معدلات نمو السكان في كثير من الدول مما يحول دون قدرة الاقتصادات الوطنية على استيعاب الخريجين الجدد سنويا في سوق العمل؛

– الثقافة الاجتماعية السائدة في كثير من الدول (ثقافة العيب) والتي تعيب على الفرد العمل في وظائف معينة مما يخلق كم كبير من العاطلين عن العمل وإحلال عمالة أجنبية محلها في مثل هذه الوظائف؛

– تراجع معدلات هجرة الأيدي العاملة إلى الخارج مما يؤدي إلى تكدسها داخل الدولة وبالتالي عجز الاقتصاد المحلي عن استيعابها.

ثالثا. الاسباب السياسية

– تلعب الظروف والأحداث السياسية دورها في خلق البطالة نتيجة لتوقف عجلة النشاط الاقتصادي في كثير من القطاعات.

-عدم العدالة في منح الوظائف لمن يستحقها حيث يتولى الوظائف غير الأكفاء ويتعطل من هم أقدر واكفاء على تولي الوظائف.

-استئثار السلطة بالأموال وعدم استثمارها في ايجاد مشروعات عامة توفر فرص عمل للعاطلين.

-استثمار الحكومات للأموال العامة في الأسواق المالية الخارجية مما يحرم البلد من مشروعات تخلق فرص عمل لأبناء الوطن.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة البطالة ونظرة الإسلام لها

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت اقتصاديات العالم لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطورات السياسية والاقتصادية، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام جمع كبير من المفكرين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية لأخرى، ولعل تنوع أشكال البطالة هو احد العناصر المفسرة لتعدد التحاليل حول فهمها، وسوف يتم عرض أهم هذه الأفكار بشيء من الإيجاز في هذا المبحث مع ذكر كيف كانت نظرة الإسلام للبطالة .

المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية

أولا. النظرية الكلاسيكية

تعتبر مقولة دارويين " بأن مأساة الفقراء ليس سببها قوانين الطبيعة ولكن سببها هو مؤسساتنا" تعبيرا دقيقا للمفهوم الكلاسيكي للبطالة.

فالفكر الكلاسيكي هو فكر ينطلق من مبادئ الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والمنافسة الكاملة، والقوانين الطبيعية (اليد الخفية) التي تحرك شؤون المجتمع، وقانون الغلة المتناقصة.
ونظرا لاهتمام الكلاسيكيين بالبعدين الاجتماعي والسياسي في الظاهرة الاقتصادية، فقد احتلت البطالة مكانة هامة باعتبارها أكثر المشكلات إثارة للاضطرابات الاجتماعية السياسية.

وانصب تحليلهم لهذه الظاهرة على الأجل الطويل، وربطوا مشكلة البطالة بالمشكلة السكانية، وبتراكم راس المال والنمو الاقتصادي، وبالطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني، كما ربطوا البطالة الجزئية بظاهرة جمود الأجور وقصور أسواق العمل. وقد افترضوا استحالة حدوث البطالة على نطاق واسع انطلاقا من التوازن الاقتصادي العام الذي يعني توازن التشغيل الكامل لقوة العمل، وبالتالي فإن البطالة تمثل حالة استثنائية مؤقتة فقط، وقد جسد الاقتصادي الفرنسي "جون باتيستساي " موقف المدرسة الكلاسيكية من مشكلة البطالة عبر قانونه المعروف بقانون ساي للمنافذ والذي يعتبر فيه أن العرض الكلي للسلع والخدمات يخلق الطلب الكلي المساوي له، والادخار يتعادل دوما مع الاستثمار بفضل المرونة التامة التي توفرها تغيرات أسعار الفائدة، وبفضل وجود فرص لانهائية للاستثمار.

وتأسيسا على ذلك، فإن معالجة البطالة تتم عن طريق انخفاض الأجور، وهذا يعني انخفاض تكاليف الانتاج وزيادة الأرباح وبالتالي خلق الحافز على زيادة الانتاج ومن ثم زيادة الطلب على العمال إلى ان تختفي البطالة.

وافترضوا أن استخدام مرونة تغير الأجور واستجابتها لمقتضيات العرض والطلب يتطلب عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ولا سيما في تحديد مستويات الأجور، انطلاقا من الإيمان بقدرة السوق على تحقيق التوازن المستمر عند مستوى التشغيل الكامل لقوة العمل، وأن وجود البطالة الاجبارية هو وجود مؤقت وتقع مسؤولية طول فترته على عاتق العمال[1].

ثانيا. النظرية النيوكلاسيكية المفسرة للبطالة

لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على "نظرية التوازن" الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل، نتيجة لارتباط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل، ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة. ومن هذا المنطق فان زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل مما يؤدي الى انخفاض الاجر الحقيقي، ومن ثم تتمدد الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة وتحقق العمالة الكاملة وطبقا لذلك، فإن التوازن على المستوى الكلي يتحقق دائما بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق، وكل بطالة عند هذا الاجر فهي إرادية، وقد يحدث اختلال بين هيكل الإنتاج "العرض الكلي" وهيكل الإنفاق "الطلب الكلي" إلا أن التغيرات في الأسعار سواء كانت في أسواق السلع او في أسواق الخدمات التي تحدث من خلال تفاعل قوى السوق– كفيلة بتصحيح هذا الاختلال بما فيه اختلال سوق العمل، ولذا أوصى النيوكلاسيك بضرورة توافر مرونة الأجور خاصة في الإتجاه النزولي كشرط أساسي لتحقيق هدف العمالة الكاملة، ومن ثم اختفاء البطالة الإجبارية[2].

ووفقا لوجهة نظر النيوكلاسيك فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن تحقيق التوظيف الكامل للقوة العاملة في سوق العمل، وأي إختلال يحدث تلقائيا من خلال تغيير الأجور، هذا بدوره يؤدي الى اختفاء البطالة الاجبارية ان وجدت، فوجود البطالة واستمرارها ينطبق على البطالة الاختيارية وبمعنى اخر فإن جميع العمال الراغبين في العمل سيحصلون على فرص العمل عند مستويات الأجور التوازنية، ومنه افترضت النظرية النيوكلاسيكية حالة التوظيف التام، ولم تولي للبطالة اهتمام كبير بسبب تبنيها لـ"قانون ساي" كما أن فرضية وجود المنافسة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى انها اعتبرت أن التغيير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي.

[1] إسلام عبد الله علي حسن،" محددات البطالة في السودان خلال الفترة(1990-2014) باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ"، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد قياسي، قسم الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات التجارية، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، 2016، ص ص 22-23.

[2] عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص 37،38.

لكن الواقع يثبت غير ذلك ، اذ ان استخدام التكنولوجيا هو احد العوامل الأساسية للإنتاج لأنه يرفع من حجمه باقل التكاليف ، خاصة عامل الزمن والدقة وبالتالي فان تشغيل الآلات قد يؤثر في حجم العمالة اذ تحل الآلة محل العامل في أحيان كثيرة [1].

و بالرغم من أن هذا الفكر ظل لمدة طويلة مسيطرا على الفكر الاقتصادي ولكن انهار بسبب حدوث الكساد العظيم مما مهد إلى ظهور فكر جديد يؤمن بوجود بطالة إجبارية متمثل في النظرية الكينزية.

المطلب الثاني : النظرية الكينزية والنظريات الحديثة المفسرة للبطالة

أولا. النظرية الكينزية المفسرة للبطالة

كان من الآثار التي ترتبت عن أزمة الكساد العالمي، هو انتشار البطالة بمعدلات مرتفعة على نطاق كبير، وصار من غير المنظور أن يكون هذا المعدل المرتفع من البطالة هو اختياريا، ومن ثم كيف يمكن لأعضاء المدرسة الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية أن يقفوا بين انكارهم للبطالة الاجبارية وبين الحقيقة التي لا يمكن انكارها التي تتمثل في وجود أعداد كبيرة جدا من العاطلين يرغبون في العمل وقادرين عليه، وقد أرجع كينز ذلك إلى ان سوق العمل قد تعرض لبعض التشوهات بسبب وجود النقابات التي حالت دون حرية انخفاض الأجور إلى مستوياتها التنافسية، وبذلك يكون عرض العمل لا نهائي المرونة، طالما كان العامل عاطلا عن العمل، وذلك وفقا لرأي "كينز"، وبالتالي فإن مستوى التوظيف لا يتوقف على عاتق رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب العرض، وبالتالي قرر كينز أن حجم التوظيف يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال[2].

ولقد أسس كينز نظريته العامة، على أساس أن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظيف الكامل وقادت أدوات كينز التحليلية التي اعتمد عليها إلى القول بأن الطلب الكلي الفعال، هو الذي يحدد حجم العرض الكلي، وبالتالي حجم الناتج والدخل والتوظيف، وبناءا عليه فإن قوة العمل تكون مستخدمة استخداما ناقصا في حالة عدم كفاية الطلب الكلي الفعال[3].

حيث يتحقق التوازن عند الكينزيين نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات، وسوق النقد في آن واحد، إذ أن الطلب على العمل يتحدد بالانتاج العيني الحدي للعمل كما هو الحال في النموذج الكلاسيكي.

أما بالنسبة لعرض العمل فيتحدد بالمفاوضات الجماعية بين نقابات العمال وأصحاب الأعمال وينتج عن ذلك أن يكون الأجر النقدي مثبت عند مستوى معين، وهو المستوى الذي يجعل عدد معين من العمال راغبين وقادرين على العمل في ظله، وعنده يكون عرض العمل لانهائي المرونة بمعنى أن جزء من منحنى عرض العمل يكون خطا مستقيما[4].

---

[1] جميل أحمد محمود خضر وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 14.
[2] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا،" النظرية الاقتصادية الكلية"،الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 299.
[3] أحمد أبو الفتوح النقالة،" نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص329.
[4] المرجع نفسه ، ص329.

وحينما يتم توظيف كل الراغبين في العمل عند معدل الأجر النقدي الأدنى فإنه بعد ذلك يصبح توظيف عدد عمال أكثر يتطلب رفع معدل الأجر النقدي مما يعطي لمنحنى عرض العمل ميل موجب[1] والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم: (1) يبين سوق العمل في النموذج الكينزي

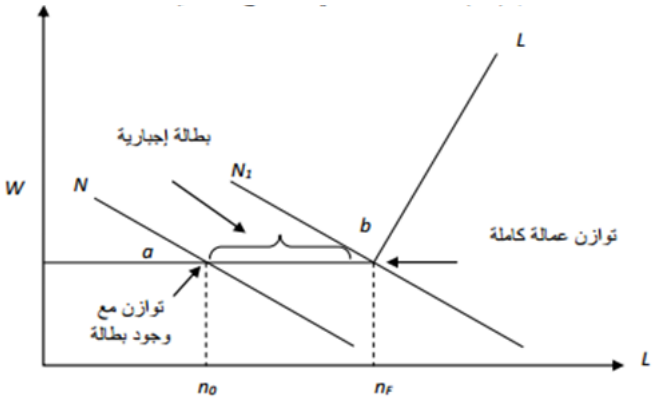

المصدر: حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر منذ 1994، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007، ص 17.

إذا كان منحنى الطلب على العمل N، فإن عدد العمال الراغبين في العمل عند هذا الأجر هو n_f، ولكن عدد العمال المطلوبين (التوازني) هو n_0، فيكون الفرق $n_f - n_0$ هو عدد العمال الراغبين في العمل بالأجر W ورغم قدرتهم على العمل، لا يجدونه، ولهذا فهم في حالة بطالة إجبارية. أما إذا كان منحنى الطلب على العمل هو N1، فإن حجم العمل التوازني هو nf وهو نفسه حجم العمالة الكاملة فيكون في هذه الحالة توازن عمالة كاملة وهنا لا يختلف النموذج الكينزي عن الكلاسيكي[2].

ومما سبق نستنتج أن كينز له الفضل الكبير في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعال ومن ثم يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من التوظيف الكامل هو حالة أكثر واقعية، ولذا فقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج القصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة الإجبارية وذلك باستخدام السياسة المالية التوسعية.

ثانيا. النظريات الحديثة المفسرة للبطالة

تناولت النظريات السابقة مشكلة البطالة من المنظور التقليدي لسوق العمل، والتي تستند الى وجود سوق تنافسي كامل للعمل –كما هو الوضع عند الكلاسيك والنيو كلاسيك– أو سوق تنافسي غير كامل للعمل كما هو الوضع عند كينز. غير ان هذا الإطار التحليلي لم يستطع تفسير وصول البطالة الى معدلات مرتفعة غير

[1] عمر صخري، " التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2000، ص 276.
[2] أحمد أبو الفتوح النقالة، مرجع سبق ذكره، ص330.

مسبوقة منذ اوائل سبعينات القرن الماضي، هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم، حيث تعايشت الظاهرتان معا، وهو ما اطلق عليه ظاهرة الركود التضخمي.

و لذا فقد ظهر عدد من النظريات الحديثة تناولت النظريات السابقة بالتطوير والتعديل من خلال إدخال فروض اكثر واقعية حتى تصبح اكثر قدرة على تفسير تلك الظواهر الحديثة، ومن أهم هذه النظريات [1]:

1- نظرية البحث عن عمل

نشأت هذه النظرية نتيجة لمحاولات استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية، وترجع هذه النظرية معدلات البطالة المشاهدة في المجتمع الى رغبة الافراد في ترك وظائفهم والتفرغ من اجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص عمل ملائمة لقدراتهم وهيكل الاجور المقترن بها، وتنطلق هذه النظريات من الفرضيتين التاليتين:

- ان الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي عن الأجور المختلفة؛
- وجود حد ادنى للأجور ، بمعنى ان العامل سوف يقبل اي اجر اعلى منه ويرفض اي اجر اقل منه.

حاولت هذه النظرية الكشف عن اسباب زيادة البطالة بين فئات معينة من قوى العمل، خصوصا الوافدين الجدد لسوق العمل، نتيجة لعدم درايتهم بأحوال السوق، كما أن الإنتقال من وظيفة لأخرى من شأنه ان يرفع من معدل البطالة اثناء فترة الانتقال بين الوظائف المختلفة، وبالتالي تخلص النظرية إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي اختيارية .

و تستند هذه النظرية الى هاتين الميزتين لتفسير وجود العدد الكبير من العاطلين جنبا الى جنب مع توفر فرص العمل، وطبقا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة المشاهدة في المجتمع محل الدراسة الى رغبة الافراد في ترك وظائفهم والتفرغ من اجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الاجور المقترن بها ، ومن ثم فإنه وفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد (البطالة الاحتكاكية) تعد سلوكا اختياريا ينتج عن سعي العمال الى الحصول على اجور اعلى وفرص عمل اكثر ملائمة، كما انها ضرورية من اجل الوصول الى التوزيع الامثل لقوة العمل فيما بين الانشطة والاستخدامات المختلفة، ومن ناحية اخرى فإن رجال الاعمال يفضلون الاحتفاظ بالوظائف الشاغرة لبعض الوقت بدلا من شغلها بأول المتقدمين وبذلك بهدف التأكد من العثور على افضل عناصر ملائمة من شغل الوظائف الشاغرة لديهم .

[1] زكرياء مسعودي،" واقع سياسة التشغيل من خلال الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة(1990-2010)"، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ، الوادي ، 2012/2011، ص ص 25-30.

و تتوقف فترة البحث عن العمل وفقا لهذا التحليل على الاجر الذي يتوقع الافراد الحصول عليه نتيجة لتحسن معلوماتهم لأحوال سوق العمل، وعلى قدرة الاعانة التي يحصل عليها العاطل، وكذلك الظروف الاقتصادية في المجتمع، حيث تزداد فترة البطالة كلما زاد الاجر المتوقع الحصول عليه، وزاد مقدار الإعانة الذي يحصل عليها الفرد العاطل، وكذلك في فترات الرواج الاقتصادي –نظرا لثقة الافراد في وجود عدد كاف من فرص العمل المتاحة– والعكس صحيح.

ورغم ان نظرية البحث عن عمل تعتبر خطوة متقدمة من النموذج التقليدي لسوق العمل، وذلك باعترافها بصعوبة الحصول على معلومات كافية عن سوق العمل خاصة مع ازدياد درجة تعقد الحياة الاقتصادية، ولكن تفسيرها للبطالة فيه بعض اوجه القصور منها :

- من الصعب ارجاع الارتفاع المستمر للبطالة في الدول المتقدمة، لمجرد رغبة الافراد في جمع المعلومات عن سوق العمل ؛
- هذه النظرية تعجز عن تفسير المحددات الاساسية للبطالة في الاجل الطويل؛
- إن نسبة كبيرة من حالات البطالة ترجع إلى استغناء أصحاب الأعمال عن الأفراد، وليس لرغبة الأفراد في ترك العمل أو البحث عن فرص عمل أخرى، لما يعني أن البطالة هنا إجبارية وأنه في هذه الحالة يبحث الأفراد عن فرصة عمل أدنى وليست أفضل مما سبق، حيث يدفعهم ذلك إلى قبول أي فرصة عمل أخرى للهروب من البطالة.

2–نظرية اختلال سوق العمل

تقوم هذه النظرية على رفض الفروض الاساسية للنموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيكي لتحليل سوق العمل، ولا يرتبط وقوع البطالة نتيجة لاختلال سوق العمل بمفرده، بل محصلة متزامنة لاختلال العرض والطلب في سوق السلع والخدمات، وعلى الرغم من ان هذه النظرية تعتبر احد ا امتدادات النظرية للتحليل التقليدي لسوق العمل، إلا انها تختلف جوهريا معه لاعترافه بإمكانيات وجود البطالة الاجبارية، في حين لا يتضمن النموذج التقليدي سوى نوعين فقط من انواع البطالة هما البطالة الاختيارية والبطالة الاحتكاكية، كما انها خطوة متقدمة مقارنة بالنماذج السابقة لأنها لا تقتصر على البحث عن اسباب البطالة في اطار دراسة سوق العمل، وانما تسعى لتحليل هذه الظاهرة من خلال دراسة العلاقات القائمة بين سوق العمل وسوق السلع ، والتي يمكن ان ينتج عنها نوعين من البطالة:

الأولى: هي وجود فائض في العرض على الطلب في كل من سوق السلع وسوق العمل، وفي هذه الحالة لا ترجع البطالة الى ارتفاع معدلات الاجور وانما لقصور في سوق السلع، ونتيجة لتشابك هذا النوع من البطالة

مع حالة نقص التشغيل الناجمة عن انخفاض الطلب الفعال في التحليل الكينزي، وتتصف البطالة في هذه الحالة بأنها حالة كينزية.

الثانية: تكمن البطالة هنا في وجود نقص المعروض من السلع عن الطلب عليها، ومن اهم اسبابها في هذه الحالة هو ارتفاع معدل الاجور الحقيقية للعمال، مما يدفع رجال الاعمال الى عدم زيادة المعروض من السلع وعدم زيادة مستوى التشغيل، وذلك بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات الاضافية، ونجد تشابها بين هذا التحليل وجوهر التحليل الكلاسيكي مما يدفع الى توظيف البطالة في هذه الحالة بأنها بطالة كلاسيكية.

و يتضح مما سبق ان نظرية الاختلال قدمت تحليلا نظريا لأسباب البطالة المعاصرة ، حيث ان نوع البطالة واسبابها ليس من الثوابت في اي نظام اقتصادي وانما يتوقف الامر على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الاسواق المختلفة، وعلى الرغم من القبول المنطقي لهذه النظرية في تفسير البطالة الا انه يوجد لها بعض الانتقادات أهمها :

-انها تقتصر على تحليل البطالة في الفترة القصيرة فقط، ولا توضح اسبابها واستمرارها في الاجل الطويل؛

-افتراض تجانس عنصر العمل، الامر الذي يعني ان تكون بطالة كينزية او كلاسيكية، وهذا لا يعكس الواقع حيث توجد انواع مختلفة من عنصر العمل ومن ثم يكون تزامن نوعي البطالة معا .

وبالتالي فإن هذه النظرية لا تقدم السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها لعلاج مشكلة البطالة نظرا لوجود النوعين من البطالة (الكلاسيكية والكينزية) .

3- نظرية تجزئة سوق العمل

و التي قامت على اساس اسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل، وهو احد الفروض الاساسية في النظريات التقليدية . فقد اثبتت بعض الدراسات الميدانية ان قوة العمل تختلف من حيث السن والنوع والمستوى التعليمي وكذلك الجنس، وقد افترض الفكر التقليدي ان رجال الاعمال يقيمون العمال وفقا لخصائصهم الشخصية (انتاجيتهم الحدية)، دون الاخذ بالاعتبارات الاجتماعية لفئات العمالة المختلفة، مما يعني ضمنيا أن أي فروق موجودة بين فئات العمالة المختلفة، لا بد أن تزول بمرور الوقت تحت تأثير سيادة المنافسة الكاملة في سوق العمل، وعند استمرار تعرض بعض فئات عنصر العمل، وخصوصا الاناث والشباب والعمالة المهاجرة للبطالة اكثر من غيرها، تم التأكد من أن النموذج التقليدي يعجز عن تفسير وجود هذه الظاهرة.

وتهدف هذه النظرية الى تفسير استمرار ارتفاع معدلات البطالة في نهاية الستينيات والسبعينيات، وتوضح السبب في تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة مع وجود ندرة في عنصر العمل، تفترض

هذه النظرية وجود سوقين هما سوق رئيسي وآخر ثانوي كما تفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق:

1. **السوق الرئيسية:** تتكون من مجموع الوحدات الانتاجية كبيرة الحجم والتي تستخدم فنون انتاجية وتكنولوجية كثيفة راس المال الحديث وبالتالي فإن العاملين فيها لا بد ان يتمتعوا بقدر عالي من المهارات سواء عن طريق التأهيل او التدريب، وبحكم كبر هذه المنشآت وسيطرتها على أسواق السلع فهي تتمتع بقدر عال من الاستقرار والربحية عن طريق الممارسة، ومن ثم استقرار احوال العاملين بها .

2. **السوق الثانوية** : تتكون من وحدات صغيرة الحجم او تكون وحدات كبيرة الحجم لكن وحدات الانتاج المستخدمة بدائية، وتستخدم عمالة كثيفة بمهارة عادية، ومنتجات هذه السوق قليلة الربحية وتعجز عن المنافسة وتكون عرضة للتقلبات والاختلالات الاقتصادية، وبالتالي يكون العمال في هذا السوق اكثر عرضة للبطالة، خاصة في ظل الافتقار الى التشريعات التي تنظم هذا السوق.

4-نظرية راس المال البشري

يضحي الافراد بالوقت الضروري للتكوين من اجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم، باعتبار سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة، وبالتالي فإن إهتمامهم يكون في التركيز على الوظيفة وليس على من يشرفون عليها، هذه النظرية تقوم على ثلاث فرضيات هي :

1. كل استثمار في راس المال البشري يرفع من القدرات الانتاجية للفرد؛
2. كل استثمار في راس المال البشري يخلق نفقات، ومنه فإن الاستثمار لا يتحقق الا اذا توقع الفرد انه سيحصل من خلاله على ربح يعوض نفقاته التي يفترض ان تكون نقدا.
3. الطلب على التعليم مرتبط بمتطلبات المؤسسة مع ترك التنظيم والضبط للسوق.

تعتبر هذه النظرية أولا وقبل كل شيء نظرية عرض العمل لهذا تعتبر من النظريات الجزئية التي تفسر سوق الشغل.

تحاول نظرية راس المال البشري ايجاد تفسير واضح لظاهرتين في آن واحد هما، اختلاف الاجور وتطور البطالة، وتفترض أن هناك اشخاص ليس لديهم مستوى تكوينيا او تعليميا، وهو ما يؤدي الى نقص في رأس مالهم البشري، حيث لا يستطيعون التوافق مع الطلب على العمل، والنتيجة هي انهم سيكونون في حالة بطالة.

ركز مؤسسي هذه النظرية على إعطاء تحليل لظاهرة البطالة يعتمد على دور المستوى التعليمي الذي يعتبر خاصية فريدة من بين عدة خصائص والتي يمكن ان تلعب دورا في تفسير هذه الظاهرة.

لكن هناك قصور في نظرية راس المال البشري في عدد من الجوانب منها افتراض كمال السوق افتراض ان التعليم يرفع الانتاجية، اختلاف الدخول بحسب العرق والجنس

وفي الأخير تعتبر نظرية رأس المال البشري الأولى التي حاولت إيجاد تفسير لاختلاف سوق الشغل المتمثل في ظاهرة البطالة في سنوات 1960-1970، اما النظريات التي حاولت تفسير البطالة في نفس الفترة فقد ركزت على مدة البحث عن العمل .

المطلب الثالث:نظرة الإسلام للبطالة

البطالة في الفقه الإسلامي هي العجز عن الكسب، وهذا العجز اما ان يكون ذاتيا كالصغر والانوثة والعته والشيخوخة والمرض، او غير ذاتي كالأشغال بتحصيل العلم، وكذا العامل القوي الذي لا يستطيع تدبير أمور معيشته بالوسائل المشروعة المعتادة، او الغني الذي يملك مالا ولا يستطيع تشغيله، بينما لا يعتبر التفرغ للعبادة من العجز، ولذلك نجد ان التشريع الإسلامي، اوجب العمل على كل انسان قادر عليه، لان العمل هو أساس اكتساب الرزق.

من هنا يمكن اظهار مساهمة الزكاة في زيادة حجم التوظيف والتقليل من حدة البطالة في النقاط التالية[1]:

أولا. الزكاة والبطالة المقنعة

تساهم الزكاة في معالجة البطالة المقنعة والتي تنشأ نتيجة عدم التناسب بين عرض العمل وعناصر الإنتاج الأخرى المكملة الأشد ندرة، وذلك من خلال زيادة عرض عناصر الإنتاج المتعاونة مع عنصر العمل، نتيجة تأثير الزكاة للحافز على الاستثمارات الجديدة، بالإضافة الى الحفاظ على الاستثمارات الحالية.

فالزكاة تحث أصحاب الأموال على الاستثمار وعلى مجالات استثمار أموالهم، وفي نفس الوقت تزيد من الاستهلاك ومن ثم الطلب الكلي، وخاصة على المواد الاستهلاكية-نظرا لأنها توجه الفقراء الذين يكون ميلهم الحدي للاستهلاك مرتفع – فبتلاقي رغبة أصحاب الأموال باستثمار أموالهم مع زيادة الطلب الكلي، يحصل استغلال الموارد البشرية المعطلة في المجتمع مما يؤدي الى زيادة الطلب على اليد العاملة وخلق فرص عمل جديدة، وهكذا... كما أن رواج صناعات السلع الاستهلاكية في مجتمع الزكاة يؤدي الى رواج صناعات السلع الإنتاجية المستخدمة في صناعات السلع الاستهلاكية، وبمعنى آخر زيادة الإنتاج وبالتالي تسود العمالة.

[1] المرسي السيد حجازي، الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الاسكندرية، عدد 2، 2007، ص ص 15-17.

ثانيا. الزكاة والبطالة الهيكلية

تساهم الزكاة في علاج البطالة الهيكلية، والتي تحدث نتيجة وجود عوائق خطيرة امام قوة العمل في الانتقال بين الوظائف وبين الصناعات المهارية المختلفة والمرتبطة بالتكنولوجيا، وذلك من خلال رفع إنتاجية العمل عن طريق:

1. توفير متطلبات الغذاء والكساء والعلاج والمسكن لأفراد قوة العمل من الفقراء والذي لا بد منه لرفع إنتاجية عملهم، ويتضح ذلك من خلال زيادة الكفائي لمستحقي الزكاة. فتؤدي الزكاة الى زيادة قدرة الفقراء والمساكين الذين يعانون من نقص التغذية والمعرضون للأمراض على العمل والإنتاج.
2. جواز إنفاق جزء من حصيلة الزكاة على طلبة العلم النافع من الفقراء إذا تعذر عليهم الجمع بين طلب العلم والعمل للكسب، كذلك استثمار جزء من حصيلتها في تدريب وتعليم المستحقين سوف يرفع بلا شك من مستوى نوعية اليد العاملة المتاحة في المجتمع ويزيد من قدرة عنصر العمل على المساهمة بكفاءة وفعالية في العملية الإنتاجية.

ثالثا. الزكاة والبطالة الدورية

تساعد الزكاة على علاج البطالة الدورية والتي يكون من أسبابها التوقعات المتشائمة من طرف أصحاب الأموال لانخفاض الكفاية الحدية لراس المال وارتفاع تفضيل السيولة، وتكون المعالجة من خلال دور الزكاة في زيادة الدخل الوطني، تحقق الاستقرار الاقتصادي وعلاج التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي، ... نظرا لضرورة دفع الزكاة حل استحقاقها، وكذلك نتيجة تحصيل الزكاة وانفاقها على مدار العام، كما ان انعدام سعر الفائدة في الاقتصاد الإسلامي يحد من التقلبات الدورية ويحد من حدوث تضخم في التكاليف.

رابعا. الزكاة ومعالجة البطالة من خلال المصارف الثمانية

للزكاة اثر مباشر في تقليص معدل البطالة عن طريق المصارف الثمانية كالاتي:

1. سهم "العاملين عليها" والذين يشكلون جهازا متكاملا من الخبراء واهل الاختصاص ومساعديهم اذ لا بد ان يكون لهذا الجاز فروع في مختلف الولايات والبلديات، هذا ما يتطلب أعوان كثيرين، وهو الشيء الذي يستوجب استقطاب عدد كبير من الايدي العاملة البطالة، وتوفير لهم دخولا منتظمة تساهم في اخراجهم من دائرة الفقر.
2. سهم "الغارمين" والذين ان حرموا من هذا المصدر التمويلي فسوف يعود ذلك بالضرر عليهم وعلى الاجراء ، ويقصيهم من المساهمة في العملية الإنتاجية وبالتالي سيكون لذلك الأثر السلبي على سوق العمالة

والاستثمار، ومن جهة أخرى فان حصول هذا العنصر الإنتاجي "الغارمين" على العون من حصيلة الزكاة سوف يحافظ على تواجده في العملية الإنتاجية.

3. سهم "ابن السبيل" فحصول أبناء السبيل من جزء من حصيلة الزكاة سوف يعيد هذه العناصر الإنتاجية التي انقطعت عن مواقع عملها الى تلك المواقع، وهو ما يترتب عليه زيادة كمية العمل المتاحة في المجتمع.

4. سهم "في الرقاب" حيث ان الزكاة تسمح بتوظيف في الرقاب وذلك من خلال عتق العبد الرقيق من عبوديته وفك اساري المسلمين من اسرهم، وبإعادة الكرامة الإنسانية اليهم وضمهم الى غيرهم من المسلمين لكي يساهموا هم الأخرى كعناصر إنتاجية جديدة، بعدما كانت عبارة عن عناصر معطلة ومهملة لا يستفاد منها في المجتمع.

المبحث الثالث: الآثار الناتجة عن البطالة

تبين مما سبق بان البطالة من اكبر المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها العالم اجمع ، وهو الامر الذي دفع بكافة المهتمين في جميع المجالات الى البحث عن أسبابها والآثار الناجمة عنها ، وهذا حتى يتم التعامل معها في اطار الإصلاح الاقتصادي السليم ، ولهذا تم تخصيص هذا البحث للتعرض فيه الى اهم الآثار الناجمة عن ظاهرة البطالة .

ونبدأ بمقولة الفيلسوف سقراط" بأن البطالة أساس الفساد تبلد الذهن وتضعف الصحة"، واعتبرها أيضا ابن سينا "آفة يصاب بها المتعطل عن العمل فتحرم المجتمع من الاستفادة من المنفعة التي حباه الله بها وفي ما يأتي اهم الآثار التي تتركها البطالة

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للبطالة

يمكن حصر الآثار الاقتصادية للبطالة في النقاط التالية[1]:

– التأثير غير المباشر على مستوى الاستهلاك والصادرات والواردات وبالتالي التأثير على ميزان المدفوعات، فإن زيادة الدخل بالنسبة لعنصر العمل يؤدي بطبيعة الحال الى زيادة الطلب الاستهلاكي ومن المعروف أن الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة للطبقة العاملة يكون مرتفعا، وهذا يعني أن جزءا كبيرا من الزيادات في الدخل سوف يوجه للإنفاق الاستهلاكي، وزيادة الانفاق الاستهلاكي تكون لها مجموعة من التأثيرات المتباينة هذا يتفق بطبيعة الحال مع هيكل الاقتصاد الوطني.

وفي كلتا الحالتين سوف يلعب المضاعف دوره في تحقيق زيادات متتالية في الدخل تفوق كثيرا الزيادات المبدئية التي حدثت أما إذا كان الجهاز الانتاجي في البلد لا يتمتع بمرونة كبيرة فإن زيادة الانفاق الاستهلاكي سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة الواردات، والتي تعتبر نوعا من أنواع التسرب في الدخل، ومن ثم فإنها سوف تخفض من قيمة المضاعف فإذا كانت الدولة تعمل في نفس الوقت على الحد من الواردات عن طريق فرض بعض القيود الكمية، ففي هذه الحالة سوف تؤدي الزيادة في الانفاق الاستهلاكي الى التأثير على مستوى الأسعار في الدخل، وما لذلك من آثار على مستوى النشاط الاقتصادي وعلى توزيع الدخل والثروة.

– هدر وضياع الامكانات المتاحة للمجتمع دون استغلالها في العملية الانتاجية، وهذا يعني تعطل الطاقات البشرية عن العمل، فإن الطاقات الانتاجية أي الانتاج لا بد أن يتوقف.

[1] محمد علاء الدين عبد القادر، "اساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والامن القومي في ظل تجليات العولمة وتحديات الاصلاح الاقتصادي"، منشأة المعارف ، الاسكندرية، 2003، ص ص 87-88.

– توقف الانتاج للسلع والخدمات سوف يؤدي إلى تعطيل عناصر الانتاج الاخرى وهي عنصر الارض وعنصر راس المال وعنصر التنظيم، حيث أن هذه العناصر الثلاثة مربوطة بعنصر العمل، فعندما يكون عنصر العمل معطلا نتيجة للبطالة فإن بقية عناصر الانتاج سوف تتعطل وهذا يسبب عدم قدرة المجتمع على العمل والانتاج. –ارتفاع عبء الإعالة بسبب انخفاض المنتجين وارتفاع المستهلكين، من ضمنهم العاطلين عن العمل، مما يؤدي إلى انخفاض الادخار وبالتالي انخفاض القدرة على الاستثمار ومن ثم انخفاض القدرة الإنتاجية وانخفاض الانتاجية.

– التأثير على الأجور مما يؤدي إلى انخفاضها وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور.

– الفقدان التدريجي لمهارات وخبرات العمال بسبب طول فترة بطالتهم.

– التراجع والتآكل في قيمة رأس المال البشري نسبة لطول فترة التعطل عن العمل، مع العلم بأن الخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلا قيما وذات قيمة إنتاجية عالية.

– الهدر في الموارد الإنتاجية، ويقصد بذلك أن البطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالا كاملا.

– العمل يعتبر عنصرا إنتاجيا، وبالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الانتاجية، ومن ثم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة ومعدومة. وبالتالي سينخفض الانتاج ويزداد تفاقم البطالة.

– انخفاض حجم ايرادات الدولة، من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة وضعف القوة الشرائية تدريجيا في السوق الداخلي وزيادة حجم الفقر.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للبطالة

الأسرة هي نواة المجتمع وفي مهدها تتربى الطفولة التي هي ذخيرة المستقبل والرصيد الانساني الممتد على طول الزمن ..ولا شك أن هؤلاء الأطفال الذين هم رجال ونساء الغد ، في فسادهم فساد المجتمع وفي ضياعهم ضياع للأمة جمعاء وليس الأسرة فقط، فالبطالة سبب من الأسباب الدافعة للطلاق، الذي يفرق شمل الاسرة، فتكون البطالة سببا للكثير من أشكال الإجرام والانحرافات لهؤلاء الأطفال، فالبطالة من أخطر المشكلات الاجتماعية وإهمال علاجها يؤدي عواقب وخيمة، فهي الباب الموصل إلى كل الشرور لأنه يهيئ للأفراد فرصة التفكير في مزاولة الإجرام على إختلاف صوره، ويرى الامام أحمد بن حنبل مثل هذا الرأي فيقول: "إذا جلس الرجل ولم يحترف دعته نفسه إلى أن يأخذ ما في أيدي الناس"[1].

[1]محمد علاء الدين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص79.

كما تؤدي البطالة إلى[1]:

– انخفاض المكانة، والانحرافات الفكرية، وانتشار الشعور بالحقد والبغضاء نحو الطبقات التي تعيش في مستوى أعلى، مما يؤدي إلى مشكلات عائلية وشخصية.

– وأيضا تؤثر البطالة على ترابط الأسرة فهي في الأخير تؤدي إلى انحلال الروابط الاجتماعية التي تربط العاطل عن العمل بالآخرين في المجتمع الذي يعايشه، مما يؤدي إلى انهيار القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع لدى العاطل....، ويعتقد البعض أن الأمر قد يتطور لدى العاطل بأن يخلق لنفسه قيما اجتماعية جديدة توائم ظروفه مما يحفزه على الاختلاط بغيره من العاطلين مما يكسبه حوافز وأساليب السلوك الإجرامي.

– تعزز البطالة ظاهرة الهجرة وخاصة هجرة الشباب إلى بلاد أخرى حيث يعتبرها حل لمشكلة عدم الحصول على فرصة عمل، حيث أن من المتفق عليه هو أن ظاهرة البطالة تعتبر من أبرز العوامل الطاردة والمهجرة للشباب خاصة العربي.

المطلب الثالث: الآثار السياسية للبطالة

تعد البطالة وبمصاحباتها المختلفة مصدرا من مصادر التوتر الاجتماعي بداية من ظهور التيارات السياسية المختلفة حسب الظروف التي تحيط بالمجتمع ككل مما يهدد الأمن السياسي للدولة، وعاملا كبيرا من عوامل تأزم العلاقة بين السلطة والمجتمع، فتصبح العلاقة تتسم بالتذبذب، فالبطالة تصيب الفرد باليأس والإحباط اذ يكون من السهل على الجماعات المتطرفة والاجرامية تجنيد البطال للقيام بالأعمال وحتى الارهابية منها، وإشاعة الفوضى في المجتمع وغالبا ما تضطر السلطة إلى تأمين مستلزمات الأمن الاجتماعي عن طريق إجراءات قضائية أو أمنية لا تخلو من العنف.

أيضا هناك تناسب طردي بين العجز السياسي والعجز الاقتصادي بحيث لا تتمكن الدولة التي تعاني من العجز الاقتصادي من القيام بدورها السياسي على النحو الأمثل، أو إدارة شؤونها بشكل سليم او استغلال مواردها استغلالا كاملا وعدم استقرار نظامها السياسي[2]. ومنه يمكن حصر الآثار السياسية للبطالة في الآتي[3]:

– الفرد العاطل عن العمل يشعر بالإقصاء والحرمان من طرف دولته وهذا يؤدي إلى إضعاف الولاء والانتماء للوطن مما يوفر المناخ لانتشار التطرف والانحراف.

– تزايد الفقر والبطالة يعمقان تبعية الدول الفقيرة للدول الغنية وبالتالي فقدانها استقلالها السياسي.

[1] حسين عبد الحميد احمد رشوان، "أزمة الشباب والبطالة"، دار التعليم العالي، الاسكندرية، 2015، ص170.
[2] إسلام عبد الله علي حسن، مرجع سبق ذكره، ص31.
[3] رقية خياري،" السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية -الفقر-البطالة-"، اطروحة دكتوراه، تخصص علم الاجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص205.

– كما قد تتفشى البطالة حتى في أوساط المتعلمين، هذا إذا عجزت الدولة عن الاستمرار في تحديث الهيكل الاقتصادي، وهو اتجاه ملحوظ الآن في معظم الدول العربية مما يفاقم من وضع الفقر وبالتالي يكون لهذا آثار بالغة الخطورة على مستوى الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وفي العصر الحديث اهتمت بعض الدول برسم السياسات السكانية التي تستهدف تحقيق مستوى معيشة لائق لسكانها وللأجيال القادمة، وذلك بعد ما تبين لها أن تحقيق هذا المستوى ليس مجرد واجب عادي ممن واجبات الدولة نحو مواطنيها بل يعتبر أمرا حتميا لضمان سلامة الدولة وهدفا رئيسيا لكفالة ولاء المواطنين لجميع الأنظمة سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية التي يعيشون في ظلها، فليس هناك أخطر من سلامة أمن الدولة والاحتفاظ على صلابة كيانها من تلك الروح المعنوية والقومية والوطنية الضعيفة التي تصاحب الفقر والجوع والحرمان .

خلاصة الفصل الثاني :

تعد البطالة من أكثر المشكلات التي استحوذت على اهتمام الباحثين لأنها مشكلة ذات ابعاد سياسية واقتصادية كما هي نفسية واجتماعية، فبعد سردنا للإطار المفاهيمي والنظري للبطالة اتضح لنا ان معظم مفاهيم البطالة تعددت واختلفت من مفكر الى آخر ومن باحث الى آخر، وهو ما اوجد صعوبة في استنتاج مفهوم دقيق وشامل للبطالة، اتضح ان هناك جدالا واختلافا واسعا بين المفكرين والباحثين الاقتصاديين فيما يتعلق بهذا الموضوع حيث ان كل نظرية من النظريات تناولت ودرست الموضوع من منظور معين.

فمن خلال ما تم تناوله في هذا الفصل تبين ان هناك أنواع عديدة من البطالة وكل نوع تم تناول فيه ما يميزه عن النوع الآخر، ونفس الشيء فيما يخص اهم الأسباب المساعدة على انتشار البطالة وازدياد نسبتها في المجتمعات ومن ثم محاولة الكشف عن الآثار المترتبة عنها.

الفصل الثالث: دور صندوق الزكاة لولاية قالمة في الحد من ظاهرة البطالة

تمهيد :

تعتبر مؤسسة صندوق الزكاة مؤسسة دينية واجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تقدم الكثير من الإعانات المالية، المباشرة التي تسمح لعائلات كثيرة بتلبية حاجاتها، بل تتعدى ذلك الى مساعدة الشباب على مباشرة مشاريع تعود بالنفع عليه وعلى عائلاتهم وعلى المجتمع ككل وقد نشأ هذا الصندوق للتحكم في الأموال التي يتصدق بها المزكون في الجزائر ويعد مؤسسة مؤهلة لجمع الزكاة وإيصالها إلى مستحقيها الفعليين وذلك من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من الزكاة .

إن أداء الصندوق لدوره على أكمل وجه لايتأتى الا بوعي المزكين بضرورة احياء هذه الشعيرة التي يتوخى ان تكون أداة في التخفيف من البطالة عن طريق الاستراتيجيات المختلفة لصندوق الزكاة كالقروض الحسنة مثلا وذلك من أجل خلق أنشطة مثمرة لفائدة الشباب الجزائري ذوي الحاجة لرؤوس أموال وعليه سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية صندوق الزكاة وطريقة عمله

المبحث الثاني: دراسة إحصائية لصندوق الزكاة في ولاية قالمة خلال الفترة 2003-2019

المبحث الثالث: تقييم النتائج المحققة من طرف صندوق الزكاة وسبل تفعيل دوره في الحد من البطالة

المبحث الأول: ماهية صندوق الزكاة وطريقة عمله

تنظيم الزكاة في اطار مؤسساتي تتولاه الدولة ليس وليد العصر الحالي، وانما نجد تأصيله في القرآن الكريم، حيث امر الله نبيه صلى الله عليه وسلم بتولي عملية تحصيل الزكاة وتوزيعها على اصنافها الشرعية، فمن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى التعريف بصندوق الزكاة الجزائري وإلى أهم طرق تحصيل وتوزيع الزكاة.

المطلب الأول: نبذة عن صندوق الزكاة وتنظيمه الإداري

أولا. صندوق الزكاة الجزائري

1- تعريف صندوق الزكاة الجزائري

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد.[1] فهو بمثابة مؤسسة خيرية تهدف الى احياء فريضة الزكاة وترسيخها في اذهان المسلمين الجزائريين وتحسين معاملاتهم وتحقيق مجتمع التكافل والتراحم والوقوف الى جانب اهل الفقر والحاجة [2].

2- مراحل انشاء صندوق الزكاة الجزائري

فكرة انشاء الصندوق الزكاة الجزائري كانت من طرف وزير الشؤون الدينية والاوقاف سنة 2002، وللوصول الى هذه الغاية بدا التفكير في انشاء لجنة مختصة لتقديم أحسن الأساليب لتنظيم الزكاة في الجزائر، وقد مرت على عدة مراحل، وكانت على النحو التالي[3]:

المرحلة الأولى: اللقاءات الأولية

كان ذلك سنة 2002 حيث تم تشكيل لحنة مشكلة من ممثلي القطاعات التالية:

- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف
- جامعة سعد دحلب بالبليدة
- جامعة فرحات عباس بسطيف

المعهد الجمركي والجبائي الجزائري التونسي الموجود بالقليعة ولاية تيبازة

وكان أعضاء هذه اللجنة مكونة من 10 اشخاص، تحت رئاسة وزير الشؤون الدينية والأوقاف، وكانت المناقشات تدور حول *:

[1] موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، http://www.khadamates.marw.dz/zakate/# تاريخ الإطلاع 2019/06/20.

[2] المرجع نفسه.

[3] من إعداد الطالبتين بناء على معلومات مقدمة من طرف مسؤول مكتب الزكاة في مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية قالمة

* انظر إلى الملحق رقم1 .

- شكل تنظيم الزكاة
- شكل تنظيم صرف الزكاة
- الأساليب اللازمة لإنشاء الصندوق

المرحلة الثانية : ورشة تفعيل الزكاة

تم عقد هذه الورشة لتفعيل الزكاة بجامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالبليدة، بحضور نفس اللجنة وتم الاتفاق رسميا على ما يلي :

- انشاء الهيئة المسؤولة على جمع وتوزيع الزكاة وهي "صندوق الزكاة الجزائري "؛
- انشاء هيكلة الصندوق على المستوى القاعدي، الولائي والوطني ؛
- تحديد مهام كل هيكل من هياكل الصندوق ؛
- تكليف جامعة سعد دحلب بالبليدة بإعداد الدليل المركزي، ودليل المستحقين .

المرحلة الثالثة : مرحلة اللقاءات الأخيرة وضبط المشروع

تم عقد هذه اللقاءات في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بحضور ممثلين عن كل من :

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ؛

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالبليدة؛

- وزارة التضامن؛
- وزارة المالية ؛
- وزارة البريد والمواصلات.

والهدف من هذه اللقاءات ما يلي :

- ضبط بصفة نهائية علاقة الصندوق بهذه الوزارة فيما يتعلق بعملية جمع وتوزيع الزكاة ومدى مساهمة هذه الوزارات في إنجاح الصندوق
- انشاء 49 حساب بريدي، في كل ولاية وحساب بريدي وطني
- انشاء حوالة الزكاة لتسهيل مهمة جمع الزكاة
- مساهمة وزارة التضامن في عملية تحديد المستحق للزكاة

المرحلة الرابعة : تنصيب اللجان الولائية للزكاة

بعد المراحل الثلاثة السابقة بدأ الصندوق في مرحلة جديدة، وهي تنصيب اللجان الولائية للزكاة، وقد تم اختيار ولايتين نموذجيتين وهما سيدي بلعباس وعنابة، بحضور وزير الشؤون الدينية والأوقاف، وممثل عن جامعة البليدة وهو عميد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، وقد تمت الإجراءات التالية :

– في ولاية سيدي بلعباس تم تنصيب اللجنة بحضور وزير الشؤون الدينية والأوقاف وممثل عن جامعة البليدة، وتنظيم لقاء لممثلي ولايات الغرب الجزائري للشؤون الدينية، وتم شرح هذا المشروع من طرف ممثلي الجامعة لحوالي 500 مشارك، كما تم تقديم دروس الجمعة لعدة مساجد لولاية سيدي بلعباس.

حدث نفس الشيء في ولاية عناية، وشرح الموضوع ل 400 شخص من طرف ممثلي الشؤون الدينية لولايات الشرق الجزائري.

وبدأت التجربتين في الميدان، كما انطلقت في نفس الفترة تجربة زكاة الفطر في كل مساجد القطر الوطني.

3–الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة الجزائري

يتشكل من ثلاث مستويات تنظيمية هي:

– **اللجنة القاعدية**: تكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء لجان المساجد، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.

– **اللجنة الولائية**: تكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولاتها من رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المساجد، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانوني، محاسب اقتصادي، مساعد اجتماعي ورؤساء الهيئات القاعدية

– **اللجنة الوطنية**: ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بالصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها. ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.

ثانيا. صندوق الزكاة لولاية قالمة

1-تعريف صندوق الزكاة لولاية قالمة

يعتبر صندوق الزكاة الهيئة العمومية المؤهلة شرعا وقانونا للقيام بمجموعة من الوظائف التي تخولها له مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية قالمة، إذ أن هذا الصندوق له هيكلة خاصة به ويقوم بمجموعة من المهام الموكلة له حيث أنه لكل هيئة المهام الخاصة بها والمستمدة من مجموعة القوانين والمراسيم التي تمليها له مديرية الشؤون الدينية للولاية [1] .

2- نشأة صندوق الزكاة في ولاية قالمة

نشأ صندوق الزكاة بناءا على المرجعية القانونية والشرعية التي تعتبره مهمة اصلية من مهام وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والتي تضمن له التغطية القانونية بناءا على القانون المنظم لعمل المسجد.

يعمل صندوق الزكاة تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وهي إدارة مركزية ولائية مكلفة بتسيير ومتابعة نشاط قطاع الشؤون الدينية والأوقاف وذلك بتنسيق مع السلطة المحلية وهي تتولى مهمة القيام بالمهام التالية[2]:

1. الاشراف على تسيير المصالح الإدارية وممارسة مختلف السلطات المخولة لها بطريقة سلمية؛
2. القيام بمختلف العمليات المتعلقة بتعيين رؤساء والمقتصدين ووكلاء الأوقاف؛
3. القيام بتعيين الائمة وموظفو المساجد؛
4. القيام بالدعوة الى احياء فريضة الزكاة وفق ما تقتضيه الشريعة؛
5. السهر على توزيع الزكاة وفق مصارفها الائتمانية وفي إطار احكام الشريعة الإسلامية؛
6. ابرام مختلف عقود ايجار الأملاك الوقفية واستثمارها وفقا لما هو معمول به؛
7. الاشراف على صندوق الزكاة باعتباره الهيئة تابعة لها؛

وقد نشا صندوق الزكاة لولاية قالمة من اجل تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

8. الدعوة الى أداء فريضة الزكاة التي هي ركن من اركان الإسلام؛
9. جمع التبرعات والمساعدات والهيئات وأموال الصدقات النقدية؛
10. توزيع أموال الزكاة على الجهات الشرعية؛
11. توعية واعلام الافراد وكل الجهات المختصة بطرق جمع الزكاة وكيفية توزيعها.

[1] من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من طرف مسؤول مكتب الزكاة في مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية قالمة.
[2] من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف مسؤول مكتب الزكاة في مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية قالمة.

3- الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة في ولاية قالمة واجراءاته:

يتشكل الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة في ولاية قالمة من مستويين تنظيميين هما:

أ. اللجنة القاعدية

بمقتضى القرار المؤرخ في 03 صفر عام 1425 الموافق ل 24 مارس والمتضمن انشاء لجنة قاعدية لصندوق الزكاة تكون على مستوى كل دائرة* وتتولى مهمة القيام بمجموعة من الإجراءات:

- إحصاء المزكين والمستحقين
- التحصيل والتوزيع
- التحسيس والمتابعة

ب. اللجنة الولائية

بمقتضى القرار في اول صفر عام 1425 الموافق ل22 مارس سنة 2004 والمتضمن انشاء لجنة ولائية لصندوق الزكاة على مستوى كل ولاية **و تتولى مهمة القيام بمجموعة من الوظائف وفقا للمواد المكونة لهذا القرار والتي تتمثل في:

- انشاء اللجان القاعدية والتنسيق بينهماب
- انشاء بطاقة ولائية للمستحقين والمزكين
- ضمان تجانس العمل
- تنظيم عملية التوزيع
- الرقابة
- المتابعة والتوجيه
- النظر في المنازعات
- مهمة الامر بالصرف

* انظر للملحق رقم 2.
** أنظر للملحق رقم 3.

المطلب الثاني: طرق تحصيل الزكاة

هناك أربعة طرق متاحة لجمع أموال الزكاة متمثلة في: الحوالة البريدية، الصك(الشيك) وصناديق المساجد. تحويلات الجالية الجزائرية في المهجر.

الطريقة الأولى الحوالة البريدية*: يمكنك الحصول عليها لدى كل مكاتب البريد عبر كامل التراب الوطني، وتحتوي على المعلومات التالية:

- الإسم أو عبارة (مزكي، محسن...)؛
- المبلغ المدفوع بالأرقام والحروف؛
- رقم حساب صندوق الزكاة التابع لولاية إقامة المزكي.
- الطريقة الثانية: الصك (الشيك): يدفع الصك لمكتب البريد ويحتوي على المعلومات التالية:
- رقم حساب صندوق الزكاة التابع لولاية إقامة المزكي**؛
- المبلغ المدفوع بالأرقام والحروف.

- الطريقة الثالثة: صناديق الزكاة المتواجدة على مستوى المساجد: حيث توضع في كل مسجد صناديق لجمع الزكاة تسهيلا على المواطن الذي يتعذر عليه دفعها في الحسابات البريدية، ويتسلم من إمام المسجد قسيمة تدل على أنه دفع زكاته إلى الصندوق، ويمكنه أن يساعد الهيئة في الرقابة بأن يرسل نسخة منها إما إلى اللجنة القاعدية أو الولائية أو الوطني***.

- الطريقة الرابعة: تحويلات الجالية الجزائرية في المهجر: كما يمكن للجالية الجزائرية تحويل أموال الزكاة على أساس تحويل مبلغ الزكاة المستحق إلى الحساب الوطني لصندوق الزكاة، وذلك عن طريق حوالة دولية أو غيرها يوضع عليها: الاسم، الرقم الوطني للصندوق رقم (10-4780)، مبلغ الزكاة بالحروف والأرقام.

* حيث تعتبر الحوالة طريقة مباشرة في تحصيل الزكاة .

** أنظر للملحق رقم 4.

*** أنظر الملحق رقم 5.

المطلب الثالث طرق توزيع الزكاة

بعد الانتهاء من عملية جمع أموال الزكاة ، تأتي المرحلة الثانية وهي طريقة صرفها وتوجيهها الى مستحقيها في الوقت المحدد وبالكيفية المطلوبة .

أولا. بالنسبة للفقراء والمساكين:

تصرف الميزانية المخصصة للاستهلاك لفائدة الفقراء والمساكين ما قيمته 50 في المئة من الحصيلة الزكوية حيت يتم توزيعها كما يلي *:

ا / زكاة المال :

تقوم لجان المساجد بإحصاء الفقراء والمساكين (في شكل عائلات وليس أفراد) في الأحياء المحيطة بالمسجد بناء على استمارة خاصة مدعمة بوثائق تبين الوضعية الاجتماعية للعائلة ، حيث يتم توزيع زكاة المال الى هذه الفئة عن طريق ملء استمارة طلب الزكاة * التي يمكن الحصول عليها من طرف اللجنة المسجدية او امام المسجد بعد استظهار بطاقة التعريف الوطنية او الدفتر العائلي ولا تسلم الا لرب العائلة ، وكل طلب يوزع يسجل فيه اسم اخذه وعنوانه ورقم بطاقته على جدول توزيع الطلبات ويعطي الطلب رقما تسلسليا وبعدها يقوم بتسليمها على أن يسجل في نفس جدول توزيع الطلبات بعد تاريخ استلام الطلب مع الامضاء، بعدها تصنف هذه الطلبات، ثم ترسل القوائم للجنة القاعدية حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة هذه الملفات وتصنيفها حسب الأولوية لصرف هذه المبالغ عن طريق الحوالات البريدية او الشيكات

ب/ زكاة الفطر

تتبع طريقة توزيع زكاة الفطر على الفقراء والمساكين الإجراءات الآتية :

يتم إحصاء الم ستحقين لزكاة الفطر وهذا بالاستعانة على إجراءات خاصة بالتوزيع مثل : قوائم المستحقين لزكاة الفطر ، قوائم المستفيدين من زكاة الفطر للعام الماضي قوائم مصلحة الشؤون الاجتماعية بالبلدية .

- يتم مراجعة هذه القوائم بالتنسيق مع لجان الأحيان والموظفين الذين لديهم دراية بالمحتاجين

كل مستفيد يملا خاصة ملحقة بهذه الوثيقة "استمارة طلب الزكاة"

- تدرس الطلبات مرة واحدة في بدابة الأسبوع الأخير من شهر رمضان
- توضع المبالغ الموزعة في أظرفة مغلقة عليها اسم وعنوان المستفيد وتسلم اليه يد بيد
- يتم تحرير محضر اجمالي لتوزيع زكاة الفطر حسب النموذج المرفق في هذه الوثيقة
- تسلم نسخة من المحضر الى الامام المعتمد ليحولها بدوره الى مديرية الشؤون الدينية والأوقاف

* أنظر للملحق رقم 6.
*أنظر للملحق رقم 7.

ثانيا. بالنسبة لميزانية صندوق الزكاة

وفقا للمنشور الوزاري رقم 2004/139 في الفقرة الثانية منه تصرف ميزانية صندوق الزكاة والمقدرة ب : 12.5 في المئة من الحصيلة الزكوية وتصنف هذه الأموال وفقا لما يلي :

- 2 في المئة من النسبة تحول الى الحساب الوطني لصندوق وهو 4780.10
- 10.5 في المئة الباقية تبقى في الحساب الولائي وتصرف ب 40.5 في المئة تخص متطلبات اللجنة الولائية و6 في المئة لمتطلبات تسيير اللجنة القاعدية للصندوق.

و يتم تبرير هذه النفقات بالوثائق الاثباتية ويتولى المحاسب متابعة ذلك ومن ابرز هذه النفقات ما يلي :

- مصاريف الحملات الترويجية للصندوق والمتمثلة في الملحقات والمطويات وصناديق جمع الزكاة
- شراء المستلزمات الخاصة بنشاط اللحان أجهزة ومعدات ، اللوازم المكتبية ...الخ
- مصاريف الاستشارات القانونية والمالية والتي تتمثل في: مصاريف تدريب المدربين، نفقات للاتصال والكهرباء والمياه، إضافة الى أن مصاريف اللجنة الولائية واللجان القاعدية التي لم تصرف والمتبقية من الحملة السابقة المخصصة للاستهلاك.

ثالثا. بالنسبة لإستثمار أموال الزكاة

اما بالنسبة لاستثمار أموال الزكاة تصرف الميزانية المخصصة للاستهلاك ما قيمته 37.5 في المئة لفائدة المشاريع التنموية من الحصيلة الزكوية. وسيتم التطرق إليها في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: دراسة إحصائية لصندوق الزكاة لولاية قالمة خلال الفترة 2003-2019

لا يمكن الحكم على مدى فعالية صندوق زكاة ولاية قالمة في الحد من ظاهرة البطالة إلا عن طريق تحليل نتائج تجربته، وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث من خلال عرض بعض الأرقام المتعلقة بالممولين لصندوق الزكاة والمستفيدين منه على مستوى ولاية قالمة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2019.

المطلب الأول: موارد صندوق الزكاة في ولاية قالمة خلال الفترة 2003-2019

تتجلى موارد صندوق زكاة ولاية قالمة في مداخيل كل من زكاة الفطر، زكاة المال، وزكاة الزروع والثمار، وسنتعرض للمبالغ المحصلة كل حسب مصدره.*

* أنظر للملحق رقم 8.

أولا. مداخيل زكاة الفطر

ترتبط زكاة الفطر بالأشخاص ولا تتعلق بالأموال، وتسمى صدقة الفطر وزكاة رمضان وتدفع قبل انقضاء شهر رمضان ** وهي واجبة على كل مسلم، وتلعب دورا هاما في تمويل صندوق الزكاة*** والجدول التالي يوضح حصيلة زكاة الفطر على مستوى ولاية قالمة بداية من سنة 2003 إلى غاية سنة 2019.

الجدول رقم (4): حصيلة زكاة الفطر لولاية قالمة خلال الفترة 2003-2019

الوحدة: دينار جزائري

السنة	المبلغ المجموع
2003	1028290.00
2004	1415890.00
2005	1596452.00
2006	2239127.00
2007	3060450.00
2008	4551440.00
2009	5404870.00
2010	6388590.00
2011	6855600.00
2012	7706950.00
2013	8437080.00
2014	8456800.00
2015	8466020.00
2016	8125630.00
2017	8514510.00
2018	8422735.00
2019	8674975.00
المجموع	99345709.00

المصدر" من إعداد الطالبتين بالاعتماد على منشورات مديرية الشؤون الدينية لولاية قالمة

** أنظر للملحق رقم 9.
*** أنظر للملحق رقم 10.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أول حملة تحصيل زكاة الفطر لولاية قالمة كانت سنة 2003 ويقدر المبلغ المحصل فيها ب:1028290.00 دج ثم ارتفع المبلغ المحصل سنة 2004 أي في الحملة الثانية إلى 1415890.00 دج وهذا ما يشير إلى التطور الإيجابي في حصيلة الصندوق ما يعادل مبلغ 387600دج .

واستمر تحصيل زكاة الفطر في الارتفاع إلى أن بلغ في الحملة العاشرة 7706950.00 دج، أي أن الحصيلة ارتفعت من الحملة الثانية إلى العاشرة بمقدار 6291060دج.

وهذا ما يبين لنا سرعة تطور مقدار حصيلة زكاة الفطر إذ أن معدل نموها من الحملة الثانية إلى العاشرة يفوق معدل نموها في السنة الأولى، وقد يعود السبب إلى حملات التوعية واجتهادات العاملين في الصندوق لتوسيع شريحة المزكين عن طريق الصندوق .

وبتتبع نمو حصيلة زكاة الفطر نجد أنها استمرت في الارتفاع حيث بلغت في الحملة الحادية عشرة مبلغ 8437080.00دج بمعدل نمو مقدر ب9.47 في المئة منذ الحملة العاشرة.

ثم ارتفعت الحصيلة مجددا سنة 2015 أي الحملة الثالثة عشرة 8466020.00 دج مما يدل على تطور ونمو نشاط الصندوق إذ نجد توسع مستمر في تحصيل زكاة الفطر وتطور ملحوظ كل سنة.

وفي ما يلي منحنى يبين تطورات مداخيل زكاة الفطر

الشكل رقم(2): منحنى حصيلة زكاة الفطر لولاية قالمة خلال الفترة 2003 – 2019

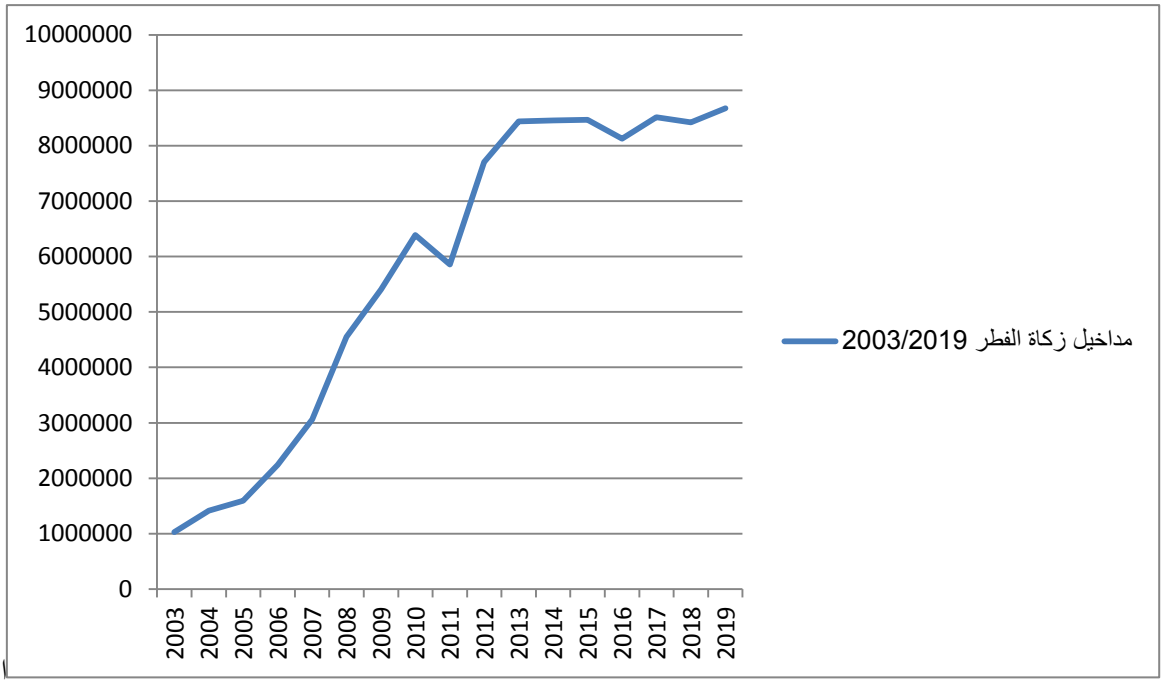

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول السابق.

ثانيا. مداخيل زكاة المال

إن أهم مورد لصندوق الزكاة هو زكاة المال والجدول التالي يوضح حصيلة زكاة المال على مستوى ولاية قالمة بداية من سنة 2003 إلى غاية سنة 2019.

الجدول رقم(5) حصيلة زكاة المال لولاية قالمة خلال الفترة 2013-2019

الوحدة: دينار جزائري

السنة	المبلغ المجموع
2003	0
2004	1139090.00
2005	1659358.58
2006	3553995.27
2007	9000000.00
2008	12590000.00
2009	16185233.95
2010	20400000.00
2011	23099000.00
2012	24794866.00
2013	23706068.73
2014	14526161.37
2015	12738959.29
2016	15275410.50
2017	13790136.50
2018	13985192.00
2019	12454166.00
المجموع	218897638.19

المصدر" من إعداد الطالبتين بالاعتماد على منشورات مديرية الشؤون الدينية لولاية قالمة

نلاحظ من الجدول أن أول تحصيل لزكاة المال في صندوق ولاية قالمة سنة 2004 أي في الحملة الثانية حيث قدر ب:1139090.00دج ثم استمر في الارتفاع إلى غاية سنة 2012 أين بلغ أعلى قيمة منذ تأسيسه وإلى حد الآن 24794866.00دج وهذا ما يؤكد سرعة وتطور دور الصندوق في تحصيل زكاة المال. وقد قدر مبلغ آخر حملة ب: 12454166.00دج وهي أدنى حصيلة منذ عشر سنوات ، ومنه فزكاة المال عرفت تذبذب مستمر في حصيلتها، وفيمايلي منحنى يبيت تطورات حصيلة زكاة المال

الشكل رقم(3) منحنى حصيلة زكاة المال في ولاية قالمة خلال الفترة 2003-2019

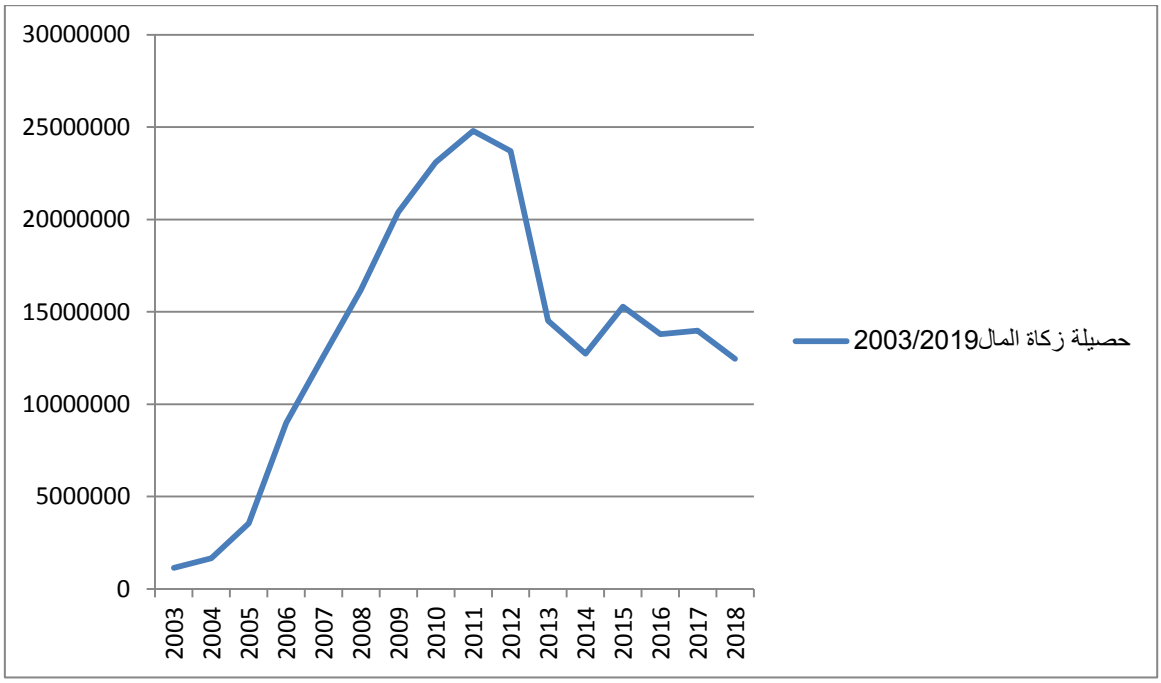

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول السابق

ثالثا. مداخيل زكاة الزروع والثمار

زكاة الزروع في الجزائر ضعيفة بسبب ضعف القطاع الفلاحي ونقص الاهتمام به إلا أنها تساهم في تمويل صندوق الزكاة ولو بنسبة ضعيفة والجدول التالي يوضح حصيلة زكاة ازروع والثمار على مستوى ولاية قالمة بداية من سنة 2003 إلى غاية سنة 2019.

الجدول رقم(6) حصيلة زكاة الزروع والثمار لولاية قالمة خلال الفترة 2003-2019

الوحدة: دينار جزائري

السنة	المبلغ المجموع
2003	0
2004	269933.13
2005	0
2006	431756.02
2007	900000.00
2008	668923.00
2009	1097400.00
2010	773712.65
2011	658934.00
2012	997165.00
2013	1292500.00
2014	1180870.00
2015	800700.00
2016	1171430.00
2017	2140288.00
2018	3103543.00
2019	/
المجموع	15487154.80

المصدر" من إعداد الطالبتين بالاعتماد على منشورات مديرية الشؤون الدينية لولاية قالمة

من الجدول نلاحظ أن حصيلة الصندوق من زكاة الزروع والثمار لسنة 2003 معدومة بسبب حداثة مؤسسة الزكاة لكنها ارتفعت في الحملة الثانية حيث بلغت 269933.13دج كأول مرة، أما الحملة التي تليها فلم يحصل الصندوق شيئا. في حين حصل الصندوق في الحملة الرابعة مبلغ 431756.02دج، أما مبلغ حملة 2009 والذي قدر ب:1097400.00دج فقد ارتفع ب:665643.98 دج مقارنة بحملة 2006، لكن انخفضت الحصيلة سنة 2010 إلى مقدار 773712.65دج .

وكما هو مبين فإن حصيلة زكاة الزروع والثمار كانت غير مستقرة تتباين مبالغها من سنة إلى أخرى بين الارتفاع والانخفاض. وقد حصل من زكاة الزروع والثمار في مجمل الحملات مبلغ 15487154.80دج ومن الملاحظ أنه أقل من المبلغ المحصل في كل من زكاة الفطر وزكاة المال. وقد يعود السبب لعدم تخصيص مخازن لجباية زكاة الزروع والثمار عينا أو للخوف من تلفها.

وفيما يلي منحنى يبين تطورات مداخيل زكاة الزروع والثمار

الشكل رقم(4): منحنى حصيلة زكاة الزروع والثمار لولاية قالمة خلال الفترة 2003-2019

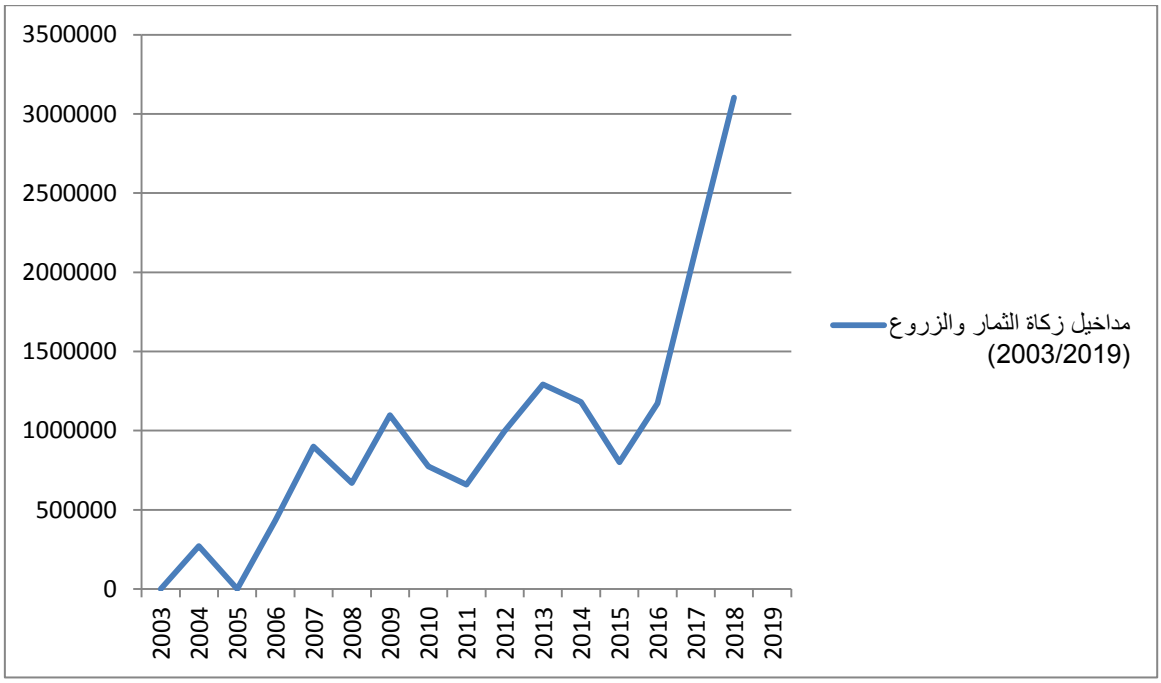

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول السابق

المطلب الثاني: مصارف صندوق زكاة ولاية قالمة

بين الشرع الحكيم مصارف الزكاة وما على العبد إلا الالتزام بها، حيث يلتزم صندوق الزكاة الجزائري بصرف حصيلة الزكاة تبعا لقواعد الشريعة الإسلامية المبينة في القرآن الكريم والسنة النبوية وفي هذا المطلب سنبين تنامي حصيلة المستفيدين من أنواع الزكاة الثلاثة (زكاة الفطر، زكاة المال، زكاة الزروع والثمار) .

أولا. المستفيدون من أنواع الزكاة الثلاثة على مستوى ولاية قالمة خلال الفترة 2003-2019

والجدول التالي يوضح عدد المستفيدين من الأموال الزكوية التي يجمعها صندوق الزكاة منذ تأسيسه في 2003 إلى غاية سنة 2019 على مستوى ولاية قالمة.

جدول رقم (7) يبين المستفيدين من مختلف أموال الزكاة من 2003-2019

الوحدة: دينار جزائري

سنة الحملة	مجموع الحملة	عدد المستفيدين
الأولى/ 2003	1028290.00	1171
الثانية/ 2004	2824913.13	1912
الثالثة/ 2005	3255810.58	2193
الرابعة/ 2006	6224878.29	3326
الخامسة/ 2007	12960450.00	4249
السادسة/ 2008	17810363.00	5182
السابعة/ 2009	22687503.95	5190
الثامنة/ 2010	27562302.65	6502
التاسعة/ 2011	30613534.00	6739
العاشرة/ 2012	33498981.00	7501
الحادية عشرة/ 2013	33435648.73	5408
الثانية عشرة/ 2014	24163831.37	5317
الثالثة عشرة/ 2015	22005679.29	5602
الرابعة عشرة/ 2016	24572470.50	5658
الخامسة عشرة/ 2017	24444934.50	5427
السادسة عشرة/ 2018	25511470.00	5219
السابعة عشرة/ 2019	21169141.00	1816
المجموع	333770201.99	78412

المصدر" من إعداد الطالبتين بالاعتماد على منشورات مديرية الشؤون الدينية لولاية قالمة

استنادا إلى الجدول أعلاه فإن عدد الفقراء المستفيدين من الزكاة في تطور تدريجي في الفترة الممتدة ما بين 2003 و2012، حيث سجل الصندوق 43965 مستفيد من مجموع المداخيل المتأتية من أنواع الزكاة الثلاثة وأما الفترة مابين 2013و 2019 سجل الصندوق 34447 مستفيد، وهي ضعيفة نوعا ما بالمقارنة بالفترة الأولى لكن على العموم نستطيع تفسير زيادة عدد المستفيدين من صندوق الزكاة بزيادة عدد المزكين من جهة، والدور التنظيمي الذي يقوم به صندوق الزكاة من جهة أخرى.

ومن خلال هذه الإحصائيات والمتمثلة في النتائج التي حققها صندوق الزكاة لولاية قالمة، ورغم المبالغ الزهيدة التي يتحصل عليها المستفيدون، إلا أنها يمكن أن تلبي بعض الاحتياجات الكافية للأفراد. حيث يلجأ العديد من المحتاجين إلى صندوق الزكاة لطلب المساعدة المادية منه، وفيما يلي منحنى يبين المستفيدين من مختلف أموال الزكاة خلال الفترة 2003-2019.

الشكل رقم(5): تطور المستفيدين من مختلف أموال الزكاة خلال الفترة 2003-2019

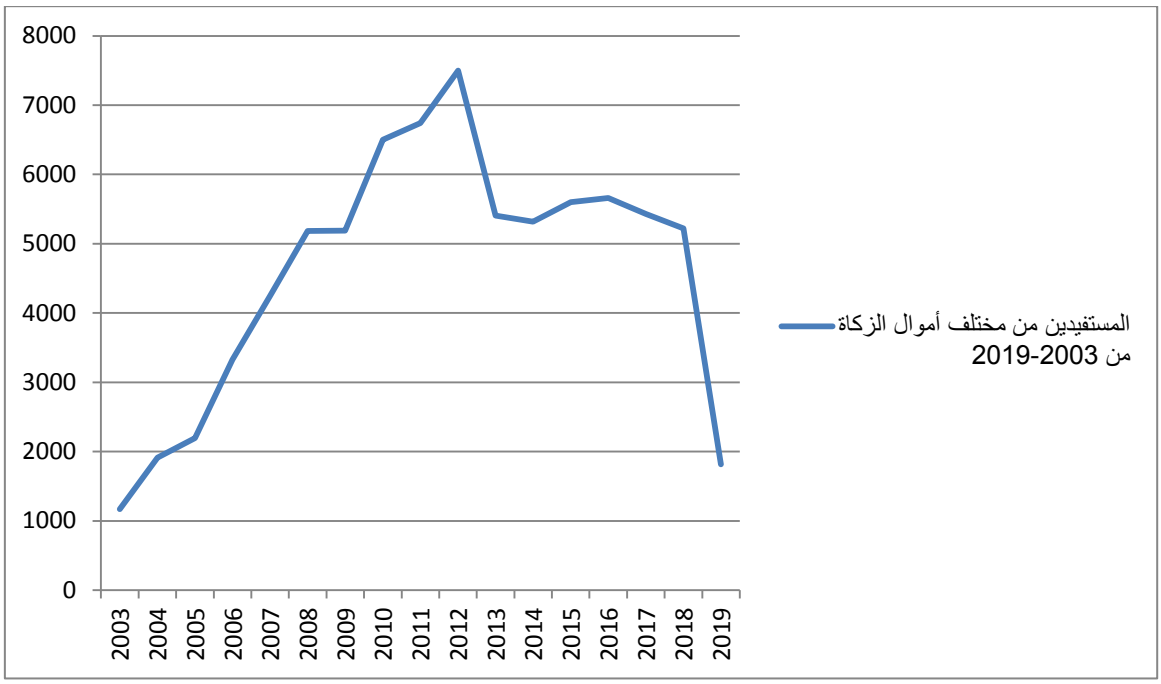

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول السابق

ثانيا. المستفيدون من القروض الحسنة*

عمل صندوق الزكاة الجزائري على منح القروض الحسنة منذ تأسيسه وقدر عدد المستفيدين منها 7663 شخصا أما في ولاية قالمة فاستفاد 180 شخص.

أما إجراءات الحصول على قرض حسن من صندوق الزكاة الجزائري فهي كالتالي:

- التقدم بطلب الاستفادة من قرض حسن لدى اللجنة القاعدية للصندوق*.
- تتحقق اللجنة من أحقيته على مستوى خلايا الزكاة في المساجد بالتعاون مع لجان الأحياء.
- بعد التحقق من أحقيته تصادق اللجنة القاعدية على طلبه.

*القرض الحسن هو تقديم مال من شخص إلى آخر على أن يرد بدله بدون زيادة، وهو قرض خالي من الفائدة يمنح للمحتاجين من المجتمع الإسلامي.

* الملحق رقم 11.

– ترسل الطلبات المقبولة إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة.

– ترتب اللجنة الطلبات حسب الأولوية في الاستحقاق على أساس الأشد تضررا والأكثر نفعا (مردودية عالية توظيف أكبر...الخ).

– توجه قائمة خاصة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب المستحقين بغية تكوين الملف وفق الإجراءات المعمول بها لديها.

– توجه قائمة خاصة إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها لديه.

– توجه قائمة خاصة إلى بنك البركة بالمستحقين في إطار التمويل المصغر والغارمين لاستدعائهم لتكوين الملف اللازم.

– توجه القائمة الخاصة بالمستحقين في إطار تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة المصادق عليها من اللجنة الولائية إلى بنك البركة ليقرر البنك نهائيا قابلية تمويل المشاريع أم لا وهذا وفق المعايير التي يعتمدها عادة*.

من الملاحظ أن الإجراءات كثيرة ومتعددة الوجهات والهيئات وهذا ما يعد عائقا من حيث طول المدة والبيروقراطية التي قد تتعرض إليها الملفات في هذه الهيئات.

وهناك أيضا إجراءات طويلة أخرى لدى بنك البركة للحصول على القرض بصفة نهائية .

وفيما يلي سنبين عدد المستفيدين من القروض الحسنة من 2007 إلى 2014.

* أنظر للملحق رقم 12.

جدول رقم(8): المستفيدين من القروض الحسنة في ولاية قالمة خلال الفترة 2007-2014

مبلغ الحملة (دج)	السنة	المبلغ المخصص للاستثمار	عدد المستفيدين
9 000 000,00دج	2007	3 375 000,00دج	17
12 590 000,00دج	2008	3 890 000,00دج	13
16 185 233,95دج	2009	4 046 308,48دج	13
20 400 000,00دج	2010	7 650 000,00دج	23
23 099 000,00دج	2011	8 662 125,00دج	24
25 453 734,00دج	2012	9 545 150,27دج	27
23 706 068,73دج	2013	8 889 775,77دج	30
14 526 161,37دج	2014	5 447 310,51دج	33
المجموع		51 505 670,04دج	180

المصدر" من إعداد الطالبتين بالاعتماد على منشورات مديرية الشؤون الدينية لولاية قالمة

نلاحظ من الجدول أن المبالغ المخصصة للاستثمار متواضعة لكن هذا لا ينفي ضرورة الإشارة إلى أنها كانت في ارتفاع مستمر إذ نلاحظ أن المبلغ المخصص للاستثمار سنة 2007 هو 3375000.00دج وارتفع هذا المبلغ ليصل سنة 2010 إلى 4046308.48 دج أي بزيادة قدرها 671308.48دج واستمرت مخصصات الاستثمار في الارتفاع حيث نلاحظ أنها بلغت 8662125.00دج سنة 2011.

أما المبلغ المخصص للاستثمار سنة 2012 فقد قدر ب 9545150.27 دج إذ فاق سنة 2011 ب 883025.27 دج.

اما في سنة 2014 فقد تدنت مخصصات الاستثمار إلى 5447310.51 دج .

على العموم تظل هذه المبالغ ضئيلة وجد متواضعة بالنظر إلى تكاليف تكوين المشاريع هذا من جهة، ومن جهة أخرى بالنظر للمستفيدين من القروض الحسنة نجد أن عددهم بلغ 17 مستفيد سنة 2007 فباقتسام 3375000.00 دج على 17 مستفيد تكون حصة كل مشروع على حدى زهيدة. مع الإشارة إلى أن تمويلات الصندوق لا تكون بالتساوي بين المستفيدين وإنما تتفاوت حسب طبيعة المشروع، وأنه تم إلغاء 44 ملف قرض حسن من الطرف اللجنة القاعدية، و26 ملف قرض على مستوى اللجنة الولائية وذلك لعدة أسباب منها عدم إكتمال ملف القرض أو بطلب من المعني.

والمنحنى البياني التالي يبين عدد المستفيدين من القرض الحسن لولاية قالمة.

الشكل رقم 6: عدد المستفيدين من القرض الحسن لولاية قالمة خلال الفترة 2007-2014

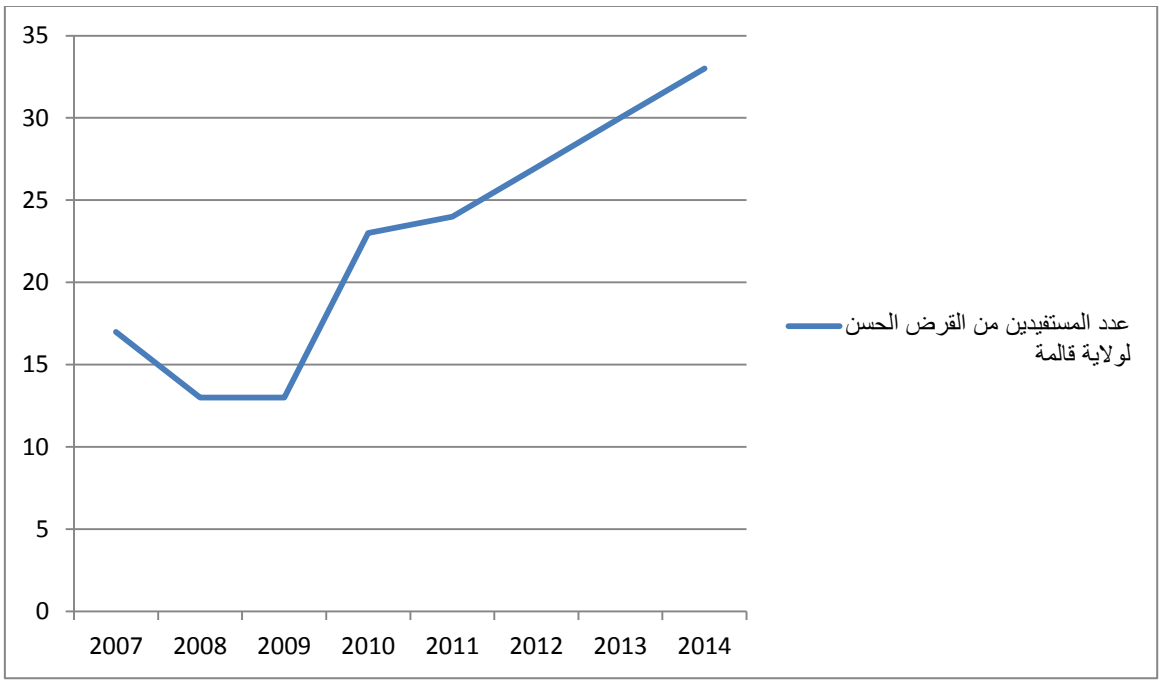

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول السابق

في حين يبين المنحنى التالي قيمة مبالغ القروض الحسنة المستثمرة لولاية قالمة للفترة 2003-2014

الشكل رقم (7): قيمة المبالغ المخصصة للاستثمار لولاية قالمة للفترة 2003-2014

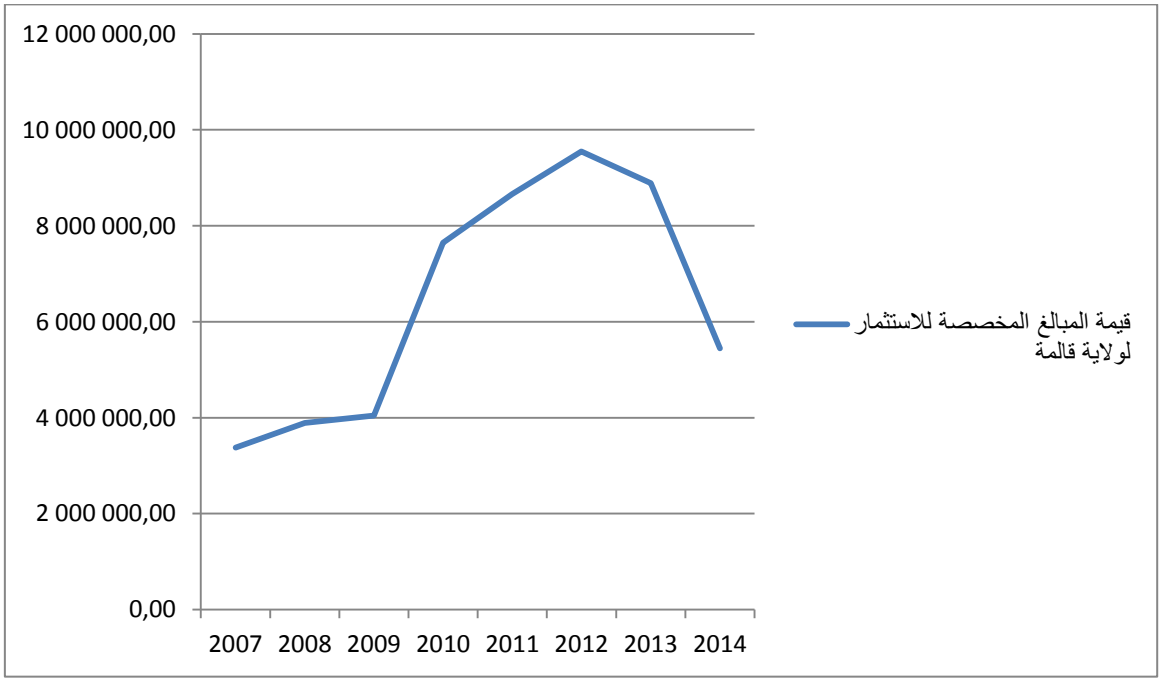

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول السابق

جدول رقم (9): المشاريع الممولة بواسطة القرض الحسن لولاية قالمة خلال الفترة 2007-2014

نوع النشاط	عدد المشاريع
ورشة خياطة /ورشات تقليدية للملابس	38
حلويات مرطبات وعجائن تقليدية	18
ورشة حدادة /نجارة الألمنيوم/نجارة الخشب	19
تربية الأغنام/الأبقار/الدواجن/النحل	15
خدمات الإعلام الآلي/انترنت/الهواتف	11
مطعم / بيزيريا	12
دهن المباني /السيارات/ميكانيك	8
حلاقة نساء /رجال	8
ورشة بناء / تركيب هياكل خشبية	8
الترصيص الصحي/تدفئة مركزية	7
عتاد الري/عتاد فلاحي	8
نقل البضائع	6
أستوديو تصوير/مطبعة/وكالة اشهارية	6
مكتب دراسات هندسية	3
مكتب توثيق/محاماة	2
سيارة أجرة	2
توزيع السمك البارد/الصيد البحري	2
تجهيز مكتبة	2
ورشة صياغة	1
صناعة الأكياس البلاستكية/مواد التزيين	2
تصليح العجلات	1
مقصبة	1
المجموع	180

المصدر" من إعداد الطالبتين بالاعتماد على منشورات مديرية الشؤون الدينية لولاية قالمة

من الملاحظ أن مجال تمويل صندوق الزكاة لم يتجاوز حدود المؤسسة المصغرة، فنجد أن ورشات الخياطة، الحدادة، حلويات ومرطبات وتربية الأغنام وقد احتلت المرتبة الأولى من حيث النشاطات الممولة*. فكل نشاط

* انظر للملحق رقم 13.

من النشاطات سالفة الذكر قد مول منه من 15 إلى 38 مشروع ثم تليها خدمات الإعلام الآلي، المطاعم حلاقة نساء، ورشة بناء، تركيب هياكل خشبية، عتاد الري عتاد فلاحي، والدهن في المرتبة الثانية إذ مول من كل نشاط من هذه النشاطات من 8 إلى 11 مشروع.

أما الترصيص الصحي ، التدفئة المركزية، نقل البضائع، استديو تصوير، مطبعة، وكالة إشهارية وغيرها من النشاطات الموضحة في الجدول فقد مول كل نشاط منها من مشروع إلى 7 مشاريع.

الشكل رقم(8):المشاريع الممولة خلال الفترة 2007-2013

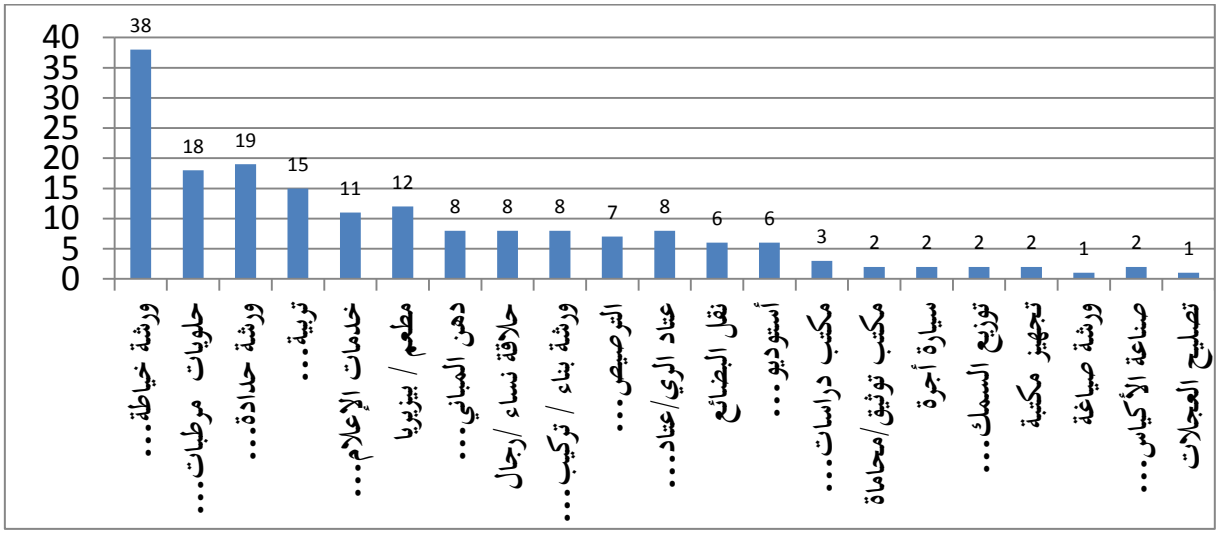

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول السابق

والفترة من 2014 إلى حد الآن تم تجميد منح القروض الحسنة وذلك بسبب:

1. البحث عن بدائل مكملة لهذه الصياغة كالتمليك الفوري لهذه الأموال.
2. وجوب الوصول إلى تسييرمنظّم لهذه الأموال المفروضة، عن طريق تنظيم إداري تابع للدولة وإخراجها من ا لتسيير الشعبوي التي هي عليه حاليا، والعمل على استثمار رؤوس أموالها لتعود عائداتها على مستحقيها.
3. أما السبب الآخر هو بسبب الرأي الشرعي أي الخلاف بين العلماء فيما يخص منح القروض الحسنة أصبحت تمنح للفقراء ولا تسترجع، أي موجهة للانفاق الاستهلاكي وليس الاستثماري ومن المعروف تزايد الميل الحدي للاستهلاك وتناقص الميل الحدي للإدخار لدى هذه الفئة، مما يترتب على ذلك نتيجة هامة وهي زيادة الطلب الفعال، الأمر الذي يترتب عليه الزيادة في طلب سلع الإنتاجية المستخدمة في صناعة السلع الاستهلاكية وبذلك تزيد المشروعات الاستثمارية أي زياد الطلب على اليد العاملة وبالتالي توفير مناصب شغل والتخفيف من البطالة.

المطلب الثالث: القروض الحسنة ودورها في تقليل البطالة

للزكاة أثران على مشكلة البطالة، أحدهما مباشر والآخر غير مباشر:

أولا: الأثر المباشر للزكاة على تقليل البطالة

تؤدي الزكاة إلى تقليص معدلات البطالة في المجتمعات التي تؤديها، وذلك عن طريق تعيين العاملين عليها الذين دلت عليهم الآية الكريمة في قوله تعالى: :﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ سورة التوبة الآية 60، حيث يشكل هؤلاء جهازا متكاملا من المختصين ومساعديهم.

إن المهام المرتبطة بتحصيل الزكاة وتوزيعها على مستحقيها تتطلب أعوانا كثيرين، فمنهم الجابي، المحصي والموزع والمؤتمن على حسن أدائها والحفاظ على أموال الزكاة وصرفها في سبلها التي حددها الله سبحانه وتعالى والمتمثلة في مصارفها الثمانية.

حيث أن هذه الدورة من شأنها أن تخلق حيوية في توظيف اليد العاملة وبالتالي القضاء الجزئي على معضلة البطالة التي تهدد مجتمعاتنا المسلمة تحديدا، كما أن للزكاة دور جوهري في تفريج كرب الغارمين والذين عادة ما يشكلون أداة توظيف لليد العاملة في وحدات نشاطهم، وعليه فإن حرمان هذه الطبقة من هذا المصدر التمويلي من شأنه أن يعود بالضرر عليهم وبالتالي تدهور سوق العمالة من جهة والاستثمار من جهة أخرى، حيث أن كليهما يعمل على تدعيم الركود الاقتصادي، وعليه فبفضل سهم الغارمين تتحول الطاقات العاطلة إلى طاقات منتجة مفيدة للمجتمع، مما يؤدي لانتعاش اقتصاد الدولة والحد من الركود بها.

ثانيا: الأثر الغير مباشر للزكاة على تقليل البطالة

يتمثل هذا الدور في إنعاش الطلب الفعال الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الطلب على العمالة. تجدر الإشارة إلى أن مصارف الزكاة تدخل في أهم مكونات الطلب الكلي وهي الاستهلاك وذلك بتوزيعها على الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم والعاملين عليها. وكذا الاستثمار من خلال بابي (الغارمين وفي سبيل الله).

وعليه يتضح منطقيا أن الزكاة تعمل على تدعيم الطلب وبالتالي فهي تعمل ضمنيا على محاربة البطالة. كما أن الزكاة تعلب دورا أساسيا في عملية توزيع الدخل، ذلك من خلال منح الصدقات للفقراء والمساكين والذي ثبت اقتصاديا أن لهم ميل حدي للاستهلاك أكبر من الأغنياء، وعليه فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي من طرف هذه الطبقات المحرومة وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الإنتاج لتلبية هذا الطلب المتزايد، وهذا مدعاة لزيادة الدخل الكلي ويعني ضمنيا زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني من جانب وزيادة الطلب على اليد العاملة لتلبية الطلب المتزايد على الإنتاج من جانب آخر.

المبحث الثالث: تقييم النتائج المحققة من طرف صندوق الزكاة وسبل تفعيل دوره في الحد من البطالة

يعد مشروع انشاء صندوق الزكاة تجربة رائدة في مجال تحصيل الأموال وتوزيعها بطريقة عقلانية ورشيدة هذا خاصة امام تنامي حصيلة الزكاة كما ورد لنا في الاحصائيات السابقة فعلى الرغم من الصعوبات والعراقيل التي واجهها الصندوق الى انه استطاع تحقيق إنجازات لا بأس بها ولازال يطمح في تحقيق اهداف أخرى سواء كان على المدى القريب او البعيد

المطلب الأول: النتائج الإيجابية المحققة من طرف الصندوق

من خلال المؤشرات المالية والأرقام المتعلقة بموارد ومصارف الصندوق فقد نشيد بتحقيق صندوق الزكاة اهداف وإنجازات منها :

- ثقة المواطنين في الصندوق بالنسبة للمزكين وبالنسبة لمستحقي الزكاة ؛
- أكبر تنظيم تطوعي في الجزائر ؛
- العمل على محاربة والقضاء على عمليات الاكتناز وهذا من خلال تشجيع المواطنين على الاستثمار وهذا ما يظهر من خلال المشاريع الناجحة الممولة من طرفه؛
- رفع وزيادة نسبة اليد العاملة من خلال الاستثمارات المختلفة إضافة الى العدد الهائل من الموظفين الذين يعملون على إحصاء الفقراء والمساكين ، وجمع وتوزيع الزكاة؛
- تجنيب العديد من الفقراء والمساكين ذل السؤال والتسول؛
- انقاذ العديد من المؤسسات الغارقة بالديون وذلك من خلال القروض الحسنة؛
- تمويل العديد من المشاريع عن طريق القرض الحسن ؛
- تلبية حاجات العديد من العائلات من الفقراء والمساكين والمحتاجين؛
- توزيع أموال الزكاة في اطار الجهات المشروعة والتي حددها الإسلام دون الخروج عنها؛
- انشاء العديد من العلاقات التعاونية مع جهات مختلفة مثلا كالتعامل مع بنك إسلامي "البركة"؛
- إصدار قانون للزكاة أسوة بالدول الإسلامية الأخرى؛
- توسيع موارد الصندوق من خلال ضم أوعية أخرى كالصدقات والنذور وغيرها؛
- توسيع دائرة المستفيدين من القروض الحسنة؛

المطلب الثاني: العراقيل التي يواجهها صندوق الزكاة

يواجه صندوق الزكاة العديد من الصعوبات كأي تجربة حديثة نذكر من هذه العراقيل والصعوبات التي تقع عائقا في طريق عمل الصندوق ما يلي:

- نقص موارد الصندوق ؛
- ضعف الحملات الإعلامية الداعية الى أداء الى أداء فريضة الزكاة والمروجة لصندوق الزكاة ؛
- منح القروض لطالبيها من دون ضمانات ، ومن دون الدراسة المسبقة لحالة طلب لقرض مما يعرض الصندوق لمخاطر عدم السداد؛
- عدم المعرفة التامة بأحكام الشريعة، وضعف الوازع الديني ؛
- عدم الثقة التامة بالصندوق؛
- ارتفاع نسبة عدد الفقراء والمساكين بالجزائر مما يؤدي صعوبة في احصائهم وصعوبة صرف الأموال الزكزية أي صعوبة في إعطاء الأولوية لمن هو اكثر حاجة.

المطلب الثالث: سبل تفعيل دور صندوق الزكاة في الحد من البطالة

كما لا ننكر أو نتجاهل وجود بعض الصعوبات التي تعرقل هذا الصندوق للرقي به ومواصلة تحقيقه للأهداف المرجوة من انشائه ولهذا وجب العمل على دراسة هذه النقائص ومحاولة القضاء او التقليل منها في جميع الجوانب

أولا. الاطار القانوني لصندوق الزكاة

- انشاء ديوان الزكاة كمؤسسة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية مكونة من إدارة مركزية وأخرى محلية ؛
- اصدار قوانين ومراسيم تنظم تحصيل الزكاة والانتقال من مبدا الطواعية في دفع الزكاة الى مبدأ الالزام ؛
- اشراك جميع الهيئات المعنية والتي لها صلة مباشرة مع الصندوق بضرورة التعاون والالتفاف حوله: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ،البريدي وتكنولوجيات الاعلام والاتصال ، وزارة التضامن ، البنوك والمصارف ووزارة الصناعة وترقية الاستثمار ؛
- اصدار قرار وزاري مشترك بين الشؤون الدينية والأوقاف ووزارة البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال يقضي الى التعامل مع صندوق الزكاة على أساس شعيرة دينية والغاء كافة الرسوم المفروضة من طرف مصالح البريد عند الدفع او التحويل او السحب ؛

-اصدر مراسيم تقضي برفع الضرائب عن كبار المزكين او التخفيف منها ما يدفعهم الى التعامل بجدية مع الصندوق سواء في دفع الزكاة او التعاون مع اللجان القاعدية والولائية في محال المتابعة والمرافقة ؛

– تكوين الإطارات العامة على صندوق الزكاة من كافة النواحي الفقهية والإدارية والاقتصادية مع العمل على تبادل الخبرات مع الدول الرائدة في هذا المجال من خلال بعثات التكوين: قطر والكويت والسودان،

– اصدار كتيبات وفتاوى تعرف بهذا الصندوق.

ثانيا.تنظيم جمع الزكاة وصرفها

أ–جمع الزكاة:

– نزع صناديق الزكاة الموضوعة بالمساجد لما لها من أثار سلبية من شبهات ومتاعب للائمة مع تعرضها في بعض الأحيان للسرقة

– السعي الى فتح حسابات بنكية خاصة بصندوق الزكاة وعدم الاعتماد على الحساب البريدي فقط ما يسهل على زبائن البنوك دفع زكاتهم ويخلق نوع من التنافسية بين هذه الهيئات الى تقديم خدمات افضل لهذا الصندوق.

– إشراك جميع وسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة للتعريف بالصندوق .

– اشراك متعاملي الهاتف النقال في عملية التحسيس بصندوق الزكاة .

ب–صرف الزكاة:

– تخصيص منح شهرية للمستفيدين تحدد هذه القيمة حسب الحصيلة والحالة الاجتماعية للمستفيد وتعطى الأولوية للأرامل وذوي الاحتياجات الخاصة.

– اصدار بطاقة الكترونية للمستفيدين تحدد بمدة زمنية وتحدد دوريا سداسيا او سنويا .

– فصل حساب تحصيل الزكاة عن حساب التوزيع للتمكن من ضبط الحسابات والتقليل من التكاليف.

– رفض مصالح البريد التعامل بالحوالات البريدية وتطلب تحويل مبالغ الاستفادة من الزكاة الى حساباتهم الشخصية مع كون بعض المستفيدين لا يملكون حسابات بريدية .

ج–نسب توزيع حصيلة الزكاة:

– إعادة النظر في النسبة المخصصة للجان القاعدية وإضافتها إلى النسبة المخصصة للاستهلاك والاقتصار على النسبة المخصصة للجنة الولائية .

– تخصيص نسبة جديدة للتكفل بحالات علاج المرضى خاصة المصابين بالأمراض الخطيرة كالسرطان لذوي الدخل المحدود مما يحفز المواطنين على دفع الزكاة ويخلق موارد جديدة لهذا الصندوق كون هذه العملية تكتسي جانب إنساني.

تخصيص نسبة معينة من النسبة المخصصة للجنة الولائية لأعضاء لجنة المتابعة والمرافقة للمشاريع تقديرا للمجهودات وتحفيزا لهم على مواصلة العمل .

استثمار أموال الزكاة:

- منح القرض الحسن على أساس التمليك.
- تبادل الخبرات في مجال القرض الحسن خاصة الدول الرائدة في مجال القرض كإندونيسيا وماليزيا.
- الاعفاء الضريبي للمشروعات التي تمول الزكاة لتمكينها من الاستمرار .
- رفع قيمة القرض الحسن وإعطاء صلاحية تحديد القيمة للحنة الولائية .

فتح حساب الإيرادات وحساب النفقات باسم مؤسسة المسجد خاص بصندوق الزكاة والغاء التعامل مع بنك البركة لعدة أسباب منها:

- توفر القطاع على إطارات قادرة على تسيير القرض الحسن واستخلاف بنك البركة وتحكم افضل في عملية المتابعة والمرافقة للمشاريع .
- تسهيل عملية التحصيل والتسديد للقروض.
- اقتصار وجود بنك البركة على ولايات معينة على حساب أخرى ما يصعب من عمليات الاستفادة من القرض وكذلك عمليات التحصيل والتسديد.
- تعقيد الملف المطلوب في الاستفادة لدى البنك

خلاصة:

من خلال ما سبق عرضه في هذا الفصل يمكن القول، أن الزكاة ذات تأثير كبير وايجابي في الجانب الاقتصادي، فهي أداة تعمل على تهيئة الظروف لرفع مستوى النشاط الاقتصادي في الدول الإسلامية. ومن هنا اهتم الفقهاء بفريضة الزكاة اهتماما خاصا لعلاقتها بالفرد والمجتمع على حد سواء، وما يتعلق بها من أحكام، وقد ظهر هذا الاهتمام في عصرنا الحالي بإيجاد مؤسسات تعمل على جمع الزكاة وتوزيعها، فيما كان في السابق هذا الأمر متروكا للمواطنين أنفسهم.

وقد أصبحت الآن صناديق الزكاة تتحكم جيدا في موارد الزكاة، من خلال الدور الكبير الذي تلعبه في إعادة توزيع الثروة والدخل، مما يعمل على توسيع قاعدة الملكية وزيادة عدد المالكين، وذلك من خلال دعم استثمار أموال الزكاة في مشاريع اقتصادية تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال الوظائف التي ستوفرها وبالتالي الحد من مشكل البطالة، التي أصبحت تمثل إحدى المشكلات المستعصية في دول العالم الإسلامي.

الخاتمة

الخاتمة العامة

شرعت فريضة الزكاة لمعالجة العديد من الأزمات ذات الطابع الاقتصادي كالبطالة، الفقر، وأثبتت عبر التاريخ نجاعتها الكبيرة، ومن ثم كانت الزكاة إحدى الركائز المهمة في دعم التنمية ضمن منظومة اقتصادية متكاملة، وفي عصرنا هذا نحن في أمس الحاجة لهذه الوسيلة الربانية خصوصا مع توسع انتشار ظاهرة البطالة، حيث يعتبر وعاء الزكاة من أكبر الموارد المالية لو يتم جمعها بشكل صحيح.

وعليه تم إنشاء صندوق الزكاة باجتهاد من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية منذ سنة 2003 لتنظيم عملية جمع وتوزيع الموارد الزكوية لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وتميز الصندوق باستحداث ما يسمى "صندوق استثمار أموال الزكاة"، والذي يهدف لمكافحة الفقر والبطالة باستغلال جزء من أموال الزكاة التي تقدم في شكل قروض حسنة للشباب البطال سواء المتخرج من الجامعات أو مراكز التكوين المهني، أصحاب الحرف والمشاريع المصغرة، الأسر الحرفية والمنتجة وغيرها من الفئات القادرة على العمل. في هذا المقام يجب التنويه بتجربة صندوق الزكاة الجزائري والذي رغم قلة تجربته إلا أنه استطاع أن يسهم بشكل فعال في خلق مناصب شغل لصالح العاطلين عن العمل بمنحهم قروض حسنة لتمويل مشاريعهم الاستثمارية.

أولا. الإجابة على الفرضيات

1- قامت الفرضية الأولى على أن اهتمام الإسلام الكبير والواسع بالحياة الاقتصادية والاجتماعية للإنسان المسلم باستعمال الزكاة كأداة لتحقيق ذلك، ومن خلال الدراسات السابقة التي قمنا بها ارتأينا إلى أن الزكاة عصب النظام الاقتصادي الاسلامي ففيها الحلول لمختلف المشاكل الاقتصادية كالطبقية، عدم الاستقرار الاقتصادي، التضخم،الاكتناز، وغيرها، فالزكاة تلعب دورا حيويا في عملية محاربة الفقر والبطالة وذلك من خلال:

-اعادة توزيع المداخيل من الطبقات الغنية إلى الطبقات الفقيرة، وإغناء الفقراء يؤثر على الانتاج عبر تمكينهم من ملكية وسائل الإنتاج ودفعهم إلى العمل وتقليص معدلات البطالة، وذلك تصرف تنموي يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية.

1. أما الفرضية الثانية فمن شأن الزكاة ان تخفف من معاناة الفقراء في بلاد المسلمين وتقلص من ظاهرة البطالة المتفشية فيها وذلك من خلال مصارفها المحددة في توفير مناصب شغل لهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

2. أما الفرضية الثالثة فيعد صندوق الزكاة تجربة رائدة في مجال تخفيف مشكلة البطالة ومد يد العون للشباب البطال في تجسيد مشاريعهم المختلفة من خلال صيغ التمويل التي يتيحها، فرغم الصعوبات التي يعاني منها إلا أنه يخفف من البطالة ولو بنسب ضئيلة.

ثانيا. نتائج البحث

– للزكاة دور كبير في القضاء على الآفات الاجتماعية مثل التسول وتشجيع الشباب على العمل والزواج

– الزكاة علاج فعال للمجتمع لأنها تحقق التآلف والإخاء وتزيح العداوة والبغضاء من القلوب، وهذا متوقف على استجابة الأغنياء لدفع زكاة أموالهم.

– الزكاة من اهم الوسائل المالية للدول المسلمة التي تستخدمه في إعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوت بين افراد المجتمع وتحقيق مستوى الكفاية .

– الزكاة عبادة فردية ونظام اجتماعي في آن واحد، لها آثار كثيرة في المجتمع، وتقوم بتحقيق الضمان الاجتماعي بشكل كامل وشامل.

– للزكاة عدة أدوار اقتصادية تؤثر إيجابا على المجتمع واقتصاده، فهي وسبلة فعالة لمحاربة الاكتناز وإعادة توزيع الاكتناز وإعادة توزيع الدخول ومحاربة البطالة وغيرها.

– للبطالة آثار كثيرة تفكك المجتمع وتؤدي به الى الهلاك، فهي خطر على اقتصاده واخلاقه.

– يعاني صندوق الزكاة الجزائري من عدة مشاكل كعدم ثقة المزكين، بسبب تجاوزات المسؤولين.

– اذا كان الهدف الاسمى من انشاء صندوق الزكاة في الجزائر هو احياء فريضة الزكاة، فان هناك اهداف أخرى يسعى الصندوق الى تحقيقها، وعلى راسها محاربة البطالة التي أصبحت ذات آثار اقتصادية واجتماعية سلبية ينبغي معالجتها، وقد اتبع صندوق الزكاة العديد من الإجراءات والتدابير من اجل الحد والتخفيف من هذه الظاهرة، من أهمها استغلال جزء من أموال الزكاة في تقديمها على شكل قروض حسنة

– صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والاوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناءا على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، كما تهدف هذه المؤسسة الى إحياء فريضة الزكاة وغرسها في معاملات المسلمين بما يحقق التعاون والتضامن الاجتماعي.

– التزام افراد المجتمع الجزائري بأداء فريضة الزكاة على أكمل وجه مع مصداقية صندوق الزكاة قد يقضي على ظاهرة البطالة في الجزائر، خاصة وان الجزائر تملك كل المقومات التي تمكنها من احداث التنمية ومحاربة البطالة والنهوض بالدولة الجزائرية من أجل مسايرة مختلف دول العالم

ثالثا. الاقتراحات

من خلال تعرضنا لدراسة حالة صندوق زكاة ولاية قالمة والنتائج المشار إليها أعلاه توصلنا لما يلي:

- تكثيف الحملات التوعوية من أجل حث الجزائريين على دفع زكاتهم للصندوق؛
- تنمية علاقة المزكين بصندوق الزكاة عن طريق الثقة المتبادلة بينهم؛
- رفع كفاءة القوى البشرية العاملة في صندوق الزكاة؛
- تكوين مختصين وخبراء في صندوق الزكاة للتوعية وتعريفهم بالدور الذي يلعبه في المجتمع؛
- نشر فقه الزكاة في المجتمع المسلم عن طريق الدعاية الإعلامية لكافة وسائل الاتصال الحديث؛
- تحفيز التجار الكبار والمستثمرين والمقاولين المزكين لدفع الزكاة وذلك من خلال التسهيلات الإدارية ورفع الضرائب عنها والتخفيف منها؛
- الإستفادة من تجارب الزكاة التي أثمرت في الدول العربيةوالاسلامية؛
- إعطاء استقلالية أكثر لصندوق الزكاة؛

رابعا. آفاق الدراسة

كغيرها من الدراسات تحتاج هذه الدراسة إلى جهود إضافية خاصة مع ما يشهده العالم اليوم من تقدم تكنولوجي وذلك من أجل نشر الوعي بأهمية هذه الفريضة ودورها الاقتصادي والاجتماعي، وجمع وتوزيع الموارد الزكوية بطرق عصرية وفعالة تليق بمجتمعنا والتطورات الحاصلة فيه

وفي الأخير نقترح مواضيع يمكن تناولها مستقبلا والذي نرى بأنها تكمل هذا البحث وتتمثل في:

- "كيف يمكن بناء الثقة بين مؤسسات الزكاة وجمهورها من المزكين وتمتين العلاقة بينهما؟"
- دور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي بالدول الاسلامية.
- إمكانية تطبيق نظام إلزامي للزكاة.

قائمة المراجع

قائمة المصادر

القرآن الكريم

قائمة المراجع:

أولا. الكتب

1.الكتب الفقهية :

1. أبي عبد الله النيسابوري، "المستدرك على الصحيحين"، -كتاب الزكاة-، حديث رقم 1474.
2. حميد بن زنجويه، "كتاب الأموال"، حديث رقم1437، مركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1986.
3. سنن ابن ماجة، "كتاب الزكاة"، باب ما أدى زكاته فليس بكنز، حديث رقم 1798.
4. سنن الترمذي،"كتاب الزكاة"، -باب ما جاء في زكاة مال اليتيم-، رقم الحديث 641.
5. سنن ابي داوود، "كتاب الزكاة"، باب في زكاة السائمة، حديث رقم 1572.
6. سنن ابي داوود، "كتاب الزكاة"، -باب في زكاة السائمة-، رقم الحديث 1573.
7. سنن ابي داوود ، "كتاب الزكاة"، باب في زكاة السائمة، حديث رقم 1576.
8. سنن ابي داوود، "كتاب الزكاة"، -باب زكاة العسل-، رقم الحديث 1600.
9. سنن الترمذي، "أبواب السفر"، باب منه، حديث رقم 616.
10. سنن الترمذي،"كتاب الزكاة"، باب ماجاء في زكاة الإبل والغنم، رقم الحديث 621.
11. صحيح البخاري، "كتاب الإيمان"، -باب دعاؤكم ايمانكم-، حديث رقم 8
12. صحيح البخاري، "كتاب الأدب "، باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضا، حديث رقم6026.
13. صحيح البخاري، ،"كتاب الزكاة"، باب في زكاة السائمة ،رقم الحديث 1422.
14. صحيح البخاري،"كتاب الزكاة"، -باب في الركاز الخمس-، رقم الحديث 1499.
15. صحيح مسلم،"كتاب الزكاة"، -باب إثم مانع الزكاة-، حديث رقم 987.
16. صحيح مسلم، "كتاب الزكاة"، -باب تغليظ عقوبة من لا يؤدي الزكاة، حديث رقم 990.
17. عبد الله بن منصور الغفيلي، نوازل الزكاة دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة "، دار الميمان، بنك البلاد، ط1، الرياض، 2008.

18. عبد الله ناصح علوان،" أحكام الزكاة على ضوء المذاهب الأربعة"، دار السلام، القاهرة، 2007.

19. موطأ مالك، "كتاب الزكاة"، باب الزكاة في الدين، حديث رقم الحديث 17، ج3.

2.الكتب الاقتصادية

1. أحمد أبو الفتوح النقالة،" نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، 2000.

2. أحمد صالح بن عبد الله اللاحم، "أثر الدين في الزكاة"، دار ابن الجوزي، ط1، بريدة، 200

3. احمد يوسف، "أحكام الزكاة وأثرها المالي والاقتصادي"، دار الثقافة، 1990.

4. أسامة السيد عبد السميع، "مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

5. السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا،" النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية، مصر، 2008.

6. السيد محمد أحمد السريتي،"دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل القومي في ظل الأنظمة الاقتصادية العالمية- دراسة اقتصادية إسلامية-"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2014.

7. بثينة محمد على المحتسب، "الزكاة والاعتدال في الانفاق، والاستهلاك الكلي في الاقتصاد الإسلامي"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 32، العدد 02، 2005.

8. جميل أحمد محمود خضر وآخرون،" البطالة الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات –دراسة حالة المملكة العربية السعودية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2013.

9. حسين عبد الحميد احمد رشوان، "أزمة الشباب والبطالة"، دار التعليم العالي، الاسكندرية، 2015.

10. خالد الزواوي، "البطالة في الوطن العربي المشكلة ...والحل"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2004.

11. عبد العزيز قاسم محارب ، "اقتصاديات الزكاة الشرعية" ، دار الكتب والوثائق القومية. 2015،ط1.

12. علي عبد الوهاب نجا، "مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها-دراسة تحليلية تطبيقية-"، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط2، 2015.

13. عمر صخري، " التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2000.

14. لؤي أديب العيسى، " الفساد الإداري والبطالة"، دار ومكتبة الكندي، ط1، 2014.

15. محمد علاء الدين عبد القادر، "اساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والامن القومي في ظل تجليات العولمة وتحديات الاصلاح الاقتصادي"، منشأة المعارف ، الاسكندرية، 2003.
16. مصطفى يوسف كافي، " السياحة المستدامة السياحة الخضراء ودورها في معالجة البطالة "، الناشر الفا للوثائق، قسنطينة، ط1، 2017.
17. موسى كاسحي،" دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية" ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة.
18. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، " البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد – من خلال حالة الجزائر –"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
19. وهبة الزحلي،" الفقه الاسلامي وأدلته"، دار الفكر المعاصر، بيروت، ج3، ط4، 1977.

ثانيا. الرسائل العلمية:

1. إسلام عبد الله علي حسن،" محددات البطالة في السودان خلال الفترة(1990-2014) باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ"، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد قياسي، قسم الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات التجارية، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، 2016.
2. حفصي بونبعو، "مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.
3. رحمة نابتي،" النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي –دراسة مقارنة–"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014/2013.
4. رقية خياري،" السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية –الفقر والبطالة–"، اطروحة دكتوراه، تخصص علم الاجتماع التنمية ، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.
5. كرياء مسعودي،" واقع سياسة التشغيل من خلال الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة(1990-2010)"، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ، الوادي ، 2012/2011.
6. مصعب عبد الهادي دياب الشيخ خليل،" دور أموال الزكاة في التنمية الاقتصادية "، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجيستير في التنمية الاقتصادية، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة، 2015.

ثالثا. الملتقيات والمؤتمرات :

1. عمراني كربوسة،" الشباب العربي بين مأزق البطالة وتحديات الهجرة حالة الجزائر"، ملتقى الموارد البشرية واستثمارها: الواقع والمأمول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، صفاقس، ايام 29/28 اكتوبر 2015.

2. ماهر حامد الحولي، "الأموال التي تجب فيها الزكاة ومصارفها "، بحث مقدم لليوم الدراسي بعنوان: "الزكاة والضريبة وأثرهما في المجتمع"، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية غزة، 2006/6/5.

رابعا. المجلات :

1. المرسي السيد حجازي، الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الاسكندرية، عدد 2، 2007

2. حسين حسين شحاتة ، " التطبيق المعاصر لنظام زكاة المال: المعوقات والصعوبات وسبل تذليلها"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 23 – 24 ، جويلية 1983.

3. عمار مجيد كاظم، " الزكاة ودورها الإنمائي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، بغداد، العدد 33، 2012.

خامسا. مواقع الانترنت :

1. انظر الى هايل طشطوش، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة، صحيفة الرأي، عن الرابط http://alrai.com/article/987 تاريخ الاطلاع 2019/6/1 .

الملاحق

الملحق رقم: 01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف

الوزيـــر

منشور رقم ...34... مؤرخ في 28 جمادى الأولى 1440 موافق ...04 مارس 2019...

يتضمن تخصيص حصيلة صندوق الزكاة لعام **1440** هـ الموافق لسنة **2019**م

* السادة ولاة الجمهورية
* السادة مديري الشؤون الدينية و الأوقاف

للإعلام،
للتنفيذ.

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف
07 مارس 2019

امتثالا لقوله تعالى :﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ الآية 103 من سورة التوبة .

وعملا بقوله صلى الله عليه و سلم (... **أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم و ترد على فقرائهم**) رواه البخاري .

فإن وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، و في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف صندوق الزكاة ، و تحسين أدائه على أحسن وجه بما يسمح ببلوغ المقاصد الشرعية من سن فريضة الزكاة و إيمانا منها بما قدمه هذا الصندوق منذ إنشائه من خدمات جليلة للمجتمع و خاصة للفقراء و المساكين ، فإني أهيب بالسادة مديري الشؤون الدينية و الأوقاف أن ينظموا عملية توزيع حصيلة صندوق الزكاة للحملة السابعة عشرة (**17**) عام 1440 هـ الموافق سنة 2019 على النحو الآتي :

أولا : توزيع حصص الحصيلة :

1- تصرف أموال الزكاة التي جمعت بعنوان الحملة السابعة عشرة (17) بالرجوع إلى وضعية الصندوق المالية الموقوفة بتاريخ 09 جمادى الثانية عام 1440 هـ الموافق 14 فبراير سنة 2019م .

2- تصرف الميزانية المخصصة للاستهلاك و المقدرة 87,5 ٪ من الحصيلة ، و توجه لفائدة الفقراء و المساكين .

../..

3- تصرف ميزانية صندوق الزكاة المقدرة 12,5 ٪ وفق المنشور الوزاري رقم 2004/139 الفقرة الثانية (2) منه .

4- تضاف مصاريف اللجنة الولائية و اللجان القاعدية التي لم تصرف في بابها و المتبقية من الحملة السادسة عشرة (16) و كذا الحملة التكميلية منها لعام 1439 هـ الموافق لسنة 2018 م إلى الحصة المخصصة للإستهلاك (زكاة قوت) لهذه السنة 1440 هـ/ 2019 م .

ثانيا : آجال التنفيذ :

اعتبرنا شهر جمادى الثانية شهرا وطنيا لتوزيع الزكاة، بحيث تصرف بعنوانه الحصيلة المخصصة للاستهلاك على الفقراء و المساكين، ابتداء من يوم الأحد 26 جمادى الثانية عام 1440 الموافق 3 مارس سنة 2019 .

ثالثا : الإجراءات التنظيمية :

1- تحيين قوائم مستحقي زكاة القوت على ضوء القائمة المعتمدة في المساجد.

2- تكليف من يتولى استقبال المواطنين و توجيههم إلى اللجان القاعدية و المساجد قصد ايداع طلبات استحقاق الزكاة مع حث أئمة المساجد و معتمدي الدوائر على المشاركة الفعالة في ذلك .

3- الحرص على تفعيل عمل اللجنة الولائية و اللجان القاعدية و تجديد تركيبتيهما البشرية أو تمديد عهدتيهما ، كل ذلك بموجب مقرر توقعون عليه .

إني أولي اهتماما بالغا و عناية فائقة لما انطوى عليه هذا المنشور ، أعانكم الله على أداء مهامكم النبيلة ، و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته .

وزير الشؤون الدينية و الأوقاف

محمد عيسى

الملحق رقم: 02

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية قالمة

مصلحة الإرشاد الديني

مكتب الزكـــــاة

مقرر رقم: 02 مؤرخ في:03 محرم 1439 الموافــق لــ: 22 سبتمبر 2017.

يتضمن تجديد اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة لولاية قالمة

إن مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية قالمة

-بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم: 81/91 المؤرخ في 07 رمضان عام 1411 هـــ الموافق لـــ 23 مارس 1991 م، والمتعلق ببناء المسجد وتنظيمه وتسييره وتحديد وظيفته لا سيما المادة 16 منه.

-وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم:82/91 المؤرخ في 07 رمضان عام 1411 هـــ الموافق لـــ 23 مارس 1991 والمتضمن إحداث مؤسسة المسجد لا سيما المادة الخامسة منه الفقرة الرابعة النقطة الثالثة منه.

-وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم:2000-200 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1421 هـــ الموافق لـــ 26 يوليو 2000 يحدد قواعد تنظيم مصالح الشؤون الدينية والأوقاف في الولاية وعملها.

-وبمقتضى القرار المؤرخ في 25 محرم 1425 هـــ الموافق لـــ 17 مارس 2004 والمتضمن إنشاء لجنة الزكاة.

-وبمقتضى القرار المؤرخ في أول صفر 1425 هـــ الموافق لـــ 22 مارس 2004 والمتضمن إنشاء اللجنة الولائية لصندوق الزكاة.

-وبمقتضى القرار المؤرخ في 03 صفر 1425 هـــ الموافق لـــ 24 مارس 2004 والمتضمن إنشاء اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة.

وباقتراح من السيد/ رئيس مصلحة الإرشاد الديني

يقـــرر ما يـــلي

المادة الأولى: تحدد اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة لدائرة: **قالمة.**

المادة الثانية: يرأس اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة لدائرة: **قالمة** السيد :**جمال كعيبي** بصفته: **إمام أستاذ.**

المادة الثالثة: ترفق بهذه المقررة القائمة الاسمية للجنة القاعدية لصندوق الزكاة لدائرة: **قالمة.**

المادة الرابعة: تحدد العضوية في اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة بسنة قمرية يبدأ حسابها من فاتح ذي الحجة من كل عام.

المادة الخامسة: تقوم اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة بعملها وفق القرار المؤرخ في: 03 صفر 1425 هـــ الموافق لـــ 24 مارس 2004 م المتضمن إنشائها المشار إليه أعلاه.

قالمة في: 22 سبتمبر 2017

عن الوزير وبتفويض منه
مدير الشؤون الدينية والأوقاف
بوبكر لمناقرية

الملحق رقم: 03

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية قالمة

مصلحة الإرشاد الديني

مكتب الزكـــــاة

مقرر رقم: 01 مؤرخ في:03 محرم 1439 الموافـــق لـــ: 22 سبتمبر 2017.

يتضمن تجديد اللجنة الولائية لصندوق الزكاة لولاية قالمة

إن مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية قالمة

-بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم: 81/91 المؤرخ في 07 رمضان عام 1411 هـــ الموافق لـــ 23 مارس 1991 م، والمتعلق ببناء المسجد وتنظيمه وتسييره وتحديد وظيفته لا سيما المادة 16 منه.

-وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم:82/91 المؤرخ في 07 رمضان عام 1411 هـــ الموافق لـــ 23 مارس 1991 والمتضمن إحداث مؤسسة المسجد لا سيما المادة الخامسة منه الفقرة الرابعة النقطة الثالثة منه.

-وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم:2000-200 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1421 هـــ الموافق لـــ 26 يوليو 2000 يحدد قواعد تنظيم مصالح الشؤون الدينية والأوقاف في الولاية وعملها.

-وبمقتضى القرار المؤرخ في 25 محرم 1425 هـــ الموافق لـــ 17 مارس 2004 والمتضمن إنشاء لجنة الزكاة.

-وبمقتضى القرار المؤرخ في أول صفر 1425 هـــ الموافق لـــ 22 مارس 2004 والمتضمن إنشاء اللجنة الولائية لصندوق الزكاة.

وباقتراح من السيد/ رئيس مصلحة الإرشاد الديني

يقـــــــــرر ما يلـــــــــي :

المادة الأولى: تحدد اللجنة الولائية لصندوق الزكاة لولاية : **قالمـــــــــة** .

المادة الثانية: يرأس اللجنة الولائية لصندوق الزكاة السيد:**بوبكر لبناقريـــة** بصفته **مديرا للشؤون الدينية والأوقاف لولاية قالمة.**

المادة الثالثة: ترفق بهذه المقررة القائمة الاسمية للجنة الولائية لصندوق الزكاة لولاية: **قالمـــــة.**

المادة الرابعة: تحدد العضوية في اللجنة الولائية لصندوق الزكاة بسنة قمرية يبدأ حسابها من فاتح ذي الحجة من كل عام.

المادة الخامسة: تقوم اللجنة الولائية لصندوق الزكاة بعملها وفق القرار المؤرخ في أول صفر 1425 هـــ الموافق لـــ 22 مارس 2004 والمتضمن إنشاء اللجنة الولائية لصندوق الزكاة.

المادة السادسة: يكلف السيد:رئيس مصلحة الإرشاد و الشعائر الدينية و الأوقاف بتنفيذ ما جاء في هذا المقرر.

قالمة في: 22 سبتمبر 2017

عن الوزير ويفوض عنه
مدير الشؤون الدينية والأوقاف
بوبكر لبناقريـــة .

04

الملحق رقم: 04

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

مديرية الشؤون الدينية والأوقاف
لولاية قالمة
اللجنة الولائية لصندوق الزكاة

قالمة في: 2015/10/28

إلى السيد المحترم:.....

قال تعالى:" خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها..." (سورة التوبة الآية 103)
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" اللهم أعط منفقا خلفا..." (حديث شريف)

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد،

تتشرف اللجنة الولائية لصندوق الزكاة بأن تتقدم لكم بأخلص تمنياتها بالتوفيق في أعمالكم، سائلين المولى عزّ وجلّ أن يبارك لكم في أرزاقكم، ويديم عليكم وعلى ذويكم نعمة الصحة، وأن يسدّد خطاكم، ويجعل نتائجكم تتطور إلى الأحسن.

ونذكّر سيادتكم الموقّرة أننا نسهر على جمع وتوزيع الزكاة للمستحقين لها في الولاية، وتمكين البعض منهم من الحصول على مساعدة لإقامة مشاريعهم المصغّرة، علما أن هذا يتم بإشراف مباشر للمزكين أنفسهم من خلال عضويتهم في كامل لجان صندوق الزكاة.

أملنا أن لا يفوتكم شرف المساهمة في هذا العمل الخيري النبيل الذي يعود على البلاد والعباد بالخير والبركة، وذلك بدفع زكاتكم في حساب صندوق الزكاة لولايتكم.تحت رقم: **CCP 7733534 – 39**

بارك الله فيكم ودمتم في خدمة وطنكم وإخوانكم.

مع دعواتنا الخالصة لكم بالتوفيق
اللجنة الولائية لصندوق الزكاة
عن الوزير وبتفويض منه
مدير الشؤون الدينية والأوقاف
بوبكر لبناقريبة

الملحق رقم 05

مسجـد: .....

بلديـة :.....

دائـرة:.....

محضـر اجتمـاع

في اليوم ..... من شهر ..... عام ألفين وتسعة عشرة وفي الساعة .....

وبمسجد ..... بلدية ..... دائرة .....

وبرئاسة السيد : ..... بصفته: ..... وعضوية

السادة المذكورين أدناه عقد اجتماع لدراسة الطلبات وتحديد قائمة المستفيدين من الزكاة وبعد الدراسة تمت الموافقة على القائمة المرفقة

حيث قدر عدد الطلبات بـ:.....طلب وعدد المستفيدين بـ: ..... مستفيد.

واختتمت الجلسة في الساعة .....من نفس اليوم والشهر والسنة .

إمضاء الحاضرين:

1. السيد / .....
2. السيد / .....
3. السيد / .....
4. السيد / .....
5. السيد / .....
6. السيد / .....
7. السيد / .....

إمضاء إمام المسجد وختمه **مصادقة الإمام المعتمد**

ملاحظة: ضرورة الالتزام والتقيد بأعضاء اللجنة القاعدية للمسجد التي تم تقديمها للمديرية اثناء تجديد اللجان

الملحق رقم: 06

FROM : FAX NO. : 12 Apr. 2012 3:03 P2

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

الـــوزيـــر

مديرية الشؤون الدينية
الوارد في 12 أفريل 2012
تحت رقم 804

منشور رقم: ..... 12 أفريل 2012

يتضمن تنظيم صرف حصيلة صندوق الزكاة لسنة 2012

السيدة الوالية، السادة ولاة الجمهورية **للإعلام**

السيد الناظر، السادة مديري الشؤون الدينية والأوقاف بالولايات **للتنفيذ**

يطلب من السادة رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة المبادرة إلى توزيع حصيلة زكاة الأموال بانتهاء شهر ربيع الثاني 1433هـ، وفق المعايير المعتمدة في هذا المنشور مع مراعاة [illegible].

أولا: توزيع حصص الحصيلة:

1/ تصرف أموال الزكاة التي حصلت بعنوان الحملة الوطنية العاشرة (10) بالرجوع إلى وضعية الصندوق المالية في يوم 20 جمادى الأولى 1433 الموافق 12 أفريل 2012.

2/ تصرف الميزانية المخصصة للاستهلاك المساوية لـ 50% من الحصيلة وتوجه لفائدة الفقراء والمساكين، وفق المنشور الوزاري رقم 2004/139، الفقرة الثالثة (3) منه.

3/ تصرف ميزانية تسيير صندوق الزكاة المقدرة بـ 12.5% وفق المنشور الوزاري رقم 2004/139، الفقرة الثانية (2) منه.

4/ مع مراعاة أحكام المنشور رقم 511، لا سيما البند الثاني (02) والثالث (03) منه، تنظم عملية الاستثمار في الحصيلة المتكاملة العاشرة لصندوق الزكاة، بحيث يمكن للولايات التي جمعت حصيلة تساوي أو تفوق خمسة ملايين دينار جزائري (5.000.000,00) وتقل عن أربعين مليون دينار جزائري (40.000.000,00) أن تمنح قروضا تصل إلى ثلاثمائة ألف دينار (300.000,00).

5/ يمكن للولايات التي جمعت حصيلة تساوي أو تفوق أربعين مليون دينار [illegible]

ثانيا: آجال التنفيذ:

اعتبرنا شهر جمادى الأولى شهرا وطنيا للزكاة حيث توزع بعنوانه الحصيلة المخصصة للاستهلاك على الفقراء والمساكين. بينما يكون منح الزكاة استثمارا مفتوحا وفق شروط ومعايير موضوعية.

ثالثا: ترتيبات تنظيمية:

1/ يجب تحيين قوائم مستحقي زكاة القوت على ضوء القائمة المعتمدة في مساجدنا بمناسبة زكاة الفطر للعام 1432هـ/ 2011م، وما استجد بعدها.

2/ يتعين تكليف مَن يستقبل المواطنين ويوجههم إلى اللجان القاعدية لإيداع طلبات الاستحقاق، وبهذا الصدد يجب أن يكلف جميع أئمة الولاية وعلى رأس كل دائرة معتمدها بالتجاوب مع طالبي الزكاة، وتوفير استمارات الاستحقاق، كما يجب أن يفهم جليا أن إحالة الاستمارات من الإدارة المركزية لا يعني الأمر بالاستجابة.

3/ ينبغي الحرص على تفعيل اللجان القاعدية، وتحديد تشكيلتها، وينبغي أيضا تجديد أو تمديد عهدة اللجان الولائية، كل ذلك بمقتضى مقرر توقعون عليه.

4/ ينبغي عدم استئثار الإدارة بتحديد قوائم المستفيدين من قروض الاستثمار في أموال صندوق الزكاة بل إشراك اللجان القاعدية، واللجنة الولائية للصندوق في النقاش، وأن يكون ذلك مبنيا على محاضر رسمية.

5/ ينبغي تفعيل لجان مرافقة قروض الزكاة التي طلب منكم إنشاؤها، والمسارعة إلى إنشاء ما تأخر منها، حتى تحقق قروض الاستثمار المراد منها.

وختاما فإن نجاح هذا المشروع الذي أصبح المجتمع يعقد عليه آمالا عريضة يقع على عاتقنا جميعا، لذلك أطلب موافاتي بأي عقبة قد تحول دون تنفيذ هذا المنشور.

أعانكم الله في أداء مهامكم النبيلة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وزير الشؤون الدينية و الأوقاف

بو عبد الله غلامالله

الملحق رقم: 07

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

صندوق الزكاة

اللجنة الولائية لصندوق الزكاة - ولاية .....
اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة - دائرة .....
بلدية .....
مسجد .....
الرقم التسلسلي : ..... / 200.....

إستمارة طلب الزكاة

1-التعريف :

الاسم : .....
Prénom : ☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐
اللقب : .....
Nom : ☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐
تاريخ الميلاد : ☐☐☐☐☐☐☐☐ **رقم شهادة الميلاد :** ☐☐☐☐☐
عنوان الإقامة الأصلي : .....
عنوان المراسلة : .....
رقم الحساب البريدي الجاري (إن وجد) : ☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐ المفتاح : ☐☐

2-الحالة الإجتماعية :

الحالة المدنية : ☐ متزوج (ة) ☐☐ عدد الزوجات ☐ أعزب ☐☐ عدد الأولاد ☐ مطلقة ☐ أرملة

3-السكن ☐ مالك ☐ مستأجر ☐ حالة أخرى

4-العمل ☐ دائم ☐ مؤقت ☐ متقاعد ☐ بطال

5-المداخيل السنوية (بكل أنواعها) دج : .....

6-الإستفادة من خدمات الضمان الإجتماعي : ☐ نعم ☐ لا

7-الإحتياجات الحالية . ضع رقما من 1 إلى 5 حسب الأولويات :

☐ الغذاء ☐ اللباس ☐ التعليم ☐ العلاج ☐ حاجات أخرى

8-أفراد على نفقة طالب الزكاة (حدد العدد) :

أ-الفروع الصُلبيُون (الأبناء و البنات)
◁ أولاد صغار غير متمدرسين : ☐☐
◁ أولاد متمدرسون : ☐☐
ب- الأصول (الأب ،الأم ،الجد ،الجدة): ☐☐
ج- حالات أخرى : ☐☐

أقسم بالله العظيم أن كل المعلومات التي قدمتها أعلاه صحيحة.

في : ..... **التاريخ :** ..... **إمضاء المعني :** .....

- **رأي إمام المسجد :** مقبول ☐ مرفوض ☐ سبب الرفض : .....
- **رأي اللجنة القاعدية :** مقبول ☐ مرفوض ☐ سبب الرفض : .....
- **رأي اللجنة الولائية :** مقبول ☐ مرفوض ☐ سبب الرفض : .....

مصادقة اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة

مصادقة اللجنة الولائية لصندوق الزكاة

الوثائق المطلوبة : • شهادة الميلاد الأصلية أو نسخة من بطاقة التعريف الوطنية • البطاقة العائلية • شهادة الإقامة • وثائق أخرى مدعمة للمعلومات المصرح بها

الملحق رقم: 08

مداخيل صندوق الزكاة من سنة 2003 الى غاية 2019

الحملة	زكاة الفطر	زكاة المال	زكاة الزروع و الثمار	مجموع الحملة	تصفية الحساب الولائي	عدد	المبلغ المحول	عدد
الأولى/2003	1 028 290,00	0	0	1 028 290,00	/	1171		
الثانية/2004	1 415 890,00	1 139 090,00	269 933,13	2 824 913,13	/	1912		
الثالثة/2005	1 596 452,00	1 659 358,58	0	3 255 810,58	/	2193		
الرابعة/2006	2 239 127,00	3 553 995,27	431 756,02	6 224 878,29	/	3326		
الخامسة/2007	3 060 450,00	9 000 000,00	900 000,00	12 960 450,00	/	4249	3 375 000,00	17
السادسة/2008	4 551 440,00	12 590 000,00	668 923,00	17 810 363,00	/	5182	3 890 000,00	13
السابعة/2009	5 404 870,00	16 185 233,95	1 097 400,00	22 687 503,95	/	5190	4 046 308,48	13
الثامنة/2010	6 388 590,00	20 400 000,00	773 712,65	27 562 302,65	/	6502	7 650 000,00	23
التاسعة/2011	6 855 600,00	23 099 000,00	658 934,00	30 613 534,00	/	6739	8 662 125,00	24
العاشرة/2012	7 706 950,00	24 794 866,00	997 165,00	33 498 981,00	7 700 000,00	7501	9 545 150,27	27
الحادية عشرة 2013	8 437 080,00	23 706 068,73	1 292 500,00	33 435 648,73	/	5408	8 889 775,77	30
الثانية عشرة 2014	8 456 800,00	14 526 161,37	1 180 870,00	24 163 831,37	4 260 000,00	5317	5 447 310,51	33
الثالثة عشرة 2015	8 466 020,00	12 738 959,29	800 700,00	22 005 679,29	1 965 830,54	5602	/	/
الرابعة عشرة 2016	8 125 630,00	15 275 410,50	1 171 430,00	24 572 470,50	1 400 000,00	5658	/	/
الخامسة عشرة 2017	8 514 510,00	13 790 136,50	2 140 288,00	24 444 934,50	1 590 000,00	5427	/	/
السادسة عشرة 2018	8 422 735,00	13 985 192,00	3 103 543,00	25 511 470,00	1 850 000,00	5219	/	/
السابعة عشرة 2019	/	12 454 166,00	/			1816	/	/
المجموع	90 670 434,00	218 897 638,19	15 487 154,80	312 601 060,99	18 765 830,54	78 412	51 505 670,04	180

الملقح رقم: 09

FAX NO. : 20 May 2019 11:53 P1

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

بلاغ عن زكاة الفطر
لعام 1440هـ الموافق سنة 2019 م

امتثالا لقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿24﴾ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴿25﴾﴾ [سورة المعارج: 24 . 25]، وتحقيقًا للرعاية الاجتماعية التي أرشد إليها المصطفى ﷺ بالدَّعوة إلى إغناء الفقراء عن السؤال يوم العيد، حيث قال: «أَغْنُوهُمْ فِي هَذَا الْيَوْمِ».

فإن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف تدعو إلى المبادرة بإخراج زكاة الفطر عن شهر رمضان الفضيل، وتُذَكِّر أنَّها قدِّرت هذه السنة بـمائة وعشرين (120) دينارا جزائريا، وهي قيمة صاع (2كلغ) من غالب قوت بلدنا.

وإنها كلَّفت أئمةَ المساجد بالتَّعاون مع رؤساء اللّجان الدِّينية المسجديّة عبر الوطن بالشروع في جمع زكاة الفطر ابتداء من منتصف شهر رمضان، على أن لا توزّع على مستحقيها الذين أحصتهم لجانُ صندوق الزكاة إلاّ يوما أو يومين قبل عيد الفطر المبارك، فلا تشرق شمسُه حتى يصل للمستحقين حقُّهم، فيشعرون بفرحة العيد وبهجته كما يشعر سائر الناس.

وإنها تذكِّر أن زكاة الفطر تجب على كل مسلم ومسلمة، صغير أو كبير غنيّ أو فقير، إن كان يملك ما يزيد عن قوت يومه، يخرجه المكلَّف عن نفسه وعن كل من تجب عليه كفالته.

وذهب إلى جواز إخراجها نقدًا عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما منَ الصحابة، وعمر بن عبد العزيز وطاووس من التابعين، وهو مذهب أبي حنيفة وسفيان الثوري والبخاري، واختيار اللخمي وابن تيمية، وقول أشهب وابن القاسم تلميذَيْ الإمام مالك، وبهذا أفتى علماء الجزائر.

ورأى هؤلاء وغيرهم أن إخراجها نقدًا أنسب للفقراء، لأنها شرعت لإغنائهم عن السؤال يومَ العيدِ، وذلك يتحقَّق بدفع القيمة.

فاللّهمّ أعط منفقا خلَفا.

ولاية قالمة
المديرية للشؤون
بوم: 20 ماي 2019
تحت رقم:

الملحق رقم: 10

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف
الوزير

منشور رقم: 245 المؤرخ في 14 رمضان 1440 الموافق 19 ماي 2019
يتضمن تنظيم عملية تحصيل وتوزيع زكاة الفطر لعام 1440هـ الموافق سنة2019م

مديرية الشؤون الدينية والأوقاف
ولاية قالمة
الوارد في 20 ماي 2019
1810

السادة ولاة الجمهورية
السادة مديرو الشؤون الدينية والأوقاف بالولايات

للمتابعة
للتنفيذ

امتثالاً لقول الله تعالى في كتابه العزيز ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿24﴾ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴿25﴾﴾ [سورة المعارج: 24 - 25]؛ وتحقيقًا للرعاية الاجتماعية التي أمر بها المصطفى ﷺ في قوله عن الفقراء في عيد الفطر: «أَغْنُوهُمْ فِي هَذَا الْيَوْمِ».

وفي إطار مهمة الخدمة الاجتماعية التكاملية للمسجد التي ظهرت نتائجها الملموسة في استفادة الكثير من المحتاجين بمبالغ معتبرة تغطي نفقاتهم وحاجياتهم؛

وتحقيقا للغاية السامية التي من أجلها شرعت زكاة الفطر وهي إغناء الفقراء والمساكين عن السؤال والطواف في يوم العيد ؛

فإني أهيب بكم أن تنظموا –من خلال صندوق الزكاة– عملية تحصيل زكاة الفطر لعام **1440**هـ الموافق سنة **2019**م.

ويتعين عليكم العمل على ما يأتي:

1- ضبط قوائم الفقراء والمساكين وفقًا لما هو مقرر في صندوق الزكاة من الإجراءات المذكورة في مشروع صندوق الزكاة، هذا ويجب استغلال هذه العملية لتحديث قوائم المستحقين بملء استمارات استحقاق الزكاة.

2- القيام بحملة توعية وتحسيس يشارك فيها العلماء والأئمة بحيث توضح قوة الرأي الذي تبناه فقهاء الجزائر والمتمثل في أفضلية إخراج زكاة الفطر نقدًا.

.../...

3- تجنيد الأئمة واللجان الدينية ووجهاء المجتمع لإنجاح هذه العملية التي أوليها اهتمامًا خاصًا.

4- الشروع في تحصيل زكاة الفطر ابتداء من منتصف شهر رمضان الفضيل - على أساس الوكالة - باعتبار "صندوق الزكاة" وسيطا بين المزكين وبين المستحقين.

5- الشروع في توزيع حصيلة زكاة الفطر على المستحقين ابتداء من 28 رمضان 1440هـ، بحيث تصل إليهم في كل الأحوال قبل صلاة عيد الفطر امتثالا لأمر رسول الله ﷺ .

6- توزيع زكاة الفطر بالجهة التي جُمعت بها فلا تُنقل إلى محل آخر إلا إذا اكتفى الفقراء والمساكين بمحلها.

7- زكاة الفطر حق خالص للفقراء والمساكين، فلا يمكن أن يقتطع منها لغير هذا المصرف.

8- صونًا لشرف الإمام، وحفاظًا على سمعته، فإنه يتعيّن عليه تحرير محضر بحصيلة الزكاة المجموعة بمسجده، مشفوعًا بالقائمة الاسمية للمستفيدين منها، بحيث تتضمن القيمة المالية المعطاة لكل منهم، يحيله الإمام إلى مصالحكم فور انتهاء العملية.

9- يجب أن لا تبقى أموال زكاة الفطر المجموعة بهذه المناسبة في المسجد بل تودع في الحساب البريدي المخصص لها، ويجب أن يكون ذلك معروفًا من طرف المجتمع، وأن يحظى بالترويج له من خلال الدروس المسجدية.

إني أولي اهتمامًا بالغًا لتطبيق المنشور الحالي، وأرجو موافاتي بأي مشكل قد يعترض تنفيذ هذا المنشور.

أعانكم الله في أداء مهامكم النبيلة،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وزير الشؤون الدينية والأوقاف

يوسف بلمهدي

الملحق رقم: 11

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

صندوق الزكاة

مديرية الشؤون الدينية لولاية: .....
اللجنة الولائية لصندوق الزكاة - ولاية .....
اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة - دائرة .....
بلدية .....
مسجد .....
الرقم التسلسلي: ...../200

استمارة طلب القرض الحسن

الاسم: .....
اللقب: .....
تاريخ الميلاد: |_|_|_|_|_|_|_|_|
Prénom : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
Nom : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
رقم شهادة الميلاد: |_|_|_|_|_|

عنوان الإقامة الأصلي: .....
عنوان المراسلة: .....

الحالة الاجتماعية متزوج(ة) ☐ أعزب ☐ مطلقة ☐ أرملة ☐

- **هل أنت مستفيد من الزكاة:** نعم ☐ لا ☐
- **هل تريد الاستثمار في إطار** (ضع علامة × في الخانة الملائمة):
  1. مشاريع دعم وتشغيل الشباب: ..... ☐
  2. مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: ..... ☐
  3. التمويل المصغّر (القرض الحسن): ..... ☐
  4. إنعاش مؤسسة غارمة: ..... ☐

- **تسمية المشروع:** .....
- **كم يكلف مشروعك؟:** .....
- **ما هو مبلغ المساهمة التي تطلبها؟:** ..... دج
- **عدد مناصب الشغل الحقيقية التي سيوفرها المشروع:** ..... دج
- **مدة تسديد المساهمة المقدمة من الصندوق:** ..... سنة

أقسم بالله العظيم أن كل المعلومات التي قدمتها أعلاه صحيحة.

في: ..... **التاريخ:** ..... **إمضاء المعني:** .....

- **رأي إمام المسجد:** مقبول ☐ مرفوض ☐ سبب الرفض: .....
- **رأي اللجنة القاعدية:** مقبول ☐ مرفوض ☐ سبب الرفض: .....
- **رأي اللجنة الولائية:** مقبول ☐ مرفوض ☐ سبب الرفض: .....

مصادقة اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة

مصادقة اللجنة الولائية لصندوق الزكاة

الوثائق المطلوبة • شهادة الميلاد الأصلية • نسخة من بطاقة التعريف الوطنية • شهادة إقامة • نسخة من السجل التجاري أو بطاقة حرفي أو بطاقة فلاح أو الاعتماد • فاتورة شكلية • صورة شمسية

الملحق رقم: 12

BOULAHDID AMAR

VENTE ET MAINTENANCE MATERIEL BOULANGERIE PATISSERIE
30 A CITE 150 LOGTS BT54 LOCAL N : 03
N TEL :0770-88-39-31 /0550-47-62-64

RCN :0750228 -21/00
CBN :0030074410292130058
N FISCAL : 196121010256443
N/A :21015000021
NIS : 196121010256443

SKIKDA LE 14/10/14

CLIENT: DRISS FATIMA ZOHRA
W: GUELMA

FACTURE PROFORMAT N°347/14

N°	DESIGNATION	QUANTITE	P.UNITAIRE	P.TOTAL
01	FOUR 02 ÉTAGES SOUTHSTAR	01	140 000 00	140 000 00
02	PETRIN 10KG A SPIRAL	01	65 000 00	65 000 00
03	CHARIOT INOX	02	25 000 00	50 000 00
			TOTAL HT	255 000 00
			TVA 17%	43 350 00
			TOTAL TTC	298 350 00

Arrete la presente facture proformat a la somme de : Deux cent quatre vingt dix-huit mille trois cent cinquante DA

Cachet signature

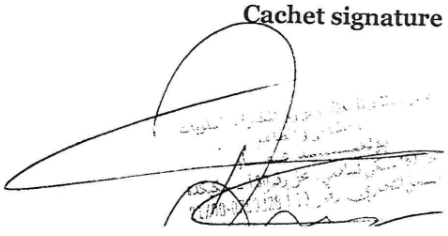

الملحق رقم: 13

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية قالمة

اللجنة الولائية لصندوق الزكاة

شهادة استفادة

بناء على محضر اجتماع اللجنة الولائية لصندوق الزكاة المؤرخ في 09 محرم 1436 هـ الموافق لـ 02 نوفمبر 2014 م يتشرف السيدان: رئيس اللجنة الولائية لصندوق الزكاة لولاية قالمة ومدير بنك البركة بسكيكدة بمنح شهادة استفادة من مال الزكاة المخصص للقرض الحسن للسيد (ة): فاطمة الزهراء دريس الساكن(ة) ببلدية: قالمة دائرة: قالمة

كقرض حسن لانجاز مشروع استثماري مصغر (صناعة حلويات و عجائن تقليدية).

قالمة في: _____

مدير بنك البركة الجزائري

وكالة سكيكدة

رئيس اللجنة الولائية لصندوق الزكاة

لولاية قالمة

الملحق رقم: 14

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قالمة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

République Algérienne Démocratique & Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université de Guelma
Faculté des Sciences Economique, commercial et Sciences de Gestion
Département des Sciences économiques

رقم: 65/ق.ع.إ/ك.ع.إ.ت.ع.ت/ج.ق./2019 قالمة، في: 09 ماي 2019

إلى السيّدا مدير مديرية الشؤون الدينية - قالمة -.

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية للطلبة بمؤسستكم.

في إطار ربط المعرفة النظرية بالجانب التطبيقي و استكمالاً لإعداد مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، يشرفنا أن نطلب من سيادتكم التفضل بالموافقة على إجراء **دراسة ميدانية بمؤسستكم**، للطلبة الآتية أسمائهم:

1 -بوشحدان إصالة.

2 -سعيدي عايدة

المستوى: **الثانية ماستر**، شعبة: **العلوم الاقتصادية**، تخصص: **اقتصاد نقدي وبنكي**، السنة الجامعية :**2019/2018**

عنوان المذكرة:

دور الزكاة في الحد من ظاهرة البطالة -دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري-

و عليه، نرجو من سيادتكم بذل العناية بخصوص توفير الوثائق و المستندات ذات الصلة لتحقيق الغاية المرجوَّة.

تقبلوا السير المدير تحياتنا الخالصة.

رئيس القسم

نائب رئيس قسم العلوم الاقتصادية
مكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي
الدكتور: بخاخشة يوسف

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

الملخص

تعتبر ظاهرة البطالة من المشكلات الاجتماعية التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات، رغم الجهود المبذولة، قصد تحقيق التنمية إلا أنها لم تحقق نتائج ملموسة، مما زاد عدد البطالين . ومن خلال هذا البحث قدمنا بديل مقترح بقوة للقضاء على البطالة ، وهو الزكاة باعتبارها أحد الأدوات الهامة والتي أثبتت نجاعتها وفاعليتها في القضاء على البطالة من جذورها، كونها مورد إقتصادي هام يعمل على اعادة توزيع الثروة بطريقة عادلة، وبهذا تعتبر الزكاة أحد الركائز المهمة في دعم التنمية الاجتماعية ضمن منظومة اقتصادية متكاملة، وصندوق الزكاة يعتبر أحد هذه الوسائل التي تخفف البطالة عبر دعم المشروعات المصغرة التي تخلق مناصب شغل.

الكلمات المفتاحية: الزكاة، البطالة، صندوق الزكاة، إعادة توزيع الدخل

Résumé

Le phénomène du chômage est considéré comme l'un des problèmes sociaux qui menace la sureté et la stabilité de la société en dépit des efforts fournis pour réaliser le développement et cela n'a abouti à aucun résultat concret mais il a augmenté le nombre des chômeurs.

Et à partir de cet exposé on a présenté une alternative largement proposée pour mettre fin à ce problème qui est Azakat. Cette dernière est l'un des outils essentiels et qui a montré son efficacité pour exterminer ce phénomène de ces racines.

Azakat est Considérée comme une Source importante qui a pour but de distribuer la richesse avec égalité c'est ainsi qu'on peut dire qu'elle est l'une des piliers qui renforcent le développement social parmi un système économique intégré

Alors le fond azakat diminue le chômage à travers le soutien des projets qui crient des emplois.

Mots clefs : Azakat-chômage-fond Azakat- redistribution du revenu .